وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of higher education and scientific research
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي - تبسة
Echahid Cheikh Larbi Tebessi University- Tebessa
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار
تخصص تاريخ الثورة الجزائرية

مذكرة ماستر تحت عنوان

الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962 – 05 جويلية 1962
من خلال مذكرات عبد الرحمان فارس

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر L.M.D

من إعداد الطلبة:
- زرفاوي لقمان
- توم خير الدين

إشراف الأستاذ:
- حيمر صالح

أعضاء لجنة المناقشة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــــة
عبد الوهاب شلالي	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــــا
صالح حيمر	أستاذ التعليم العالي	مشرفـــا ومقررا
فريدة بوكاف	أستاذ مساعد أ	عضوا ممتحنـــا

السنة الجامعية: 2022 / 2023

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي- تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الالتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): زرفاوي لقمان رقم التسجيل: 161634031669

صاحب بطاقة التعريف رقم: 100720998 المؤرخة في: 2016-04-25

الصادر عن بلدية / دائرة: الشريعة

والمسجل في ماستر: تاريخ الثورة الجزائرية خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

الجزائر خلال المرحلة الإنتقالية 19 مارس 1962 - 05 جويلية 1962
من خلال مذكرات عبد الرحمان فارس

تحت إشراف الأستاذ(ة): حسيم صالح

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

تبسة في: 2023-05-31

مصادقة البلدية
من رئيس المجلس الشعبي البلدي
و بتفويض منه
مالك شكري
عون رئيسي للإدارة الإقليمية
31 ماي

توقيع المعني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
The Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة العربي التبسي - تبسة
the university of Echahid Cheikh Larbi Tebessi University
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
faculty of humanities and social sciences

قسم التاريخ والآثار

تصريح شرفي

يتضمن الإلتزام بالأمانة العلمية لانجاز البحوث

ملحق القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20

أنا الموقع أدناه، الطالب(ة): نوم خير الدين رقم التسجيل: 171734017241

صاحب بطاقة التعريف رقم: 100478384 المؤرخة في: 2016.04.14

الصادر عن بلدية / دائرة: تبسة - تبسة

والمسجل في ماستر: تاريخ المقاومة خلال السنة الجامعية: 2022 / 2023

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان: الجزائر خلال المرحلة الانتقالية

19 مارس 1962 - 3 جويلية 1962 من خلال مذكرات عسكريين

الرحمان مارس

تحت إشراف الأستاذ (ة): حيمر صالح

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المطلوبة في إنجاز البحوث الاكاديمية وفقا لما نص عليه القرار رقم 933 المؤرخ في 2016/07/20 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها. و أتحمل أي مخالفة لهذا القرار وكل ما يترتب عنه من عوقب قانونية.

29 ماي 2023

تبسة في: 2023/05/29

مصادقة البلدية

توقيع المعني

شكر وعرفان

قال تعالى: (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) (لقمان:١٢)

وقال رسوله الكريم(ﷺ) " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"

نحمد الله تعالى حمدا كثيرا طيبا مباركا ملئ السموات و الأرض على ما أكرمنا به من اتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تنال رضاه.

ثم نتوجه بجزيل وعظيم الامتنان إلى كل من:

- الأستاذ الدكتور: صالح حيمر: حفظه الله وأطال في عمره لتفضله الكريم بالإشراف على هذه المذكرة، وتكرمه بنصحنا وتوجيهنا حتى اتمام هذه المذكرة
- الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة حفظهم الله لقبولهم مناقشة مذكرتنا.
- اساتذة قسم التاريخ.
- أعوان مكتبة الكلية وأعوان متحف ولاية تبسة لتيسيرهم مهمة بحثنا.

الإهداء

وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقّة..
وها أنا ذا أختم بحث تخرُّجي
وأمتن لكل من كان له فضل في مسيرتي،
وساعدني ولو باليسير،
الأبوين، والأهل، والأصدقاء،
والأساتذة المُبجَّلين..
أُهديكم بحث تخرُّجي

زرفاوي لقمان

الإهداء

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام (أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة. فلم يبخل عليَّ طيلة حياته (والدي العزيز).

إلى إخوتي، أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون.

أُهدي لكم هذا البحث.

توم خير الدين

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداءات

الفهرس

قائمة المختصرات

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: السيرة الذاتية لشخصية عبد الرحمان فارس

المبحث الأول: نشأة عبد الرحمان فارس 22

المطلب الأول: مولده..... 22

المطلب الثاني: تعليمه وتكوينه..... 23

المبحث الثاني: النشاط السياسي لعبد الرحمان فارس (1945-1962) 26

المطلب الأول: النشاط السياسي لعبد الرحمان فارس (1945-1954) 26

المطلب الثاني: عبد الرحمان فارس و الثورة الجزائرية (1954-1962) 33

المبحث الثالث: مذكرات عبد الرحمان فارس "الحقيقة المرة" 38

المطلب الأول: الكتاب من الناحية الشكلية 38

المطلب الثاني: طبيعة الكتاب ومحتواه 39

الفصل الثاني: التطورات السياسية في الجزائر (19 مارس 1962 – 27 ماي 1962)

المبحث الأول: مفاوضات ايفيان ووقف اطلاق النار..... 43

المطلب الأول: مفاوضات ايفيان الأولى (20ماي -13 جوان 1961) 43

المطلب الثاني: من لوغران إلى ليروس 45

المطلب الثالث: اتفاقيات ايفيان 07 – 18 مارس 1962 ووقف إطلاق النار 51

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة 53

المطلب الأول: تأسيسها 53

المطلب الثاني: مهامها 55

المطلب الثالث: نشاطاتها 59

المبحث الثالث: الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة منظمة الجيش السري 66

المطلب الأول: نشأة منظمة الجيش السري 66

المطلب الثاني: العمليات الإجرامية لمنظمة الجيش السري 70

المطلب الثالث: المفاوضات بين الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السري 74

الفصل الثالث: التطورات السياسية في الجزائر (27 ماي 1962 – 05 جويلية 1962)

المبحث الأول: مؤتمر طرابلس 80

المطلب الأول: ظروف وأسباب انعقاد المؤتمر 80

المطلب الثاني: أشغال المؤتمر..... 82

المطلب الثالث: قرارات المؤتمر 84

المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962 88

المطلب الأول: أسباب الأزمة 88

المطلب الثاني: أطراف الأزمة 90

المطلب الثالث: اجتماع زمورة: 24. 25 جوان 1962 92

المبحث الثالث: الاستفتاء وتقرير المصير 95

المطلب الأول: التحضير للاستفتاء 95

المطلب الثاني: الحملة الانتخابية 97

المطلب الثالث: نتائج الاستفتاء 99

المبحث الرابع: تشكيل المكتب السياسي وانفراج الأزمة 101

المطلب الأول: تشكيل التحالفات 101

المطلب الثاني: تأسيس المكتب السياسي 104

المطلب الثالث: الزحف نحو العاصمة وانتصار المكتب السياسي 106

خاتمة 111

الملاحق 114

قائمة المصادر والمراجع 122

قائمة الجداول والمخططات

1- الجداول

جدول رقم (01) : يوضح النتائج التي تحصل عليها عبد الرحمان فارس في انتخابات مستشاري المجلس العام 28

2- الأعمدة البيانية

مخطط أعمدة بيانية رقم (01): يوضح نتائج انتخابات أعضاء الجمعية الجزائرية 31

مخطط أعمدة بيانية رقم (02): يوضح نتائج انتخابات تجديد أعضاء الجمعية الجزائرية 32

3- المخططات

مخطط رقم(01): يوضح التشكيلة النهائية لأعضاء الهيئة التنفيذية و مهامهم 55

مخطط رقم (02): يوضح التوزيع الجغرافي لمهام قادة منظمة الجيش السري في العديد من مدن الجزائر.....68

1- باللغة العربية:

ج ت و	جبهة التحرير الوطني
ح ج م	الحكومة الجزائرية المؤقتة
هـ ت م	الهيئة التنفيذية المؤقتة
ط	الطبعة
ج	الجزء
تر	ترجمة
د س ط	دون سنة الطبع

2- باللغة الفرنسية:

ANEP	Agence nationale d'edition et de publication
OAS	organization de l'armée secrète
SFIO	Section française de l'internationalisme ouvrière
Op . cit	Opus Citatum
Ed	Edition

مقدمة

بعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من شهر نوفمبر 1954، عملت جبهة التحرير الوطني على تجسيد الأهداف التي سطرها بيان أول نوفمبر سواء على الصعيد العسكري أو الديبلوماسي من أجل الوصول إلى الهدف الأسمى وهو الاستقلال، و رغم محاولات السلطات الفرنسية بشتى الوسائل والطرق اجهاض و اخماد الثورة التحريرية ، الا أن جبهة التحرير الوطني حرصت على حضور القضية الجزائرية في المحافل الدولية لكسب التأييد والدعم الدوليين، وهذا ما جعلها تحقق عدة انتصارات على الصعيد الديبلوماسي ، فكانت البداية بمفاوضات سرية وصولا إلى المفاوضات الرسمية التي توجت بالتوقيع على اتفاقيات ايفيان، لينتج عنها الاعلان عن وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962، ومنه دخلت الجزائر في مرحلة جديدة عرفت في تاريخ الثورة الجزائرية بالمرحلة الانتقالية، ومن أجل الوصول الى استفتاء تقرير المصير كان لابد من هيئة تسير هذه المرحلة، وعلى اثر هذا نشأت الهيئة التنفيذية المؤقتة التي كانت بقيادة عبد الرحمان فارس الذي يعد من بين السياسيين الذين برزوا في هذه المرحلة، حيث نقل لنا أهم الأحداث التي شهدها في مذكراته الشخصية الحاملة لعنوان: "الحقيقة المرة"، وادراكا منا لمدى أهمية هذه المرحلة الحساسة في تاريخ الجزائر المعاصر والدور الذي لعبه عبد الرحمان فارس ارتأينا أن نتناوله كموضوع لبحثنا هذا الموسوم بـ: "الجزائر خلال المرحلة الانتقالية (19مارس1962-05جويلية 1962) من خلال مذكرات عبد الرحمان فارس"

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على مرحلة حساسة من تاريخ الثورة الجزائرية، حيث أثرت على الأوضاع الداخلية في الجزائر، وساهمت في وضع معالم الدولة الجزائرية المستقلة كما ذكرها عبدالرحمان فارس في مذكراته الشخصية، كون أن المذكرة الشخصية تعتبر من أهم مصادر البحث في التاريخ، إذ أن هذه المرحلة تحددت شروطها في بنود اتفاقيات ايفيان وعاشتها الجزائر من وقف اطلاق النار إلى الاستفتاء ثم قيام الدولة الجزائرية المستقلة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بنا إلى اختيار هذا الموضوع والبحث فيه، ونصنفها أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية:

- رغبتنا الشخصية في البحث في هذه الفترة من تاريخ الثورة الجزائرية.

الأسباب الموضوعية:

- التعرف و التمعن أكثر في حيثيات المرحلة الانتقالية التي تعتبر مهمة في تاريخ الثورة الجزائرية.
- تعتبر الهيئة التنفيذية المؤقتة و تشكيلتها في حد ذاتها موضوعا قابلا للنقاش.
- ندرة الدراسات الأكاديمية حول شخصية عبدالرحمان فارس باعتباره ذا دور فعال في تسيير هذه المرحلة.

الاشكالية:

تحظى المرحلة الانتقالية بأهمية بالغة في تاريخ الثورة الجزائرية، باعتبارها نقطة تحول في وضع الجزائر آنذاك، وهذا ما تبين لنا من خلال المصادر التاريخية التي من بينها المذكرات الشخصية ولعل أهمها مذكرات عبدالرحمان فارس "الحقيقة المرة".

فيما تمثلت أهم الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، وإلى أي مدى عبر عبدالرحمان فارس بمصداقية عن هذه المرحلة في مذكراته؟

التساؤلات الفرعية:

- من هو عبد الرحمان فارس؟
- فيما تمثل النشاط السياسي لعبدالرحمان فارس قبيل وأثناء الثورة الجزائرية؟
- كيف ساهمت الهيئة التنفيذية المؤقتة في تسيير المرحلة الانتقالية؟
- ما هي الأساليب التي اتبعتها منظمة الجيش السري في سبيل عرقلة مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة؟
- كيف أثرت أزمة صائفة 1962 على بناء معالم الدولة الجزائرية المستقلة؟

خطة البحث:

للإجابة عن الاشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول اضافة إلى خاتمة وملاحق تخدم الموضوع:

جاء الفصل الأول تحت عنوان: "السيرة الذاتية لشخصية عبدالرحمان فارس"، قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث حيث أن المبحث الأول كان بعنوان: نشأة عبد الرحمان فارس، تناولنا فيه ميلاده، مساره التعليمي والمهني، يليه المبحث الثاني المعنون ب :النشاط السياسي لعبدالرحمان فارس 1945-1962، تم التطرق فيه الى نشاطه السياسي وعلاقته بالثورة الجزائرية أما المبحث الثالث فقد جاء تحت عنوان: مذكرات عبدالرحمان فارس "الحقيقة المرة"، أردنا من خلاله دراسة هاته المذكرات سواء من الناحية الشكلية أو من ناحية المضمون.

وفيما يخص الفصل الثاني الذي تم عنونته بـ: التطورات السياسية في الجزائر 19مارس 1962-27 ماي 1962، احتوى على ثلاثة مباحث: الأول كان موسوما ب: مفاوضات ايفيان ووقف اطلاق النار درسنا من خلاله مفاوضات ايفيان الأولى 20 ماي – 13 جوان 1961 وما يليها إلى غاية التوقيع على وقف اطلاق النار، أما المبحث الثاني الذي عنون بـ: الهيئة التنفيذية المؤقتة عالجنا فيه تأسيسها، مهامها ونشاطاتها، اضافة إلى المبحث الثالث الذي اندرج تحت عنوان: الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة منظمة الجيش السري عالجنا من خلاله نشأة هذه المنظمة ، و العمليات الإجرامية التي قامت بها وصولا إلى المفاوضات التي حدثت بينها و بين الهيئة التنفيذية المؤقتة.

في حين كان الفصل الثالث حاملا لعنوان: التطورات السياسية في الجزائر 27 ماي 1962- 05 جويلية 1962، تضمن أربعة مباحث، تكلمنا فيهم عن: مؤتمر طرابلس، أسباب وظروف انعقاده، أشغال المؤتمر وقراراته، مرورا بأزمة صائفة 1962، أسبابها، أطرافها إلى حين التحضير للاستفتاء ونتائجه وصولا إلى تشكيل التحالفات وتأسيس المكتب السياسي وانتصاره.

حدود الدراسة:

تنحصر هذه الدراسة زمنيا :

من التاسع عشر مارس 1962 و الذي يمثل وقف اطلاق النار، الى الخامس من جويلية 1962 والذي يمثل تاريخ الاعلان عن استقلال الجزائر.

مناهج البحث:

تم الاعتماد في معالجة هذا الموضوع على عدة مناهج وهي:

- المنهج الوصفي: لأنه يصف لنا سير الأحداث بتسلسلها على أسس علمية ومنهجية.
- المنهج التحليلي: لأنه الأنسب لتحليل وتفسير الأحداث والوقائع التاريخية، خاصة تحليل المحطات المذكورة في مذكرات عبد الرحمان فارس.

عرض ونقد لأهم مصادر ومراجع البحث:

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر و المراجع بهدف الالمام بالموضوع وتنوعت أهمها:

باللغة العربية:

المصادر:

- عبدالرحمان فارس، الحقيقة المرة: هذا المصدر جاء وفق تسلسل زمني في ذكر الأحداث مبيننا بعض النقاط الحساسة التي عايشها الكاتب خلال المرة الانتقالية، لكنه بالغ في سرد الأحداث البديهية بأدق التفاصيل.
- علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62: من ايجابيات هذا المصدر أنه تناول أزمة صائفة 1962 بأسلوب مكنه من ازالة بعض الملابسات عنها.
- بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان: عالج هذا المصدر المفاوضات الرسمية بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة الفرنسية بسلاسة وفق الترتيب الكرونولوجي، مدعما ما قدمه بملاحق تزيد من مصداقية الأحداث.

المراجع:

- صالح بلحاج، أزمة جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965: تطرق هذا المرجع إلى الصراعات داخل جبهة التحرير الوطني بداية من 1957، وصولا إلى أزمة صائفة 1962والتي كان لها قسط كبير من الدراسة، بداية من أسبابها إلى تفاقمها ومبرزا نتائجها.
- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954-1962): عرض هذا المرجع جل الأحداث المتعلقة بالثورة الجزائرية من ظروف اندلاعها إلى غاية انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 بطريقة مفصلة معتمدا على تحليل أهم الوقائع و الأحداث.
- المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 الى سبتمبر1962 : هذا المرجع عبارة عن ملتقى كان يومي 28- 29 أكتوبر 1992، من انتاج جمعية أول نوفمبر لتخليد وحماية مآثر الثورة في الأوراس: كان هذا المؤتمر عبارة عن مداخلات للعديد من الدكاترة، و لعل أبرز المداخلات التي استفدنا منها في بحثنا هذا :
  - مداخلة الدكتور يحي بوعزيز، الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات ايفيان18 مارس 1962.
  - الشيخ محمود الواعي، منظمة الجيش السري و نشاطها.

باللغة الأجنبية:

- Pierre Montagnon, La guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie (1954-1962), éd Flammarion d'épartement pygmation,Paris, 2004
- Ben Youcef Ben Khedda, L'Algérie à l'indépendance, La crise de1962, édition Dahlab,Alger,2000.

الدراسات السابقة:

- ليلى حمري، عبدالرحمان فارس (1911-1991)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في اختصاص أعلام الجزائر 1830-1962 : ساعدتنا كثيرا هذه المذكرة في الفصل الأول لأنها ألمت بحياة عبدالرحمان فارس من ميلاده الى غاية وفاته، و استعرضت بطريقة سلسة و منتظمة كيفية

بروزه في الساحة السياسية ومساره بداية من ترشحه كمستشار للمجلس العام وصولا الى رئاسته للهيئة التنفيذية المؤقتة.

- أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس-05 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر: يمكن أن نقول أنها مذكرة بنفس عنوان موضوعنا، استفدنا منها نوعا ما في بعض المحطات مثل: منظمة الجيش السري، مؤتمر طرابلس، و بعض أحداث أزمة صائفة 1962.
- شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19مارس1962-28سبتمبر 1962)، مذكرة بحث لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر: هذه المذكرة فصلت في الهيئة التنفيذية المؤقتة التي تعتبر جزئية مهمة في موضوعنا، استفدنا منها خاصة من ناحية مهام ونشاطات الهيئة التنفيذية المؤقتة.

الصعوبات:

وان كان لا بد من التطرق إلى الصعوبات فلعل أبرزها:

- قلة الكتابات والدراسات الأكاديمية حول شخصية عبد الرحمان فارس، والتي تعد محورا مهما في هذه الدراسة.
- تداخل أحداث المرحلة الانتقالية ونخص بالذكر أزمة صائفة 1962 التي تعتبر أحداثها متشابكة نوعا ما، مما صعب عملية ضبطها كرونولوجيا.

الفصل الأول: السيرة الذاتية لشخصية عبد الرحمان فارس

المبحث الأول: نشأة عبد الرحمان فارس

المبحث الثاني: النشاط السياسي لعبد الرحمان فارس (1945-1962)

المبحث الثالث: مذكرات عبد الرحمان فارس "الحقيقة المرة"

سعت جبهة التحرير الوطني بعد اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح من نوفمبر 1954، إلى العمل على تطوير النشاط السياسي و الديبلوماسي، وذلك بواسطة أشخاص لهم وزنهم في الساحة السياسية حيث أسندت لهم العديد من المهام التي سطرتها قيادة الثورة ، و من بين هاته الشخصيات نجد عبد الرحمان فارس الذي كان له دور مهم في سير الثورة الجزائرية نحو المفاوضات، ولدراسة هاته الشخصية وتبيان دورها خلال الثورة الجزائرية وجب علينا التطرق إلى سيرته من تكوينه العلمي إلى نشاطه السياسي.

المبحث الأول: نشأة عبد الرحمان فارس

المطلب الأول: مولده

ولد عبد الرحمان فارس في 30 جوان 1911، بمدينة آقبو التابعة لمحافظة بجاية.[1]

كان الابن الوحيد لمحمد شريف الذي كان مدرسا، كانت له أختان، توفي أبوه وهو في سن السادسة من عمره، بعد ذلك تزوجت أمه[2]، وقام بالتكفل به وتربيته جده أمزيان محمد وهو الذي كان يعمل في منصب عون (أي محضر قضائي في قصر العدالة)[3].

كانت أيضا أخته ذهبية تتكفل به وتهتم به، وبعد زواجها أبت إلا أن تقيم بجوار مسكن الجد، وهذا الأخير كان دائما يدعو حفيده إلى التفوق على الأوروبيين في الدراسة، وقد سعت عائلته إلى إلحاقه بالمدارس الفرنسية، وهذا لأنه ترعرع في عائلة بسيطة ومحبة للتعليم وإعطائها قيمة كبيرة له، وهذا بفضل انتسابها لزاوية سيدي أحمد بن يحي، وقد عرفت هذه الزاوية بتعليمها للغة العربية و الفقه ولكن جراء الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر أنداك جعلت عائلته ترتاد المدارس الفرنسية من أجل الحصول على شهادات قد تمكنها من الحصول على مناصب ووظائف حكومية، فالجد كما ذكرنا كان مساعدا بالمحكمة ووالده كان مدرسا، بالإضافة إلى آخرين وصلوا إلى مستويات عالية،

[1]- عبد الرحمان فارس، الحقيقة المرة، مذكرات سياسية (1945-1965)، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر 2007، ص 05.

[2]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اختصاص أعلام الجزائر (1830 -1962)، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية:2005-2006، ص 22

[3]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 07.

وبذلك تم ارتياد عبد الرحمان فارس للمدرسة الفرنسية وهذا بدافع من عائلته وإصرارهم على تعليمه وايصاله إلى مستوى يرقى إلى تطلعاتهم[1]

المطلب الثاني: تعليمه وتكوينه

بدأ عبد الرجمان فارس الدراسة بمدرسة البلدية وحاليا مولود فرعون الموجودة بمدينة آقبو، وكان من النجباء حيث كان يتحصل على أعلى النقاط في اللغة الفرنسية، فاستطاع بمجهوداته ودراسته أن يتحصل على منحة لمواصلة الدراسة في مرحلة الإكمالي في مدرسة عمور عبد القادر ببجاية، وهذا ما كان يحتاجه لأجل توفر شروط العيش الحسن ومواصلة مشواره الدراسي[2].

لم يذكر عبد الرجمان فارس في مذكراته أين درس في مرحلة الثانوية، لكن ورد في بعض المراجع أنه التحق بإحدى الثانويات بقسنطينة، وفي مطلع الثلاثينات من القرن الماضي التحق عبد الرحمان فارس بكلية الحقوق بجامعة الجزائر وتابع مشواره في مجال القانون إلى أن تخرج، بعدها شارك في مسابقة محضر قضائي ومسابقة كاتب عدل معا ونجح فيهما، وبعدها بسنوات تمت الموافقة على مشاركته في مسابقة الموثقين بالجزائر.[3]

وعند نجاح عبد الرحمان فارس في مسابقة الموثقين، أصبح أول موثق جزائري مسلم غير مجنس بالجنسية الفرنسية[4].

اهتم عبد الرحمان فارس أيضا بالجانب الرياضي واللياقة البدنية، حيث مارس الرياضة منذ الطفولة، كما شارك أيضا في سباق الدراجات الذي أقيم في مدينة آقبو مسقط رأسه، وكذلك داعب كرة القدم وانضم إلى نادي بجاية، ليلتحق فيما بعد بنادي مولودية العاصمة[5].

لقد عرف عبد الرحمان فارس أثناء مساره المهني بالعمل والمثابرة وتحديد أهدافه، وكان ذلك بفضل مساعدة أقاربه وأصدقائه المحيطين به، وكانت بداية عمله ومشواره في مهنة القانون كالتالي:

[1]- ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 – 1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة، السنة الجامعية 2014-2015، ص 184.

[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 08.

[3]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، المرجع السابق، ص23.

[4]- محمد عباس، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2010، ص 103.

[5]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص09.

- تعيينه محضرا قضائيا بمدينة سطيف: لم يزاول عبد الرحمان فارس هذه الوظيفة بهذه المدينة سوى شهرين اثنين فقط، وذلك لأنه لم يجرؤ على تنفيذ حكم بالحجز صادر ضد فلاحين تعساء ذنبهم الوحيد أنهم جمعوا بعض الحطب من الغابة لاستعماله وقود للتدفئة، ويقول عبد الرحمان فارس في مذكراته:

" عندما ذهبنا لتحصيل غرامة مالية من مرتكبي الجنحة شدني اضطراب شديد بسبب حالة البؤس التي وجدت عليها هذا الفلاح وعائلته فانصرفت على الفور، وسددت أنا مبلغ الغرامة وقدمت استقالتي"[1].

- تعيينه موثق من الدرجة الثانية ب " سبدو"[2]: بعد استقالة عبد الرحمان فارس بعدة شهور، عين في منصب كاتب محكمة وموثق من الدرجة الثانية بهذه البلدية، وتم تكليفه بتولي تحرير العقود تبعا للصلاحيات الموكلة له وكان هذا متزامن مع تحضيره لمسابقة الموثقين والتي نجح فيها كما أشرنا لها سابقا.
- تعيينه موثقا في مدينة القل: بعد نجاح عبد الرحمان فارس في المسابقة سالفة الذكر، عين موثقا في مدينة القل وأدى اليمين في 04 أوت 1939، وفي اليوم الموالي استلم مكتبه، وكان أول عقد زواج حرره بصفته موثقا يوم 10 أوت 1939.
- تعيينه موثقا في مدينة البرواقية[3]: كانت معظم العقود التي يحررها عبد الرحمان فارس عند استلامه للوظيفة الجديدة تخص بيع قطع الأراضي المرهونة، وخلال تنقله عبر عدة مناطق مختلفة وتعرفه على مختلف الفئات الاجتماعية بهذه المدينة نسج عدة علاقات مثلا: مع دلهوم، وبن حوحو بلقاسم، هذا الأخير كان زميله في المكتب مدة ممارسته لمهنة التوثيق، هذا الأمر الذي أكسبه خبرة في مجال القانون، وقد ارتقى إلى وصف الأوضاع في الجزائر بأنها سيئة في المناطق التي تنقل إليها خصوصا، فكان يقدم المساعدة في حدود ما تسمح له إمكانياته كرجل قانون، ومثال على ذلك قضية نقل ملكية الأراضي من المعمرين المفلسين إلى الجزائريين القادرين على شرائها بعقود ملكية رسمية، وكذلك قضية توزيع المواد الغذائية من طرف الإدارة، حيث يذكر أن بيرغو (Pergaud) رئيس بلدية البرواقية

[1]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 12.

[2]- اسمها تافراوا، وهي بلدية تابعة لتلمسان التابعة لعمالة وهران، ينظر: أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، مصر، د س ط، ص 218.

[3]- بلدية تابعة لدائرة البليدة التابعة لعمالة الجزائر، ينظر: أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الاسلامية، مطبعة الشريف ، تونس، 1948، ص 83.

أمر بمنع مادة اللحم على الجزائريين، وهذا ما دفع عبد الرحمان فارس إلى تكوين لجنة تضم عدة أشخاص منهم قاضي و إمام وتقديم اعتراض لرئيس دائرة المدية[1].

وكان لعبد الرحمان فارس علاقات مع العديد من الأوروبيين مثل: ماركوتي (Marquetti) [2]، الذي كان زميله في الجامعة، وهذا ما يبين أن له القدرة والقبول عند الناس، وذلك بانشائه صداقات اجتماعية مع الجزائريين وحتى الأوروبيين حسب ما ورد منه[3].

[1]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 19 -27.

[2]- ماركوتي : الحاكم الرئيسي لبلدية بوغاري المختلطة (قصر البخاري حاليا)، ينظر: عبد الرحمان فارس، المصدر نفسه، ص 35.

[3]- نفسه، ص 35 .

المبحث الثاني: النشاط السياسي لعبد الرحمان فارس (1945-1962)

المطلب الأول: النشاط السياسي لعبد الرحمان فارس (1945-1954)

عرفت الجزائر في فترة الثلاثينيات تطورا في المجال السياسي، منذ الاحتفالات بالذكرى المئوية للاحتلال وما صاحبه من تحدي واستفزاز لمشاعر الجزائريين، فتبلورت اتجاهات الحركة الوطنية، فظهر الاتجاه الاستقلالي بزعامة مصالي الحاج[1] ، والاتجاه الإصلاحي بقيادة عبد الحميد بن باديس و الاتجاه الليبرالي الإدماجي الذي يرأسه فرحات عباس[2].

كان عبد الرحمان فارس من كل هذا التطور ضمن النخبة الجزائرية المثقفة بالفرنسية، حيث قسمها رابح لونيسي إلى فئتين، الأولى: القريبة من الإسلام التي وافقت على الإدماج مع المحافظة على الهوية الوطنية، والثانية هي البعيدة عن الإسلام و التي شجعت على الإدماج[3]، مع التخلي على أحوالها الشخصية، فأعضاء الفئة الأولى هم أصحاب المهن: الأطباء، المحامون و الصيادلة، بينما أعضاء الفئة الثانية هم خريجي مدارس المعلمين، وهنا نجد أن عبد الرحمان فارس ضمن الفئة الأولى لكن في هذه الفترة لم ينتمي إلى الحركة الوطنية و غير مبالي بالنشاط السياسي وذلك من خلال قوله أن الرياضة علمته تجنب الاقتراب من المسائل السياسية[4]، وفي الأيام الأخيرة من الحرب العالمية الثانية تزامن سفر عبد الرحمان فارس إلى باريس بدعوة من فرنسي تعرف عليه أثناء تسوية مسألة قانونية مع مجازر 8 ماي 1945، وهو السبب الذي جعل العديد من الجهات تطلب تفسير لغيابه أثناء هذه الأحداث، بالإضافة إلى تقديم تفسير حول اللقاء الذي جمعه مع الإبراهيمي وفرحات عباس، فقدم عبد الرحمان فارس الوثائق التي تثبت وجوده بباريس، كما قدم تفسير للقاء سالف الذكر، أن واجب الضيافة يفرض عليه إكرامهما،

[1]- ولد ليلة 16 ماي 1898 في تلمسان، درس في المدرسة الأهلية الفرنسية ب تلمسان، استدعي الى الخدمة العسكرية الفرنسية سنة 1918، كان من مؤسسي نجم شمال افريقيا 1926، ثم حزب الشعب 1937، ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، توفي يوم 3 جوان 1973، ينظر: اسيا تميم، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك ، الجزائر، 2008، ص ص 91-94.

[2]- ولد في 24 أكتوبر1899 بدوار شلامة التابع لبلدية الطاهير بجيجل، من دعاة الإدماج مؤسس حركة أحباب البيان و الحرية ثم حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، التحق بالثورة الجزائرية في صيف 1955، عين عضوا في المجلس الوطني للثورة سنة 1956 ، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة، ينظر: المرجع نفسه، ص ص 146-149.

[3]- هو التماثل بين الدولة الأصل و المستعمرة في نظام الحكم لتجسيد السيطرة الاستعمارية الفرنسية، بهدف خلق اتحاد أكثر فأكثر أو تقارب بين الأقاليم الاستعمارية وأقاليم الدولة الأم، ينظر: خميسة مدور، الجزائريون المسلمون و المواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865-1962)، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية: 2017-2018 ، ص 33.

[4]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 31.

ولكي يخرج منطقة البرواقية من جو الأحداث الدامية، قام عبد الرحمان فارس بتنظيم دورة رياضية للشباب وكان يعلم أن ما وقع من أحداث سيكون له تأثير كبير على عامة الشعب الجزائري[1].

كانت فترة ما بعد مجازر 8 ماي 1945، مليئة بالأحداث و النضال السياسي، مما فتح الآفاق أمام الجزائريين وشجعهم على التواجد في الساحة السياسية ومن بينهم عبد الرحمان فارس، خاصة أنه اكتسب خبرة في مجال القانون، واتخذ لنفسه مكان ضمن الأوساط المثقفة أو بالأحرى النخبة[2].

وقد تقلد عبدالرحمان فارس العديد من المناصب السياسية منها مستشارا لدى المجلس العام الذي تأسس أثناء حكم الجمهورية الثانية، وكان للمواطنين الفرنسيين حق انتخاب مندوبيهم، بينما مندوبي المسلمين تعينهم وزارة الداخلية، إلى أن توالت التعديلات وأصبح كذلك المسلمون ينتخبون ممثليهم[3]

وللإشارة فان عبد الرحمان فارس في بادئ الأمر لم يكن يحبذ الدخول في الوسط السياسي حسب قوله، إلا أن اصرار أصدقائه هو الذي دفعه إلى الترشح للانتخابات الجهوية على مستوى المحافظات في الفترة ما بين 23 و 30 سبتمبر 1945، لاختيار مستشاري المجالس العامة، فترشح ضمن قائمة الاشتراكيين (S.F.I.O)[4]، ضمن الدائرة الانتخابية التي ضمت كل من بوغاري وعين بوسيف كمناطق مشاركة جديدة وعلى سبيل الذكر فقد كان عبد الرحمان فارس من رواد مجلة: "La voix des humbles" (صوت الضعفاء)، حيث اطلع على أفكار ساكني هذه المناطق التي تهدف إلى مناهضة الاستعمار و تحسين أوضاع العمال، وهو الأمر الذي أوجب على عبد الرحمان فارس الترشح، وأثناء حملته الانتخابية أخذ يتنقل إلى القرى البعيدة وقد ركز على الوقوف ضد الظلم و الرشوة المنتشرة بين موظفي الإدارة[5].

[1]- عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق، ص ص 32،33.

[2]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، المرجع السابق، ص 31.

[3]- عطاء الله فشار، النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها (1914-1954)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، السنة الجامعية 2008-2009، ص 169.

[4]- وتعني الفرع الفرنسي للأممية العمالية، تحول الى حزب اشتراكي فرنسي سنة 1919، ينظر محمد قنانش، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات (1929-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية الحضارة و العلوم الانسانية، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2006-2007، ص 59.

[5]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 36.

وكانت النتائج كالآتي: [1]

البلديات	المسجلين	المصوتين	الملغاة	المعبر عنها	تحصل عبد الرحمان فارس على
بوغار (Boghar)	660	379	02	377	377
بوغاري (boghari)	1176	806	05	801	801
لتورنو (Lerourneaux)	171	106	/	106	106
عين بوسيف (Ain Boucif)	3907	1889	05	1884	1884
بوغاري مختلطة (boughari M)	7806	6405	/	6405	6405

جدول رقم 01: يوضح النتائج التي تحصل عليها عبد الرحمان فارس في انتخابات مستشاري المجلس العام

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا أن عبد الرحمان فارس قد تحصل على أغلبية الأصوات على مستوى الدائرة الانتخابية التي ضمت البلديات الخمس، وهكذا انتخب عبد الرحمان فارس مستشارا للمجلس العام، والدور الذي كان مخولا للمجلس العام يتمثل في التصويت على ميزانية العمالة، اصدار قرارات حول الأملاك و تحويلها، النظر في انشاء الطرقات... ، وعلى أساس هذه المحاور كانت تقدم المطالب[2].

لقد برز عبد الرحمان فارس في الساحة السياسية بفضل ذكائه ونشاطه وحنكته خلال المداولات الدورية للمجلس العام، ومن الأمثلة التي تخص تدخلاته:

- في المجال الإداري: قام بانتقاد عمل رؤساء الدوائر في المنطقة التي يمثلها الذين لا يخدمون السكان، وطلب من هؤلاء أن يقوموا بأدوارهم من أجل تحقيق ادارة فعالة في خدمة البلاد، كما اهتم بالجانب المدني لرؤساء الدواوير في قسمه الانتخابي، فكان يقوم بتوعيتهم ويذكرهم بالوظائف المكلفين بها، وعدم الخوف من موظفي الإدارة مثل: القايد باعتبارهم مجرد موظفين فقط [3].

[1]- ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، المرجع السابق، ص 187 .

[2]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، المرجع السابق، ص35.

[3]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 38 .

- في مجال التربية و التعليم: قام عبد الرحمان فارس سنة 1948، ببناء ثلاثة أقسام وملحقة بالمدرسة الاسلامية ببوغاري ومطعم خاص بها، وتدخل سكان تيزي وزو وكانوا على استعداد بالأرض و اليد العاملة لبناء المدارس لأنهم حريصون كل الحرص على تعليم ابنائهم[1].
- في مجال السكن: اهتم بمشاريع السكن و الوسائل المتوفرة ودفعات التمويل، وطلب بأن تكون من طرف القرض العقاري الجزائري، كما قام بإنهاء المشاريع بواسطة دفعات يحصلون عليها من القرض العقاري الفرنسي، وتكلم على طريقة الحصول على القروض و كيفية دفعها على أقساط.
- في المسائل السياسية: تطرق عبد الرحمان فارس إلى أصناف المواطنة الموجودة واحتفاظ الفرنسيين بنظامهم الخاص، وذكر أن منح المواطنة مقابل التخلي عن الأحوال الشخصية يعني بكل بساطة عدم تقبلهم من طرف الفرنسيين، فمسألة نظام الأحوال الشخصية لا بد من وضعها جانبا، ليبقى تقسيم الفرد على أساس قيمته كإنسان دون النظر إلى لونه أو دينه، كما دافع على مقترح ضرورة المشاركة السياسية للشعب خاصة في برنامج عمل الحكومة، وساند قضية الأفراد الموجودين في السجون لأن فيهم من سجن ظلما، ولكن كل هذه الاقتراحات قوبلت بالرفض، وحسب رأي عبد الرحمان فارس أنه لا جدوى من مناقشتها في المجالس وعليه الاهتمام بالقضايا الاجتماعية[2].

تمكن عبد الرحمان فارس من أن يصبح كاتب تقارير داخل المجلس العام، وكانت تدخلاته على شكل مطالب تشمل مواضيع مختلفة تقدمها جهات إدارية لمناقشتها، ومن ثم يتم تقديم المقترحات أو الحلول ومن الأمثلة على ذلك: تقرير حول المساعدات السنوية القابلة للتجديد لموظفي المحافظة وعائلاتهم، تقرير طلب المساعدة ب 700 ألف فرنك تخصص للعائلات المحتاجة، تقرير طلب التكفل بسكان الجنوب المتضررين من الجفاف بمساعدتهم في البحث عن المياه و النفقات الضرورية، تقرير مشاريع الإضاءة المتأخرة لبعض المناطق و التي همشت لسنوات[3]، لينصب بعدها عبد الرحمان فارس رئيسا لصندوق التضامن للمحافظات والبلديات، حيث عمل على تطوير هذه المؤسسة وذلك بتجاوزها كل الصعوبات و العراقيل من خلال عقده لعدة اجتماعات لمناقشة العديد من المسائل ووضع قوانين لضمان نشاط المؤسسة[4].

[1]- محمد بليل، المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2011-2012 ، ص 163.

[2]- ليلى حمري، الجمعية العامة وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، المرجع السابق، ص191.

[3] - المرجع نفسه، ص192 .

[4]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 39.

بعد نشاط عبد الرحمان فارس لمدة سبع سنوات في المجالس المنتخبة وتقلده لعدة مناصب، و التي كرس فيها كل أفكاره النضالية في سبيل تغيير أحوال الجزائريين ، تم تعيينه لرئاسة المجلس العام بالجزائر ليكون بذلك أول جزائري مسلم يصل إلى هذا المنصب، ومن أهم نشاطاته في منصبه الجديد هو المشاركة في مؤتمر رؤساء المجالس العامة لفرنسا ومحافظات ما وراء البحار، كما قام بتقديم طلب لعقد مثل هذا المؤتمر بالجزائر قصد ايضاح بعض الصور للمشاركين مثل: معرفة أوضاع الجزائر الخاصة في المناطق المحرومة، لعل وعسى تتغير السياسة الفرنسية المنتهجة في الجزائر[1]

وعندما شاءت الأقدار، وانعقد المؤتمر الذي طالب به عبد الرحمان فارس بأن يكون في الجزائر، حضر فعلا معظم رؤساء المجالس العامة لفرنسا إضافة إلى وزير الداخلية الفرنسي، وسمحت الظروف بطرح جميع انشغالات السكان في الجزائر واحتياجاتهم، وعلى سبيل الذكر الميزانية التي كانت عاجزة على سد حاجيات السكان، لأن الجزائر حسب عبد الرحمان فارس واسعة وغير مهيكلة مثل فرنسا، فهي لازالت بحاجة إلى طرقات وامكانيات كبيرة للوصول إلى حياة مقبولة[2].

كما استغل عبد الرحمان فارس الفرصة لطرح فكرته حول ضرورة تطوير الجزائر في جميع المجالات وتقديم مساعدات مالية لها، خاصة مع تزايد النمو الديمغرافي و المشاكل التي كان يعيشها الشعب الجزائري، كما طالب أيضا من خلال مداخلاته الرفع من المردود الفلاحي، خلق نواة صناعية و التجهيز التقني، الصحي و الاجتماعي ومع نهاية المؤتمر، قال أن الحقيقة المغيبة هي عدم الاهتمام بالتعليم، وخاصة الضغط المسلط على المسلم عند ممارسة شعائره الدينية، و النقطة التي خرج بها المؤتمرون هي اعترافهم بعدم معرفة وجود فئة في المجتمع الجزائري تحت هذه الظروف الغير مقبولة[3].

و للإشارة فإن نشاط عبد الرحمان فارس لم يكن حبيس المجلس العام فقط، بل كان له مشوار سياسي أيضا في الجمعية الجزائرية التي تم انشاؤها بموجب قانون 20 سبتمبر 1947[4]، وتحددت وظيفتها في ستة عشرة بندا، تنتخب لمدة ست سنوات وتتجدد كل ثلاث سنوات، و التمثيل فيها يكون بالتساوي،

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 61.

[2] محمد بليل، المرجع السابق، ص 92.

[3] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 63، 64.

[4] - هو ذلك المشروع الإصلاحي الذي وضعته فرنسا لمواجهة الحركة الوطنية ومحاولة امتصاص غضب الشعب لجزائري الذي كان يعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة خاصة بعد مجازر 8 ماي 1945، واحتوى هذا القانون على 12 فصلا تضمنت هذه الفصول 60 مادة، وقد عرف هذا القانون بعدة تسميات منها: القانون الأساسي، القانون العضوي، البرنامج الإصلاحي، كما أطلقت عليه السلطات الفرنسية إصلاح 1947، ينظر: عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية و الثورة التحريرية، ج 1، دار هومةّ، الجزائر، 2012، ص 224.

حيث يمثل كل هيئة انتخابية ستون عضوا، وتتضمن هذه الجمعية لجان مختلفة، ومكتب يترأسه أوروبي من الهيئة الأولى ، ثم جزائري من الهيئة الثانية بالتناوب، وكانت الجمعية الجزائرية قد خلفت ما كان يسمى المندوبيات المالية سابقا التي كانت تضم اثنان وسبعون عضوا، ثم المجلس المالي الذي كان يضم سبعة وثلاثون عضوا[1].

بعد تأسيس الجمعية الجزائرية ووضع قوانين العضوية، شارك عبد الرحمان فارس في الانتخابات كمرشح مستقل، وكانت النتائج على مستوى المنطقة المرشح عنها يوم 04 أفريل 1948 كالتالي:

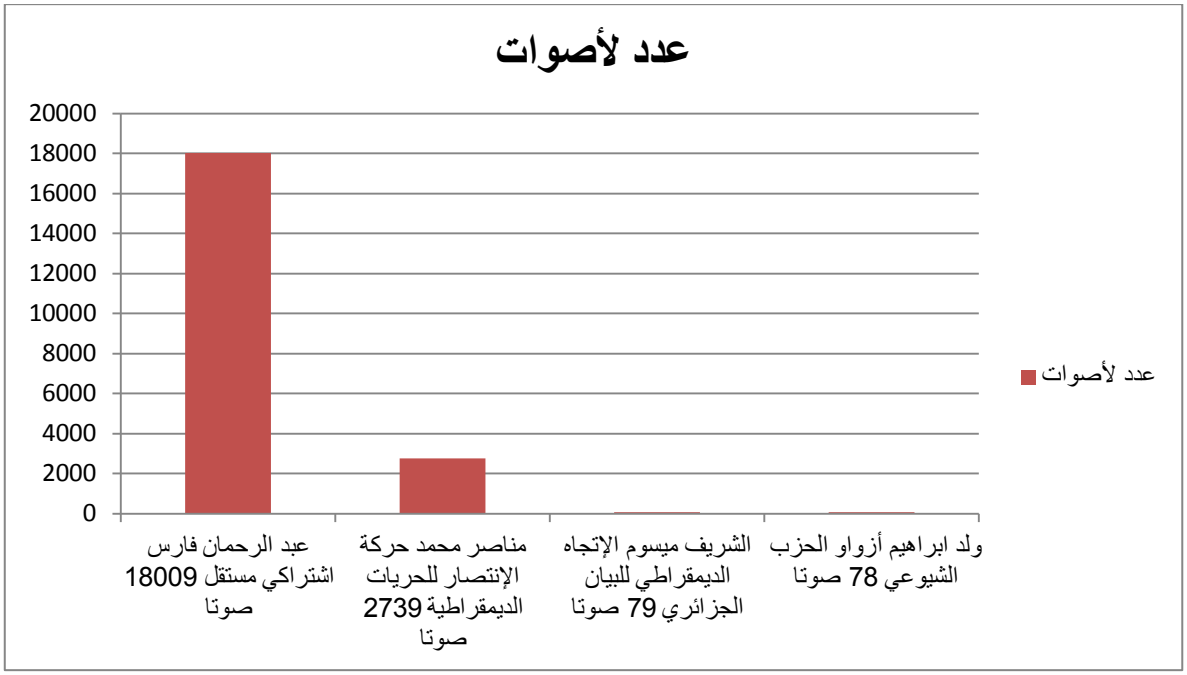

مخطط أعمدة بيانية رقم (01): يوضح نتائج انتخابات أعضاء الجمعية الجزائرية اعتمادا على الاحصائيات المأخوذة من: ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، المرجع السابق، ص 194.

ومن هذه النتائج نلاحظ أن الفوز كان لصالح عبد الرحمان فارس بفارق كبير على منافسيه.

أما فيما يخص انتخابات 04 فيفري 1951 لتجديد الأعضاء كانت النتائج كالتالي:

[1]- خميسة مدور، المرجع السابق، ص 401.

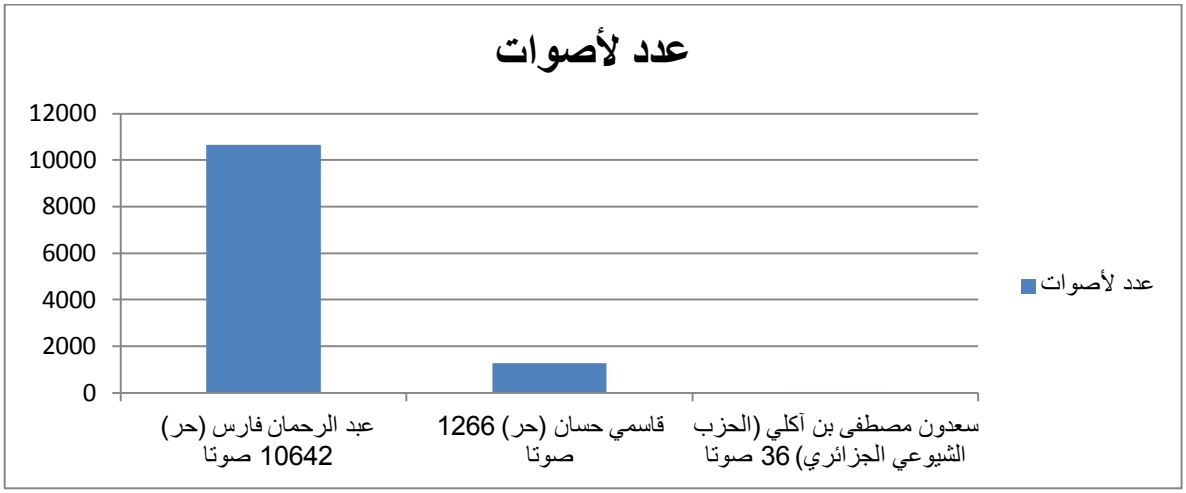

مخطط أعمدة بيانية رقم (02): يوضح نتائج انتخابات تجديد أعضاء الجمعية الجزائرية اعتمادا على الاحصائيات المأخوذة من: ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، المرجع السابق، ص 194.

انتخب عبد الرحمان فارس بالأغلبية الساحقة و الذي أوصله إلى مثل هكذا مستوى، هو اكتسابه لسمعة كبيرة بين سكان المنطقة، إضافة إلى تكوينه لعلاقات وطيدة مبنية على الثقة و الاحترام المتبادل مع رؤساء الجماعات[1].

لقد ناضل الشعب الجزائري لتحسين ظروف معيشته و أوضاعه الاقتصادية، وسنة 1948 كانت منعطفا لذلك، وكان هذا من خلال النقابات و الأحزاب الوطنية التي رفعت انشغالاته، واختلف نشاط عبد الرحمان فارس داخل الجمعية في الفترة الممتدة من 1948 إلى 1954، بحسب المناصب التي تدرج فيها مثل: تدخله في المناقشات (1948-1951)، نائب رئيس لجنة التنظيم (1949)، كاتب تقارير اللجنة المالية(ماي 1949-1954)، و أبرز المواضيع التي سجل فيها عبد الرحمان فارس تدخلاته: الجانب الإداري، مجال الضرائب والضمان الاجتماعي، قطاع الصحة و السكان، النقل، التعليم و أيضا الفلاحة، وبقي عبد الرحمان فارس مدة طويلة في المجلس العام ثم الجمعية الجزائرية، وحاول تنسيق نشاطه فيهما من خلال طرح العديد من القضايا الهامة، وترك بصمة كبيرة في جميع المجالات و الميادين و ذلك لدرايته الواسعة بوضع الجزائر السيء، وحاول اقتراح حلول لبعض المشاكل أولها: اختلال التوازن بين النمو السكاني المتزايد من جهة و التطور الاقتصادي من جهة أخرى، والذي انعكس بالسلب على المستوى المعيشي[2]،

[1]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، المرجع السابق، ص52.

[2]- ليلى حمري، الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، المرجع السابق، ص 191.

وبالتالي فتضاعف عدد السكان سيفرض مشكلة من حيث الإسكان و التعليم و التأطير، وذكر عبدالرحمان فارس قائلا: أنه من واجب كل أمة أن تضمن تموينها من نفس المكان، وهذا يكون بالزراعة التي تعتبر أهم نشاط اقتصادي في الجزائر لذلك وجب تطويرها، الصناعة و التجارة لأنهما من الركائز الاقتصادية، غير أن الجزائر تعاني صعوبات و الحل يكمن في احداث تكامل مع الاقتصاد الفرنسي، ولم يدخر عبد الرحمان فارس أي جهد في سبيل المطالبة بمراجعة العلاقات المالية بين فرنسا و الجزائر[1].

وكان النشاط السياسي لعبد الرحمان فارس منصبا على الجانب الإصلاحي لأحوال المسلمين الجزائريين، وحسب ما عرضه أثناء مقابلته لجاك سوستال Soustelle: "ان كثرة التفكير في المأساة اليومية التي يعيشها السكان، نظرا لضعف الحكومة من جهة و الوضع المتردي على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي من جهة أخرى، فإني توصلت إلى شبه قناعة بأن الحل السياسي في الوقت الراهن إنما هو تطبيق سياسة الإدماج بل ينبغي أن يشمل الإدماج جميع الميادين"[2].

وبقي عبد الرحمان فارس متمسكا بفكرة: "سعادة الجزائر إلا في الادماج"[3]، وأعطى عبد الرحمان فارس بعض الأمثلة حول بعض التجارب منها: ما قام به سكان دائرتي تيزي وزو والمدية الذين قاموا بمساعدة المسؤولين بالأموال، وتقديم قطع الأراضي لبناء المدارس، فأشاد بهذا الدمج التعليمي معبرا أن هذا الاتجاه هو الصحيح، وبهذا فإن هذه الفئة من السكان يمكنها تكوين جزائر الغد، وقد فوض عبد الرحمان فارس الأمر إلى الحل الادماجي كحل سياسي في إطار الالتزام بالأحوال الشخصية للجزائريين، هذه القناعة كانت نتيجة احتكاكه بعديد الشخصيات الفرنسية، أمثال: جاك سوستال وغي مولي Guy Mollet، وكان ماضيا في هذه الفكرة ومشجعا لها[4].

المطلب الثاني: عبد الرحمان فارس و الثورة الجزائرية (1954-1962):

كان لزاما تغيير فلسفة الكفاح وانتهاج أسلوب آخر، وهو العمل المسلح، فاندلاع الثورة الجزائرية كان ضرورة حتمية قبل أن يكون اختيارا، وكان كل ما يشغل عبد الرحمان فارس قبل الثورة وحتى مع بدايتها هو فكرة الإدماج، و الدفاع عن الهيئة الانتخابية، فالواضح أن عبد الرحمان فارس يدعو إلى

[1]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس(1911-1991، المرجع السابق، ص ص 65-69 .

[2]- شهرزاد حامي، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19مارس1962-28 سبتمبر 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر لحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الآثار، جامعة باتنة: 2017-2018، ص 106.

[3]- عاشور شرفي، قاموس الثورة الجزائرية '1954-1962، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، د س ط، ص252.

[4]- محمد بليل، المرجع السابق، ص 524.

الشراكة بين الجزائر وفرنسا والحل يكون سياسيا لا عسكريا، غير أن النشاط الذي عرفته الثورة الجزائرية بعد 1954، قد جعل فارس يفكر في العدول عن فكرة الإدماج وبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا[1].

جمعت لقاءات بين عبد الرحمان فارس ومسؤولين من ج ت و، وكان من بينها الذي جمعه مع "ياسف سعدي"[2]. و"علي لابوانت"[3]، حيث طلب من فارس مواصلة نشاطه قريبا من الحكومة الفرنسية، قصد فتح حوار جاد معها، وأنه سيكون هو المحاور الأساسي للقاءاته مع باقي مسؤولي ج ت و، ليتوجه فيما بعد فارس إلى باريس، حيث التقى مع غي مولي، وفي مقابلة أجراها مع جريدة Le monde يوم 25 سبتمبر 1956، صرح فارس بأن المخاطب الفعلي في الوقت الحالي هو ج ت و، التي استطاعت أن تجند وراءها كل الشعب الجزائري، كذلك رأى أن الحل الإنساني الوحيد و الأنسب هو المفاوضات لوضع حد لمذبحة الأبرياء[4].

كما وصف عبد الرحمان فارس العمليات العسكرية الفرنسية بالجرائم الغير مشروعة، وقدم أمثلة عن المناطق المتضررة، وقال أن فرنسا تكفلت بمسألة تونس و المغرب، بينما الجزائر بقيت بؤرة حرب، كما عبر عن الذين قسموا الجزائر إلى الصحراء الواعدة بالبترول، الساحل مخصص للأوروبيين فقط بينما القسم الثالث للعرب و البربر واعتبر كل ذلك حماقة، وقد تناول القضية الجزائرية من جميع النواحي، حيث تكلم عن موضوع الرأي العام لدى المسلمين وتوجهاتهم[5].

كانت لعبد الرحمان فارس مقابلات مع شارل ديغول[6]، لأنه رأى في هذا الأخير بريق من الأمل بالنسبة للجزائريين ونظرا لشخصيته القوية فبإمكانه تسوية القضية الجزائرية، وبالمقابل نجد أن علاقة

---

[1] - ليلى حمري، الجمعية الجزائرية و قضايا الجزائريين فيما بين 1948-1956، المرجع السابق، ص 199.

[2] - ياسف سعدي: ولد في 20 جانفي 1920 بالقصبة، من مخططي معركة الجزائر 1957، ألقي عليه القبض في سبتمبر 1957، حكم عليه بالاعدام لكن لم يتم تنفيذ الحكم و افرج عنه بعد وقف إطلاق النار، ينظر: زين العابدين بوعشة، رواق الموت سجن سركاجي شهادات و تأملات، منشوراتANEP ،د س ط، ص ص 63-65 .

[3] -علي لابوانت: ولد في 14 ماي 1930 في مليانة، اسمه الحقيقي علي عمار، انضم للثورة رفقة فدائيين تحت قيادة ياسف سعدي، بطل معركة الجزائر 1957، استشهد في 8 اكتوبر 1957 حين قام الاستعمار الفرنسي بنسف المنزل الذي كان يأويه رفقة حسيبة بن بوعلي واخرون، ينظر: www.marefa.com ، يوم 15 مارس 2023، على الساعة 15:23.

[4] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 231.

[5] - المصدر نفسه، ص ص 232-234

[6] - شارل ديغول: De Gaulle (1890-1970)، ولد في 1890 بمدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان بير، عين قائد فرقة خلال الحرب العالمية الثانية، نائب كاتب الدولة للدفاع 1940، أول رئيس للجمهورية الخامسة، ينظر: عبد المجيد عمراني، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د س ط، ص ص 120، 121.

فارس بالأوروبيين جعلت منه أيضا محل اهتمام شارل ديغول[1]، وأول لقاء بينهما كان في قصر ماتينيو Matignon، بفرنسا في ماي 1958، حيث طلب ديغول من فارس أن يحدثه عن الجزائر، فكانت اجابته أنه توجد حقيقيتين: الأولى أنت تعلمها والثانية هي الواقع الذي يعيشه المجتمع الجزائري، وتطرق إلى ما هو أليم في الجزائر، وختم كلامه أن الحل الوحيد هو المفاوضات النزيهة، فافتتح له ديغول تصورا لهذه المفاوضات، فرد عليه فارس أن أول خطوة هي إجراء اتصالات سرية مع شخصيات مفوضة من كلا الطرفين: الحكومة الفرنسية و ج ت و، وهنا انتهى هذا اللقاء[2].

بينما كان اللقاء الثاني في 12 جوان 1958 بنفس القصر، فاقترح ديغول على عبد الرحمان فارس أن يكون ضمن طاقمه الحكومي قائلا: " هلا شرفتني بالمشاركة في حكومتي كوزير دولة"[3]

كتب ديغول في مذكراته أنه بوجود عبد الرحمان فارس في حكومته قد يسمح له بالمشاركة في تحديد مصير الجزائر، لكن الوضع في الجزائر لا يشبه الوضع في افريقيا السوداء، وعبد الرحمان فارس لا يمثل كل الجزائريين، لأنه لم يكن من مفجري الثورة التحريرية ولا من مسيريها، ويدرك تماما أن الممثل الوحيد والشرعي للجزائر هو جبهة التحرير الوطني، ولطالما حاول إقناع الفرنسيين بذلك، فهل سيتجاهل هذه الحقيقة ليقبل بالمنصب؟ تردد فارس لأنه لم يكن يتوقع هذا السؤال، وأصر على معرفة الحل السياسي الذي رسمه ديغول للجزائر[4].

أجاب ديغول عبد الرحمان فارس على السؤال الذي طرحه بالاستقلال في إطار الشراكة مع فرنسا بعد إجراء الاستفتاء، غير أن هذا الحل لن يكون سهلا، فيجب تخطي العراقيل المتمثلة في الجيش و الرأي العام، البرلمان، الشعب الفرنسي و أوروبيي الجزائر[5].

أما عن العرض المقترح من ديغول لعبد الرحمان فارس تم رفضه من قبل هذا الأخير، وذلك حسب قوله: "مادام الوضع على هذه الصورة يا حضرة الجنرال، فالحرب ستتواصل بدموعها وأحزانها، هل تتصور أن أوافق عن الانضمام إلى حكومة تمضي قدما في شن الحرب، كما قلت في أول لقاء أن الممثل الوحيد للشعب الجزائري هو ج ت و، ولن أستطيع تقديم أي شيء بمشاركتي في الحكومة، فلو كان

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 102.
[2] -انظر الملحق رقم1.
[3] -عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 105 .
[4] -شارل ديغول، مذكرات الأمل –التجديد- ، تر: سموحي فوق العادة، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص 70.
[5] -عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص105.

هذا العرض يساهم في تحقيق السلم فورا لوافقت عليه بكل سرور، ولا أخفي عليك أنني سوف أستشير قادة ج ت و ، في شخص فرحات عباس الموجود بسويسرا قبل أن أقدم لك ردا نهائيا"[1]، وكان رده بالرفض عند استشارة القادة، الذي كان مبني على أساس الثورة التحريرية لتحقيق غاية واحدة وهي الإستقلال التام، والتي أصبح لها تأثير عميق على السياسة الفرنسية كتغيير الحكومات لذلك رفض قادة ج ت و كل الاقتراحات التي كانت تعرض عليهم، كما عقد ديغول وعبد الرحمان فارس لقاءات أخرى منها: اقتراح ديغول تكوين دولة مستقلة مشتركة مع تونس و المغرب، لكن مقترحه قوبل بالرفض من طرف فرحات عباس يوم 31 أوت 1958[2].

لقد كانت وجهات النظر مختلفة بين فرنسا و الجزائر، فهذه الأخيرة أرادت الاستقلال التام، وديغول ناور في اتجاهات أخرى، بالإضافة إلى كون الاتصالات سرية ففشلت محاولة عبد الرحمان فارس كوسيط لتحقيق الاتصالات بين الفرنسيين و ج ت و[3] .

لم يتوقف نشاط عبد الرحمان فارس عند ما تم ذكره سابقا، بل تعدى دعمه للثورة التحريرية عن طريق آليات أخرى، فبعد اندلاع الثورة، تشكلت شبكات لدعمها، وكانت تتعامل مع فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا[4]، و لأن المال هو الذي تحتاجه الثورة التحريرية، التزمت فيدرالية ج ت و بتمويلها عن طريق جمع الاشتراكات من العمال المهاجرين سواء المنظمين تحت لواء المنظمة أو غير المنظمين، وكانت التحويلات تتم عن طريق الحجز السري في البنوك الخاصة بفرنسا، وتم تكليف عبد الرحمان فارس من طرف مسؤولي فيدرالية ج ت و بفرنسا بفتح طريق آخر في شبكة التحويلات سنة 1961 قصد زيادة التأمين على الأموال المنقولة من باريس إلى سويسرا إلى القاهرة، تونس، المغرب، دمشق، وهو ما سهل على جبهة التحرير الوطني سحبها فيما بعد[5].

بالنسبة للولايات الأولى و الثانية و الثالثة كان تدخل عبد الرحمان فارس مهما في تمويلها، بحيث جعل من سطيف مركز لعبور المساعدات المالية للولايات الثلاث، وكان هذا بمساعدة أشخاص لنقلها أو وضعها عندهم وفيما بعد توجه إلى الجهات المعنية، ليضع عبد الرحمان فارس تقرير سجل فيه المبلغ

[1]- عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 106.

[2]- ليلى حمري، عبد الرحمان فارس(1911-1991)، المرجع السابق، ص 91.

[3] -حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2007، ص ص 190،191.

[4]- تأسست بداية من 1955 من قبل محمد بوضياف تمثل دورها في تعبئة الجالية الجزائرية المهاجرة بفرنسا لمساعدة الثورة، من خلال جمع التبرعات المالية للثورة، تنشيط التنظيمات النقابية، ينظر: عاشور شرفي، المرجع السابق، ص 258.

[5]- Ali Haroun, La7[E] WILAYA, La guerre du FLN en France, 1954-1962, Ed, Casabah, Alger, 2006, P 322.

الإجمالي الذي قدر بحوالي 404 مليون فرنك في نهاية جانفي 1961، والذي حول إلى الجزائر ومن ثم إلى مختلف الولايات، وساهمت شبكات الفيدرالية بمبلغ حوالي 2 مليار فرنك، وبعد وقف إطلاق النار حول أيضا مبلغ 1.2 مليار فرنك، وبهذا لعب عبد الرحمان فارس دورا بارزا في تسيير أمانة الخزينة بشكل محكم، وذلك إلى غاية إلقاء القبض عليه من طرف الشرطة الفرنسية أواخر سنة 1961[1] .

وهناك اختلاف حول حادثة إلقاء القبض عليه حسب المراجع، لكن أجمع مؤلفوها أن التهمة الموجهة له هي مساعدته المالية لـ ج ت و، لأنه قبل إلقاء القبض عليه بأشهر كان تحت المراقبة من طرف الشرطة الفرنسية بتهمة المساس بالأمن الداخلي و الخارجي لفرنسا، ووضع في سجن Fresnes، وأثناء التحقيق رفض الإدلاء بأي شهادة حول نشاطه السري[2].

وأثناء فترة اعتقال عبد الرحمان فارس عرفت الثورة التحريرية تطورا في المفاوضات، حيث تم الإتفاق على نقاط معينة لكن لم تصل إلى حل بعد، ليكلف المراقب العام للأمن الفرنسي قاضي من المحكمة العليا لباريس لأجل تشكيل لجنة في 25 نوفمبر 1961 لمحاولة ربط علاقات وطيدة مع شخصيات جزائرية بعد الاستقلال، وكان فارس ضمن هذه الشخصيات وعندما لم تأت هذه المحاولة بثمارها أغلق الملف نهائيا[3].

وفي التاسع عشر من مارس 1962، أطلق سراح عبد الرحمان فارس بعدما أبلغته محاميته نوفو "Neveux" عن احتمال أن يكون هو رئيسا "للهيئة التنفيذية المؤقتة"[4].

[1] - شعبان إيدو، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية:2017-2018، ص 212.

[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص116.

[3] - ليلى حمري، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، المرجع السابق، ص صر 103 ، 104.

[4] - الهيئة التنفيذية المؤقتة سيتم التطرق إليها في الفصل الموالي.

المبحث الثالث: مذكرات عبد الرحمان فارس "الحقيقة المرة"

المطلب الأول: الكتاب من الناحية الشكلية:

- العنوان: الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965
- طول الكتاب: 24 سم
- عرض الكتاب:14 سم
- حجم الكتاب: متوسط
- متوسط عدد صفحات الكتاب: 237
- نوع الورق: عادي
- نوع الخط: عادي
- الغلاف: متوسط السمك
- لون ورقة الواجهة: أسود وفيها صورة الكاتب عبد الرحمان فارس
- وصف واجهة الكتاب: تم وضع عنوان الكتاب في أسفل ورقة الواجهة، وتم كتابة اسم " عبد الرحمان فارس" باللون الأبيض، وأسفل الاسم وبالخط العريض جاء العنوان: " الحقيقة المرة" باللون الأحمر، وكتب تحت العنوان: "مذكرات سياسية 1945 – 1965" باللون الأبيض.
- دار النشر: دار القصبة للنشر، فيلا 6، حي سعيد حمدين – 16012، الجزائر.
- الطبعة: خاصة بوزارة المجاهدين.

  وقدم كهدية من وزارة المجاهدين بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال.
- ترجمة: مسعود حاج مسعود. [1]

[1]- انظر الملحق رقم 2 .

المطلب الثاني: طبيعة الكتاب ومحتواه:

إن كتاب **"الحقيقة المرة"** وهو ترجمة لعنوان: "La Cruelle Vérité, Mémoires Politiques " وقد تناول أحداثا تاريخية ذات طابع سياسي، تحدث فيها عبد الرحمان فارس عن أهم مراحل حياته، بدأ بمرحلة شبابه مستعرضا مختلف المحطات التي عاشها ومختلف المناصب التي تقلدها، بالإضافة إلى نضاله السياسي بالجزائر وعمله في كنف السرية بفرنسا وصولا إلى نهاية كفاحه السياسي.

يحتوي كتاب " **الحقيقة المرة** " على ستة فصول، يندرج تحت كل فصل عناوين رئيسية تعالج محطات سياسية:

- الفصل الأول: كان بعنوان: "زمن الشباب":

ذكر فيه عبد الرحمان فارس تاريخ ومكان ميلاده، كيف ترعرع ومن أشرف على تربيته...، ويذكر أيضا أنه كان تلميذا مجدا، ولاعب كرة قدم ممتاز، تكون في كلية الحقوق بالجزائر العاصمة، بعدها نجح في مسابقتي المحضرين القضائيين وكتاب محاكم الصلح.

- بينما الفصل الثاني كان بعنوان: "مساري المهني"

- ذكر فيه تعيينه كمخضر قضائي بمدينة سطيف، وقدم استقالته بعد شهرين اثنين فقط مع شرح الأسباب.
- بعدها عين موثق عقود من الدرجة الثانية في قرية سبدو.
- ليتقلد بعدها عبد الرحمان فارس منصب موثق في مدينة القل.
- وصولا إلى تعيينه موثقا في مدينة البرواقية.

ونقول أن مساره المهني كان حافلا بالمناصب المتدرجة في مجال القانون.

- أما الفصل الثالث تحت عنوان: "كفاحي السياسي في الجزائر":

بدأ كفاح عبد الرحمان فارس السياسي بترشحه في المجلس العام بالجزائر عن الدوائر الانتخابية الجديدة "قصر البخاري" و "عين بوسيف" تحت لواء الحزب الاشتراكي، وبعد نجاحه كمستشار في المجلس العام ومشاركته في مناقشة القضايا، تم تعيينه كرئيس لصندوق التضامن الخاص بالعمالات والبلديات، وانتخب أيضا عضوا في المجلس المالي، وتابع التدرج في المناصب وصولا إلى تعيينه رئيسا للمجلس العام بالجزائر.

- والفصل الرابع كان بعنوان: "النضال السياسي بفرنسا و العمل في كنف السرية":

تناول فيه عبد الرحمان فارس كيفية توسطه في قضية نقل الشخصيات الخمسة المختطفين من الطائرة من سجن La Sant إلى سجن Fresnes.

كما تطرق أيضا عبد الرحمان فارس إلى لجنة مساندة الطلاب المقيمين بفرنسا ورئاسته لها وكانت هذه اللجنة تتمحور مهامها في مساعدة الطلبة الجزائريين المزاولين لدراستهم في فرنسا و الدفاع على حقوقهم، وأبرز عبد الرحمان فارس في هذا الفصل لقاءاته مع الجنرال شارل ديغول، والتي تمحورت حول أوضاع الجزائر و الحلول المقترحة من طرف فارس، وكذلك عرض ديغول لعبد الرحمان فارس ليكون وزير دولة في حكومته...

كذلك تحدث عبد الرحمان فارس عن الاتصالات التي تلقاها من طرف مسؤولي فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا والمهمات الموكلة له، وكان أبرزها: منحه جانب تنظيم شبكات الدعم المالي.

واختتم عبد الرحمان فارس هذا الفصل باعتقاله في باريس واقامته في سجن Fresnes، واطلاق سراحه عشية وقف اطلاق النار 19 مارس 1962، لأنه تم تكليفه بمهمة رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي ستقود المرحلة الانتقالية.

- وفيما يخص الفصل الخامس فكان بعنوان: "الهيئة التنفيذية و الدولة الجزائرية": تضمن عدة محاور:

- لقاء عبد الرحمان فارس مع Jox، والمحادثات بخصوص الهيئة التنفيذية المؤقتة.
- أيضا لقائه مع بن خدة و تبادل أطراف الحديث حول رئاسة الهيئة التنفيذية و مهامها.
- كما كان لعبد الرحمان فارس لقاء آخر مع ديغول الذي هنأه بتولي منصب رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة وأكد له أن مهمته صعبة، وطلب منه احتواء الوضع للوصول إلى الاستفتاء.
- و تناول تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة والمباشرة في أداء مهامها.
- وأيضا تطرق فارس إلى قضية استسلام الكولونيل سي الشريف وعبد الله سالمي.
- ليسلط بعدها النظر على كيفية مواجهة الهيئة التنفيذية لمنظمة الجيش السري و الحد من أعمالها الإجرامية وجرها للتفاوض ووقف القتال.

- كذلك تحدث عبد الرحمان فارس عن نشاطات الهيئة التنفيذية في بعض الميادين، وكيفية معالجتها وصولا إلى تنظيم الاستفتاء، والاعتراف بالاستقلال من طرف الجنرال ديغول.
- ويروي أيضا أحداث تصاعد الصراعات حول السلطة وتشكيل المكتب السياسي بقيادة أحمد بن بلة، انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، ليختتم هذا الفصل بالاجتماع الأخير للهيئة التنفيذية المؤقتة ونقل السلطات من عبد الرحمان فارس إلى أحمد بن بلة و الإعلان عن قيام الجمهورية الجزائرية.

– بينما الفصل السادس كان بعنوان: "نهاية الكفاح السياسي":

- تضمن هذا الفصل تعيين عبد الرحمان فارس رئيسا للجنة الشؤون المالية التي كان على رأسها مدة سنة واحدة.
- يروي عبد الرجمان فارس أيضا قضية اغتيال خميستي وزير الشؤون الخارجية آنذاك التي مرت في ظروف غامضة.
- كما تطرق أيضا إلى حادثة اعتقاله من طرف أحمد بن بلة في جوان 1964، وتم اخلاء سبيله بعد عام...
- ليقرر بعدها عبد الرحمان فارس الانسحاب نهائيا من الحياة السياسية.

الفصل الثاني: التطورات السياسية في الجزائر

(19 مارس 1962 – 27 ماي 1962)

المبحث الأول: مفاوضات ايفيان ووقف اطلاق النار

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة

المبحث الثالث: الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة منظمة الجيش السري

عملت الادارة الفرنسية على مماطلة قيادة الثورة من أجل عدم الذهاب الى المفاوضات، حيث ادعت أنها لا يمكن أن تفاوض من يحمل السلاح، وهذا ما أدى إلى ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة لتكون الطرف المفاوض و الممثل للشعب الجزائري، فبعد اعتراف ديغول بحق تقرير المصير في 16 سبتمبر 1959 بدأت المفاوضات السرية التي اعتبرت مناورات وصولا إلى المفاوضات الفعلية في 1960، والتي جرت بها عدة محادثات انتهت بالاتفاق على وقف اطلاق النار ، ومن هنا دخلت الجزائر فيما يعرف بالمرحلة الانتقالية التي استلزمت وجود جهاز لتسييرها عرف بالهيئة التنفيذية المؤقتة التي تم الاتفاق عليها في اتفاقيات ايفيان، وواجهت هذه الهيئة العديد من الصعوبات في ظل الأوضاع المزرية التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك خاصة من الجانب الأمني، بسبب ظهور ما يسمى منظمة الجيش السري الإرهابية التي حاولت من البداية زعزعت الأوضاع الأمنية وكذا نقض بنود اتفاقيات ايفيان .

المبحث الأول: مفاوضات ايفيان ووقف اطلاق النار

المطلب الأول: مفاوضات ايفيان الأولى (20ماي -13 جوان 1961)

بعد فشل مفاوضات لوسارن وازاء اصدار الحكومة المؤقتة الجزائرية موقفها الواضح تجاه الاستقلال وحق تقرير المصير، اضطر الجانب الفرنسي للتراجع ومن ثم الاتفاق فيما بينهم على الشروع في محادثات ايفيان[1].

بعد إعلان الجنرال ديغول يوم 08 مارس 1961 عن نيته الدخول في مفاوضات رسمية مع جبهة التحرير الوطني، فتجمع بعدها قادة جبهة التحرير في تونس ليقرروا ما إذا كانوا مستعدين للبدء في المفاوضات أو لا، وبعد عشرون يوما من ذلك تقدم السيد بولحروف يوم 22 مارس 1961 ببيان رسمي من الحكومة المؤقتة الجزائرية، معلنا عن استعداد هذه الأخيرة الدخول في مفاوضات بايفيان[2]، وفي 20 ماي 1961، تنقل المفاوضون إلى مدينة ايفيان[3]، وتألف وفد ج ت و من السادة: كريم بلقاسم،

[1] - ايفيان: مدينة فرنسية تقع قرب الحدود السويسرية ، ينظر: سعد دحلب، المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007، ص 124.

[2] - لونغ اوليفي، الملف السري –اتفاقيات ايفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم: ماكس بوتيتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية ،2012، ص ص 46،47.

[3] -رضا مالك ، الجزائر في افيان ، تاريخ المفاوضات السرية 1956- 1962، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2003، ص 165.

الطيب بولحروف، أحمد فرنسيس، سعد دحلب وعلي بومنجل بينما ترأس الوفد الفرنسي: لويس جوكس، والجنرال جان فيكتور سيمون[1].

وعشية انطلاق المفاوضات، عادت مجموعة من الطائرات إلى فرنسا، وأفرج عن 6000 معتقل، معظمهم من مناضلي ج ت و، ونقل القادة الخمسة من جزيرة "ايكس" إلى قصر "تروكان"، وصاحبتها مناورات فرنسية مكشوفة بالإعلان عن هدنة من جانب واحد نظرا لأهمية هذا اللقاء، واستهدفت بذلك تعاطف الرأي العام العالمي بإخلاصها وصدق نيتها وعزمها على التفاوض بجد، وتحميل الحكومة المؤقتة الجزائرية تواصل الحرب لأنها لم تقبل الهدنة، فتعمدت المساومة عليها بإيقاف التفاوض[2] .

شرع الطرفان في التفاوض، استعرض جوكس في اليوم الأول موقف حكومته، بعد ذلك جاء الرد من الوفد الجزائري يوم 23 ماي ليعبر فيه عن موقفه، خاصة في ما يخص مشكلة الزعماء الخمسة وامتدت الاجتماعات الى 29 ماي[3]، وناقش الطرفان عدة قضايا طرحها الوفد الفرنسي كمشكلة الأقلية الأوروبية وتقسيم الجزائر وفصل الصحراء وأمام تمسك الطرفين بموقفهما تم اقتراح تعليق المفاوضات رابطين اياها أساسا بقضية الصحراء، ومن أهم النقاط التي ركز عليها ممثلوا ح ج م ضرورة التأكيد خلال المحادثات على حق تقرير المصير كشرط مسبق، على أن يؤجل التحادث حول وقف اطلاق النار إلا بعد التوصل إلى اتفاق حول القضايا الأساسية[4]، مع امكانية الظهور بمظهر المتعاون في ميادين التنقيب و الاستثمار كأسلوب تكتيكي، وبخصوص الأقلية الأوروبية أكدت التقارير أن وحدة الشعب الجزائري لا تمنع أن تصبح هذه الأقلية ضمن الأمة الجزائرية، كما رفضت التقارير أيضا قضية الدفاع المشترك و القواعد الأمنية العسكرية، وتم التأكيد على ضرورة الحصول على جدول زمني لانسحاب الجيش الفرنسي من التراب الوطني و الاعلان أن اللغة العربية ستكون اللغة الرسمية الوحيدة، وبعد العديد من الجلسات بدا واضحا للطرفين أن المفاوضات تسير في طريق مسدود، حيث بعد الجلسة الأخيرة في 13 جوان 1961 قيم الوفد الجزائري بخيبة نتائج هذه المفاوضات وكانت كالآتي:

[1] - محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 290.

[2] - سهام ميلودي، اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية - ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2015-2016، ص 52.

[3]- Redah Malek, l'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes, 1945-1962, ed, ANEP, ALGER, 1991, p p 130-135.

[4] - عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،د س ط، ص ص 527 - 530.

كيف يمكن تصور الجزائر مبتورة من أربعة أخماسها تتخللها مناطق تابعة للسيادة الفرنسية ومهددة بالتقسيم في ترابها وسكانها، هل تعتقدون أن الشعب الجزائري قدم كل هذه التضحيات ليرضى في الأخير بدولة لا تتوفر على أدنى شروط الوجود والدوام، إن الحل الوحيد والحكيم هو تصفية كاملة للاستعمار في آفاق بناء تعاون متميز ذلك الذي يحترم الوحدة الترابية الاقليمية ويحترم سيادة الشعب الجزائري، وهذا ما رد عليه الطرف الفرنسي بقوله أن الكلمة الأخيرة تعود للسكان المعنيين[1].

غير أن المفاوضات توقفت فجأة من طرف الوفد الفرنسي الذي طلب تعليقها لمدة غير محدودة[2]، وبالرغم من توقف المفاوضات إلا أن الاتصالات بقيت بين الطرفين، وقد لعب سعد دحلب دورا مهما في إيجاد حل لمواصلة المفاوضات[3]، حيث في 24 جوان 1961 اتصل جوكس بالوسيط السويسري أوليفي لونغ وسأله اذا كان الجزائريون مستعجلين للعودة الى طاولة المفاوضات ليعلم بعدها اوليفي سعد دحلب ويعرض عليه فكرة استئناف المفاوضات[4].

المطلب الثاني: من لوغران إلى ليروس

لقاء لوغران : 20 - 28 جويلية 1961:

تميزت الفترة التي سبقت انعقاد لقاء لوغران بين ح ج م و الحكومة الفرنسية بتطورات هامة كانت لها تداعيات واضحة على مسار الثورة الجزائرية، حيث لم تترك ح ج م الفرصة للمناورات الفرنسية وكثفت من اتصالاتها على المستوى الديبلوماسي لشرح مسألة الصحراء، ووجهت رسائل تحذيرية للشركات البترولية كما سجلت حضورها في المؤتمر العالمي للبترول لتؤكد للعالم أن الصحراء منطقة جزائرية محتلة[5]، حيث بعد فشل مفاوضات ايفيان بادرت الوساطة السويسرية لعقد لقاء بين الطرفين في مدينة لوغران الفرنسية بالقرب من الحدود السويسرية، فانطلق الوفد الجزائري إلى لوغران يوم 17 جويلية 1961[6]، ولكن البداية الفعلية للمفاوضات كانت في 20 جويلية 1961 وحضر عن الوفد الجزائري:

---

[1] - محمد بن دارة، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص تاريخ الثورة، جامعة الجزائر-معهد التاريخ، السنة الجامعية:1998-1999، ص ص 222، 223.

[2] - لونغ اوليفي، المصدر السابق، ص 91.

[3] -بن يوسف بن خدة، شهادات ومواقف، ط1، النعمان للبحوث و الدراسات، 2003، ص ص 140،141.

[4] - لونغ اوليفي، المصدر السابق، ص 96.

[5] - دحمان تواتي، مقلاتي عبد الله، رموم محفوظ، دور أقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956-1962، دار الشرق، الجزائر، 2008، ص139.

[6] -أحمد مسعود سيد علي، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960-1961، دار الحكمة، 2010، ص 215.

كريم بلقاسم، سعد دحلب، أحمد فرنسيس، أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، الطيب بولحروف، وعن الوفد الفرنسي: لويس جوكس، رولاند كادي، برنارد تريكو، برونو دولوس، دوبازيس، لابوريه تيبو، رولاند بليكار، سالوس، وكان اللقاء على الرابعة مساء، افتتح الجلسة لويس جوكس حيث لخص الموقف الفرنسي بالتذكير بموقف فرنسا الثابت حول تقرير المصير الذي يشمل المقاطعات الـ 13. وأن لا تقوم أي تسوية دون استشارة سكان الصحراء، فتسوية هذه المسألة تتم بالتشاور مع كل الدول المجاورة[1].

وقد دامت المفاوضات لأكثر من أسبوع، وأخذت قضية الصحراء حصة الأسد في الوقت الذي كان الرهان الصحراوي يتضح بقدر ما كان القلق التونسي يزداد، فقد حدث تشابك فرنسي تونسي في بنزرت وتعود أسبابه إلى أن الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، كان يبدي حساسية تجاه المسألة الصحراوية ، وخطأ بورقيبة كونه طرح مشكلة الصحراء قبل أن يحصل اتفاق بين ح ج م و الحكومة الفرنسية[2]، وبتوقيع الرأي العام الفرنسي و الدولي إنهاء المنازعات في شمال افريقيا، اتجه الآلاف من المواطنين التونسيين باتجاه القوات المرابطة بقاعدة بنزرت، ووقع صدام دموي، حيث أن رد ديغول كان بالعنف على هذه التعبئة الشعبية التي أدت إلى مقتل 1000 مواطن تونسي، وجرح أكثر من 2000 وأسر 2000آخرين، وقد عبرت ج ت و عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات جيش التحرير تحت تصرفها، وقد عبرت هذه الصدامات عن الحقد الواضح للحكومة الفرنسية، وقد أثبتت فرنسا بقضية بنزرت بأنها تريد الحفاظ على عدد من القواعد العسكرية بالجزائر (المرسى الكبير) مهما كان الثمن، ورجح ديغول بأن بورقيبة افتعل هذه الحادثة من أجل الضغط على فرنسا حتى تقبل بمطالبه بخصوص الصحراء الجزائرية الغنية بالنفط[3].

وذهب بعض المحللين السياسيين و الخبراء المتتبعين لهذه الواقعة إلى القول أن قضية بنزرت كانت ذريعة ليس إلا فهي في الواقع رسالة موجهة إلى ح ج م أكثر ماهي موجهة لفرنسا[4].

[1] - موريس فايس، نحو السلم في الجزائر، مفاوضات ايفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية 15 جانفي 1961-24 جوان 1962، ط2، تر: صادق سلام، عالم الأفكار، 2003، ص ص 353 ،354 .

[2] - رضا مالك، المصدر السابق، ص 193.

[3] - شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص 131، 132.

[4] - عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للثورة الجزائرية الحديثة دراسات ومواثيق، دار الهومة، الجزائر، 2009، ص41.

لقد كان الرئيس التونسي يريد أن يحدث أمرا وواقعا جديدا فيما يعرف بالمفاوضات مع فرنسا، فتتحصل تونس على الحقول النفطية وأراضي جديدة، لكن ذلك لم يتحقق[1]، وفضلا عن المبالغة في أهمية الأقلية الفرنسية التي لا يمكن للجزائر الجديدة أن تنشأ أو تقوم من دونها، أما الموقف من الصحراء فمازال غير واضح، فالوفد الفرنسي لم يتردد في المطالبة بتقسيم الجزائر[2]، ولكن الرد جاء من كريم بلقاسم، حيث ذكر فيما يخص الصحراء تكون في إطار السيادة الجزائرية، كل الاقتراحات قابلة للتحقيق، فيجب على الوفد الفرنسي تقديم مقترحات حتى يكون بإمكاننا التعبير عن الموقف الصحيح حول الضمان الذي طلبه فيما يتعلق بالاستثمارات و استغلال البترول و الغاز، وذكر أيضا كريم بلقاسم مسألة السيادة على الصحراء باعتبارها مسألة مهمة، غير أنه لم يقلل من شأن المسائل الأخرى[3].

وقد تفادى كريم بلقاسم الرد على اقتراحات لويس جوكس وافتتح بدوره جدول عمل يتضمن خمس نقاط:

- ضمان حق تقرير المصير ومبدأ تطبيقه وتحديد اتفاق حول المناطق التي يشملها هذا المبدأ في اشارة واضحة إلى الصحراء، حيث عبر كريم بلقاسم أن عملية استبعاد الصحراء يتناقض مع مفهوم الاستقلال لدى الثورة الجزائرية.
- وبخصوص المرحلة الانتقالية استدل كريم بلقاسم حول طبيعة السلطة التي ستحكم الشعب الجزائري في هذه المرحلة هل هي الادارة الاستعمارية التي سوف تضغط عليه، أم إدارة أخرى تعمل على توفير الضمانات للاختيار النزيه.
- أما فيما يخص الأقلية الأوروبية أكد كريم بلقاسم على استعداد الحكومة المؤقتة الجزائرية لتقديم كل الضمانات عدا تلك التي تفوض أسس قيام دولة في طور التكوين.
- بينما مضمون الشراكة مع فرنسا فقد أكد كريم بلقاسم أن جبهة التحرير الوطني مستعدة لدراسة كل المقترحات الفرنسية بخصوص مسألة الشراكة الاقتصادية.
- وأصر كريم بلقاسم فيما يخص مسألة وقف اطلاق النار على ضرورة اشراك الجزائريين في قوات حفظ الأمن[4].

[1] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص 339.
[2] - موريس فايس، المصدر السابق، ص ص 354، 355.
[3] - المصدر نفسه، ص 354.
[4] - أحمد الشقيري، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، د س ط، ص ص 157،158.

لقاء بال الأول 28 – 29 أكتوبر 1961:

نتيجة الاتصالات القائمة بين ح ج م و الحكومة الفرنسية، فقد استؤنفت المفاوضات في بال السويسرية ضمن اللقاء الأول يومي 28 و 29 أكتوبر 1961، فمثل الوفد الجزائري محمد بن يحي، رضا مالك أما من الجانب الفرنسي فمثله برونو دولوس و كلود شايي[1].

وكان المحور الأساسي في هذا اللقاء هو الوحدة الترابية، إلا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول الاستفتاء الشامل على كامل التراب الوطني، وبقيت الأقلية الأوروبية حجرة عثرة في مسار المفاوضات حيث طالب الوفد الفرنسي بمبدأ ازدواجية الجنسية واحترام العقيدة الدينية وكذلك الأحوال الشخصية[2]، والمحافظة على القواعد العسكرية الفرنسية في الجزائر أهمها (المرسى الكبير)، كما طالب ديغول بمناقشة مسألة المرحلة الانتقالية التي كان في ضمنها العديد من النقاط أهمها:

- تبدأ المرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إعلان الاستقلال، وتهيئة السلطة التنفيذية المؤقتة للاستفتاء وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية إلى غاية تقرير المصير.
- ويذكر بن يوسف بن خدة أن فرنسا أثارت مبدأ ترك الأخذ بالثأر، فيجب على ح ج م ألا تصدر أي عقوبات على الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا مع اقتراحات أخرى لإحلال السلام، وفيما يخص وقف إطلاق النار سيكون بداية من 1962، متبوع بإطلاق سراح كل المساجين و المعتقلين[3]، وكذا حق انشاء الجمعيات و المشاركة في المجالس السياسية وانشاء بعثات ثقافية وبعد تقديم الوفد الفرنسي لمقترحاته، درست الحكومة المؤقتة هذه الاقتراحات في اجتماع لها بإعطاء الرد الملائم في اللقاء المزعم إجراؤه في نفس المدينة يوم 09 نوفمبر 1961، وهكذا دعت ح ج م الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم وطني بمناسبة 01 نوفمبر 1961، يعبر فيه عن تمسكه بالاستقلال و الوحدة الترابية[4].

[1] - Jean Morin, Dé Gaulle et l'Algérie mon témoignage1960 – 1962, éd: Albin Michel, Paris 1999, p280.

[2] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تعريب لحسن زغدار ، محل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ط، ص 29.

[3] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص 29، 30.

[4] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 404.

لقاء بال الثاني: 09 نوفمبر 1961:

قرر محمد الصديق بن يحي ورضا مالك الالتقاء بالوفد الفرنسي مرة أخرى وذلك في 09 نوفمبر 1961، في مدينة بال السويسرية، وكلف الوفد الجزائري بالرد على مقترحات اللقاء الأول، حيث كان الرد كالآتي:

ذكر رضا مالك قائلا: كانت أجوبتنا إيجابية على كل مقترحاتهم المطروحة وكنا ننتظر منهم جوابا يتعلق بقضية السيادة على الصحراء، كما استبدلنا الجنسية الجزائرية الآلية بالخيار الفردي المفتوح على مدى ثلاث سنوات[1].

أما بالنسبة للأقلية الأوروبية حق اختيار الجنسية و الخضوع للرقابة العامة، أما فيما يخص البترول يكون منح رخص التنقيب والاستغلال من صلاحيات الدولة الجزائرية، أما في الجانب العسكري سيؤجر المرسى الكبير لمدة معينة قابلة للتجديد مع انهاء التجارب النووية في مناطق الصحراء، وإجلاء الجيش الفرنسي وإخلاء القواعد العسكرية وفق برنامج زمني يحدد فيما بعد، المرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى الاستقلال مدتها ستة أشهر برئاسة مسلم جزائري[2].

وكانت أهم مطالب الوفد الفرنسي من ح ج م ، الالتزام بإعطاء ضمانات خاصة بالحقوق المكتسبة، حيث تعترف الجزائر وتضمن الأملاك الخاصة بالأشخاص الطبيعيين و المعنويين، مثلما تحددها التشريعات السارية المفعول يوم الاستقلال، وبمقابل ذلك وعد الفرنسيون بالإبقاء على المساعدات للجزائر على مستوى تلك الفترة المقررة في عام 1962، و الاعتراف بشرعية القيام بالإصلاحات الزراعية[3].

لقاء ليروس : 11 – 18 فيفري 1962.

بعد عام من المفاوضات الطويلة و الشاقة، أصبحت الظروف مهيأة إلى اتفاق مشترك بين ح ج م والحكومة الفرنسية في ظل الأوضاع الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر وفرنسا، مما جعل شارل ديغول يسارع لإبرام اتفاق لحل الأزمة، فكان لقاء ليروس[4]، في أعالي جبال "الجورا" Jura على الحدود الفرنسية السويسرية شاهدا على لقاء الوفدين الجزائري و الفرنسي من جديد، حيث دام هذا اللقاء مدة سبعة

[1] - رضا مالك، المصدر السابق، ص 239.

[2] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص 33- 35.

[3] - المصدر نفسه، ص 34.

[4] -ليروس: قرية جبلية فرنسية تقع على الحدود السويسرية، ينظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص499.

أيام من 11 إلى 18 فيفري 1962، وقد حضر من ممثلي ح ج م وزراء هم: كريم بلقاسم، بن طوبال، محمد يزيد ورافقهم رضا مالك، بن يحي و الصغير مصطفاوي كخبير مالي، أما من الجانب الفرنسي: رئيس الوزراء ميشال دوبري، لويس جوكس، جان ديبروفلي، روبير برون كوزير للأشغال العمومية، إضافة إلى برونو دولاس، رولاند بيكار، و الجنرال دي كاماس وكلود شايي[1]، وقد ركز المفاوضون الفرنسيون على نقطتين مهمتين: حيث حرص رئيس الوزراء ميشال دوبري على حل المسائل العسكرية خاصة فيما يخص "المرسى الكبير" وقاعدة "رقان" المعدة للتجارب النووية، أما النقطة الثانية وهي المرحلة الانتقالية التي لطالما حاولت الجزائر أن تقلل من مدتها[2].

بينما ركز الوفد الفرنسي على الجانب الاقتصادي والسياسي (حق تقرير المصير سياسيا)، أما في ما يخص قضية الصحراء، فقد بدا جليا تراجع ديغول عن فكرة تقسيم الصحراء أمام دعم الدول المجاورة لـ ح ج م في هذه المسألة[3].

وجاء الرد من ممثلي ح ج م من خلال عدة مطالب وهي: الاعتراف بحق تقرير المصير، وكذا الاعتراف بوحدة الوطن الجزائري وأجزائه، لأن السواحل والجبال و الصحراء أجزاء من وطن واحد وأن الشعب الجزائري شعب واحد لا بد له من دولة واحدة كاملة السيادة وهي الدولة الجزائرية، وأن وقف إطلاق النار ليس عملا فرديا وحيد الطرف بل يكون عملا ثنائيا، أي يتم الاتفاق عليه ضمن التسوية السياسية الشاملة، وكذلك يجب إطلاق سراح الزعماء الخمسة الذين اختطفتهم فرنسا ومعاملة السجناء و المعتقلين الجزائريين معاملة تتفق مع القوانين و الأعراف الدولية[4].

تمت الموافقة بالإجماع على النصوص المدروسة في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية[5]، عدا أربع أصوات، وكذا السجناء الخمسة على رأسهم أحمد بن بلة[6]، كما وجد اعتراض من هيئة الأركان بقيادة هواري بومدين حيث عبر عن رفضه قائلا إن نتائج سبع سنوات من الحرب لا توجد في النص الذي قدم

[1] - سعد دحلب، المصدر السابق، ص141 .

[2] - خليفة جندي، حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص 122.

[3] - سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 142- 146.

[4] -أحمد الشقيري، المرجع السابق، ص 158.

[5] - عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الجزائر، 2009، ص226.

[6] - يذكر بن بلة في مذكراته أنه كان من معارضي اتفاقيات ايفيان التي كانت ظالمة حسبه، ينظر: أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د س ط، ص 129.

لنا، وأن الهدف الأساسي وهو الاستقلال لم نصل إليه بعد، إضافة إلى رفض قايد أحمد وعلي منجلي وعضو من مجلس الولاية الخامسة الرائد ناصر[1].

المطلب الثالث: اتفاقيات ايفيان 07 – 18 مارس 1962 ووقف إطلاق النار

بعد الاتفاق النهائي على مخرجات لقاء ليروس من طرف المجلس الوطني للثورة في اجتماعه الأخير المنعقد في طرابلس من 22 إلى 27 فيفري 1962، تم افتتاح المفاوضات من جديد يوم 07 مارس 1962[2]، كان الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم مع بن طوبال، سعد دحلب، محمد يزيد، بن يحي، رضا مالك، الصغير مصطفاوي وبن عودة عمار، أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة لويس جوكس بالاضافة إلى برون، ديبروفلي، دي كاما، دي سيجين بازيس، دولوس، شايي، لابوري، بيكار، تريكو، فليب تييو و فرونسوا بليزان، وركز الوفد الفرنسي في المحادثات على القضايا العسكرية و التسهيلات الجوية وكذلك الحركة البحرية، بينما ركز الوفد الجزائري على وحدة الشعب والتراب الوطنيين[3].

وقد تم التوصل إلى حل لكل تلك المشاكل العالقة قبل التوقيع على الاتفاقية:

أولا: الاستفتاء يجب أن يكون موحدا وشاملا في كامل التراب الوطني بما في ذلك عملية التصويت، الفرز وحساب النتائج.

ثانيا: مقابل اعتراف فرنسا بالسيادة الجزائرية على الصحراء تلتزم الدولة المستقلة بتطبيق قانون البترول الذي لها الحق في مراجعته كليا أو جزئيا، كما تلتزم بالاعتراف بالحقوق المكتسبة و الامتيازات من طرف الحكومة الفرنسية، و تلتزم أيضا لمدة 6 سنوات بإعطاء الأولوية للشركات الفرنسية ومنح رخص البحث و الاستغلال.

ثالثا: في إطار السيادة الجزائرية تلتزم الجزائر وفرنسا بالتعاون لمواصلة جهود تثمين ثروات الصحراء، ولهذا الغرض تم انشاء الهيئة التنفيذية المؤقتة.

[1] - عمار قليل، المصدر السابق، ص 227.

[2] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 37.

[3] - مبروك غريس، الياس نايت قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 5، العدد 2، 2021/12/18، ص 801.

رابعا: يتحدد مجال عمل الهيئة التنفيذية المؤقتة بعمالات الساورة و الواحات، أما دورها فهو تحقيق وتثمين الاستغلال العقلاني للصحراء[1].

ولم يوقع كريم بلقاسم على اتفاقيات ايفيان إلا عشية 18 مارس 1962، وفي نفس اليوم أعلن بن يوسف بن خدة عن وقف إطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة:" باسم ح ج م، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية، أعلن عن وقف إطلاق النار في كافة أنحاء التراب الوطني الجزائري، ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر ظهرا"[2].

وتم الاتفاق بين الطرفين الجزائري و الفرنسي على ما يلي[3]:

- وقف إطلاق النار بكامل التراب الوطني الجزائري ابتداء من منتصف نهار 19 مارس 1962.
- الاعتراف باستقلال الجزائر وسيادتها الكاملة على أراضيها ووحدة ترابها.
- تأجير قاعدة المرسى الكبير بوهران للسلطات الفرنسية لمدة 15 سنة، وكذلك مطارات عنابة، بوفاريك، بشار ورقان لمدة خمس سنوات.
- ضمان امتيازات للشركات الفرنسية في استغلال المناجم و المحروقات.
- الافراج على المعتقلين ويكون ذلك لمدة 20 يوما كحد أقصى بعد وقف إطلاق النار[4].
- اجراء استفتاء في كل من الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، وهران، الأصنام، سعيدة، سطيف، تيزي وزو وتيارت.
- انشاء لجنة مشتركة لتسوية المشاكل و الصعوبات بعد وقف إطلاق النار، ويكون مقرها "روشي نوار" وإذا اقتضى الأمر تكون لجان أخرى في الولايات[5].
- وكذلك نصت الاتفاقيات على حرية اختيار الجنسية بحرية فردية مع احترام تقاليدهم الخاصة، والاشخاص الذين يختارون الجنسية الفرنسية يعتبرون أجانب ويتمتعون بضمانات الأجانب[6].

---

[1] - محمد بن دارة، المرجع السابق، ص ص 242- 246.

[2] - مراد بوعباش، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات ايفيان انموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 34، المدرسة العليا للاساتذة بوزريعة الجزائر، جوان2018، ص226.

[3] - انظر الملحق رقم 03 .

[4] - عبد الله مقلاتي. التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 539.

[5] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 88.

[6] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 271.

لم يتطرق عبد الرحمان فارس في مذكراته إلى المفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة الفرنسية، لأنه في تلك الفترة كان يتواجد في سجن Fresnes بباريس، وأطلق صراحه عشية وقف أطلق النار 19 مارس 1962 .

المبحث الثاني: الهيئة التنفيذية المؤقتة

المطلب الأول: تأسيسها

وصلت المفاوضات إلى مرحلتها الأخيرة مع بداية 1962 بعد أن باءت اللقاءات السابقة بالفشل بسبب تباعد وجهات النظر واختلاف الرؤى حول القضايا الأساسية التي كان أهمها قضية الصحراء، ولكن بعد مفاوضات ايفيان الثانية في مارس 1962، خرج الطرفان باتفاقيات و التي من أبرزها: تأسيس هيئة تنفيذية مؤقتة لتسيير الجزائر خلال المرحلة الانتقالية[1].

تم ترسيم هـ ت م كجهاز تنفيذي خلال المرحلة الانتقالية واتخذت من روشي نوار[2]، مقرا لها حيث استحدثت هذه الهيئة لسد الفراغ القانوني خلال هذه المرحلة التي لا تزيد مدتها عن ستة أشهر كأكثر تقدير، يتم خلالها استفتاء شامل يعبر فيه الشعب الجزائري عن رأيه حول موضوع الاستقلال[3]،

وكانت لـ هـ ت م صلاحيات تشبه لحد كبير صلاحيات الحكومة على أن تبقى الحكومتان الفرنسية و الجزائرية بعيدتان عن هذه السلطة[4]، و نصبت هذه الهيئة في 08 أفريل 1962 وبدأت في العمل الرسمي يوم 13أفريل 1962[5]، تم اختيار أعضاء هـ ت م بعناية من كلا الطرفين الجزائري و الفرنسي، حيث كانت هناك تناقضات في المراجع التاريخية حول الكيفية التي تم بها اختيار أعضاء هذه الهيئة، حيث قال ديغول في مذكراته:" ولكي أحدث السلطة التنفيذية المؤقتة استدعيت عبد الرحمان فارس الذي كان مفعما بالتفاؤل و الحيوية، وكانت الهيئة تضم ثلاثة أعضاء فرنسيين وثمانية أعضاء جزائريين"[6]،

[1] - ليلى حمري، الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري، المجلة الخلدونية ، العدد2، جامعة تيارت،2016/12/01، ص 232.

[2] - بومرداس حاليا.

[3] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص ص 740، 741.

[4] - مصطفى هشماوي، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، د س ط، ص 200.

[5] - بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012، ص 576.

[6] - شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص 144، 145.

بينما يقول محمد عباس:" وغداة وقف القتال في 19 مارس 1962 مباشرة أفرج عن فارس الذي استقبل من قبل جوكس ليخبره بالمهمة التي تنتظره بعد أن كان محل ثقة طرفي النزاع"[1].

وبعد عدة مشاورات بين الحكومة الفرنسية و ح ج م، تم التوصل إلى تعيين أعضاء هـ ت م الاثني عشر وتحديد مهمة كل واحد منهم[2]، وفي هذا الشأن يقول عبد الرحمان فارس:" أثناء لقائي بالسيد لويس جوكس في 13 أفريل 1962، اقترحت عليه تعيين صديقي وزميلي السابق بالمجلس الجزائري مانوني Manoni، بدل من قومو Gaumont علما أنه مبتور الرجلين و مع ذلك أعلم قدر حبه للجزائر وموقفه من الانضمام إلى تشكيلة هـ ت م"[3].

ويبدو من الوهلة الأولى أن هـ ت م حيادية أو على الأقل تحقق التوازن بين الطرفين لذلك تم اختيار أعضائها بعناية فائقة وأعتبر أن لكل طرف حساباته ففرنسا كانت ترى فيها مصالح في جزائر الغد، أما ح ج م فكانت تأمل أن تكون أداة لاستلام السلطة بهدوء في الجزائر المستقلة ولكن الواقع أنها كانت عبارة عن أداة إدارية لتسيير شؤون الجزائر و الوساطة بين الحكومتين الفرنسية و الجزائرية و كان أعضاؤها الجزائريون يتلقون التعليمات من الحكومة ح ج م إذ حددت المادة 12 من اتفاقيات وقف إطلاق النار الأعضاء الذين تشكلت منهم هـ ت م واختصاصات كل منهم وخاصة فيما يتعلق بإدارة المرافق التي تكون تحت سلطة هـ ت م [4]، ويذكر عبد الرحمان فارس في مذكراته أنه تم تحديد يوم 13 أفريل 1962 وبالتحديد على الساعة الثالثة بعد الظهر لعقد أول جلسة عامة ورسمية تجمع هـ ت م بالمحافظ السامي، وتضمن جدول أعمال الاجتماع تشكيلة هـ ت م و توزيع المهام[5] .

---

[1] - محمد عباس، خصومات تاريخية، المرجع السابق، ص 113.

يقول عبد الرحمان فارس في مذكراته: أثناء لقائه بالسيد جوكس أخبره أن تعيينه على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة جاء بعد الاتفاق مع الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة الفرنسية ، و هذا ما أكده محمد عباس عندما قال ان عبد الرحمان فارس كان محل ثقة طرفي النزاع ، بينما يذكر الجنرال ديغول في مذكراته : انه هو من قام باستدعاء عبد الرحمان فارس ليعينه على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة .

[2] - عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،2007، ص256.

[3] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 124.

يقول عبد الرحمان فارس أنه أثناء لقائه بالسيد جوكس في 13 أفريل 1962، اقترح عليه تعيين صديقه مانوني ضمن تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة، وهذا ما دل على مخالفته للقرارات التي تم المصادقة عليها في اتفاقيات ايفيان، وبهذا التأثير على السيد جوكس بتعيينه لمانوني ضمن تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة يتأكد لنا أن هناك علاقة وطيدة لعبد الرحمان فارس مع الحكومة الفرنسية.

[4] - أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر،د س ط، ص ص 103،104.

[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 136.

وكانت التشكيلة النهائية لأعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة ومهامها كالتالي:

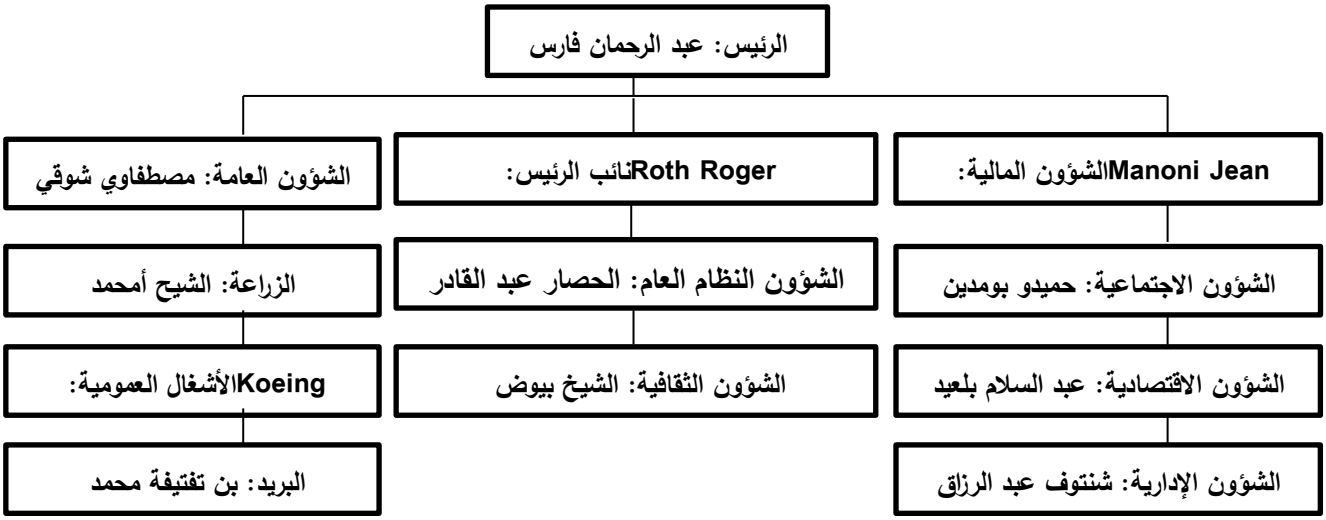

مخطط رقم(01): يوضح التشكيلة النهائية لأعضاء الهيئة التنفيذية و مهامهم، ينظر: عبد الرحمان فارس المصدر السابق ص137.

المطلب الثاني: مهامها

بعد أن ورد ذكر هـ ت م في محاور اتفاقيات إيفيان التي تتمثل في النظام العام وضمانات تقرير المصير إضافة إلى التنظيم المؤقت للسلطات العمومية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية[1]، فقد حددت اتفاقيات ايفيان مهام هذه هـ ت م وتتلخص في ثلاثة محاور أساسية:[2]

- المهمة الأولى: وهي إدارية و تمثل المسؤوليات المتعلقة بادارة الشؤون العامة للجزائر خلال المرحلة الانتقالية و تشمل الأراضي الجزائري المقسمة إلى العمالات الخمسة عشر "الجزائر العاصمة، باتنة، قسنطينة، عنابة، المدية، مستغانم، وهران، الواحات، الأصنام، سعيدة، ساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو، تلمسان" إضافة إلى التسيير الجيد للإدارة مع فتح أبواب الشغل أمام الجزائريين في مختلف المجالات.[3]

[1] - سهام ميلودي، دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962 ، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، العدد 02، جامعة تلمسان، 30 جويلية 2020، ،ص 235.

[2] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 741.

[3] - رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 413 - 415.

- المهمة الثانية: وهي الأمن، حيث أوكلت لـ ه ت م مهمة تأمين النظام العام وكذلك حفظ مصالح الشرطة، حيث تعتبر مهمة صعبة وشاقة لأن الهدف منها هو الحفاظ على الأمن و الاستقرار[1]،

وكانت لـ ه ت م كفاءة في خلق جو من الأمن والاستقرار بعيدا عن تدخل القوات العسكرية الفرنسية وضغط المستوطنين الأوروبيين، كما تمكنت بعد جهود من وضع حد لمنظمة الجيش السري الارهابية الفرنسية التي بدأت منذ منتصف أفريل في اتباع سياسة الأرض المحروقة على أوسع نطاق، وذلك بقيادة الضباط المتطرفين من الجيش الفرنسي[2]، ومن المادة 19 إلى المادة 21 تم تحديد من خلالهما كيفية تكوين قوة محلية للأمن خلال الفترة الانتقالية مع تحديد مواصفاتها ومهامها، وهي قوة جندتها فرنسا ووضعتها تحت تصرف ه ت م لتكون بمثابة درع للنظام الذي خططت له فرنسا مطولا ، فالهدف منها تزويد الجزائر بأجهزة موالية لفرنسا لخلق نظام معاكس لتطلعات ج ت و قبل الحصول على الاستقلال، حيث عقد يوم 21 أفريل 1962 حفل رمزي ببومرداس لتسليم القوة الجزائرية المحلية إلى ه ت م[3]، و بعد ذلك تم تكليف بعض الضباط الجزائريين المتواجدين في صفوف الجيش الفرنسي للإشراف عليها وتسييرها للمحافظة على الأمن العام و الأملاك العمومية وذلك بالتعاون مع الشرطة[4].

كما نصت اتفاقيات ايفيان على أن يكون عدد الجنود المسيرين للمرحلة الانتقالية ستون ألف جندي، وأن تبدأ ه ت م مهام حفظ النظام ب أربعين ألف جندي[5].

يقول عبد الرحمان فارس أن القوة المحلية المسيرة للمرحلة الانتقالية كانت تضم ضباط فرنسيين وجزائريين مهمتهم السهر على تطبيق البنود العسكرية المنصوص عليها في اتفاقيات ايفيان[6]، بينما يقول عبد الحميد براهيمي في هذا الصدد أن انشاء القوة المحلية و التخطيط لها يعود إلى خطاب ديغول في

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 129.

[2] - يحي بوعزيز، الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس - سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر باتنة ، 28-29 أكتوبر1992، ص 84.

[3] عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 316، 317.

[4] -عمار ملاح، المصدر السابق، ص 92.

[5] - محمد عمران، الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962 – سبتمبر 1962، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02، جامعة الجلفة، 15 جويلية 2010، ص 168.

[6] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 139.

سبتمبر 1959، حيث سمح للحكومة الفرنسية ابتداء من1960 بإنشاء قوة محلية في الجزائر لتشكيل نواة الجيش وهي النواة الصلبة للجزائر المستقلة[1].

- المهمة الثالثة: وهي مهمة تنظيمية تتجلى بنودها من المادة 22 إلى المادة 24، حيث التزمت هـ ت م بالدور التنظيمي الملقى على عاتقها بالتحضير الجيد لسير العملية الانتخابية على جميع النواحي، وبعد ثلاثة أسابيع من العملية الانتخابية يتم تأليف جمعية وطنية جزائرية لتستلم السلطة[2]، ومن أجل ذلك تم تعيين محافظ سامي فرنسي في الجزائر من الحكومة الفرنسية خاضع لوزارة الشؤون الجزائرية، وحددت مهامه في السهر على حماية المصالح الفرنسية في الجزائر فيما يتعلق بالشؤون الخارجية وشؤون الدفاع وكل ما له علاقة بالنقد و الاقتصاد[3].

وقد اسندت مهمة المحافظ السامي إلى كريستيان فوشي، حيث نصت كل من المادة 18 و المادة 19 من بنود اتفاقيات ايفيان ، على وجوب أن يعلم المندوب السامي باجتماعات هـ ت م ويجدول أعمالها مسبقا ويتسلم محاضر الجلسات، كما أنه يستطيع أن يشارك في الجلسات ويناقشها بالإضافة إلى أن المندوب السامي يشكل بالاشتراك مع هـ ت م جهاز للعمل في العديد من المجالات التي تتطلب اتخاذ قرار مشترك، وينطبق هذا بصفة خاصة عند الاعداد لتقرير المصير وحفظ الأمن[4].

كانت علاقة المحافظ السامي بـ هـ ت م علاقة تكاملية وحددت مهام وصلاحيات المحافظ السامي في المواد من 4 إلى 8 ضمن قسم السلطة العامة في الجزائر، فهو ممثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر يسهر على المصالح الفرنسية الإدارية منها و العسكرية، ويساعده في ذلك الامين العام يعوضه في غيابه ضابط برتبة جنرال يكون القائد الأعلى للقوات العسكرية، وطبقا لذلك تم تعيين السيد برنارد تريكو كمساعد لكريستيان فوشي، وقد تمثلت المهام التي يقوم بها المندوب السامي فيما يلي:

- يمثل المندوب السامي حكومة الجمهورية الفرنسية ويوضع تحت سلطة وزير الدولة المختص بشؤون الجزائر ويعين بمرسوم من مجلس الوزراء[5].

---

[1] - عبد الحميد براهيمي، في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص24.

[2] - رضا مالك، المصدر السابق، ص ص 416، 417.

[3] - محمود الواعي، مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس– سبتمبر1962 ، جمعية أول نوفمبر باتنة ، 28-29 أكتوبر1992، ص 187.

[4] - محمد العربي ولد خليفة، المحنة الكبرى، مدخل دراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية، نصوص مختارة، كرونولوجيا جزئية، وثائق أساسية، دار الأمل الجزائر،2009 ص ص 359، 360.

[5] - أحمد منغور، المرجع السابق، ص102.

- يعتبر المندوب العام على السلطة الفرنسية في الجزائر وهو مكلف بحفظ مصالح الدولة الفرنسية.
- كما أنه مكلف بالتعاون مع هـ ت م بهدف المحافظة على القانون و الأمن العام .
- و يجب على المندوب السامي أن يسهل عملية تولي الجزائريين للمرافق الموجودة وكذا تسهيل مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة بمنح وظائف إدارية للجزائريين [1].

كما ذكر عبد الرحمان فارس في مذكراته بأن العلاقة بين هـ ت م و المحافظ السامي كانت علاقة جيدة، خاصة في جانب التنسيق و التعاون حيث قال: طلبنا من السيد فوشي Fouchet عقد جلستين عامتين لضبط مسألة تسليم المهام إلى هـ ت م بخصوص جميع المصالح التابعة لها وفحص الميزانية الجارية وتوزيع الاعتمادات بين المحافظة السامية و هـ ت م زيادة على ذلك كل ما يتعلق بالنظام العمومي، ولم تعترضنا خلال هذه الاجتماعات أية صعوبة[2].

وكان لـ ج ت و أيضا دورا في هـ ت م حيث كان يمثلها خمسة أعضاء وهم: شوقي مصطفاي، بلعيد عبد السلام، عبدالرزاق شنتوف، بن تفتيفة محمد و حميدو بومدين، حيث حرص هؤلاء الأعضاء على ضمان حقوق ومصالح الشعب الجزائري وعدم خرق اتفاقيات ايفيان[3]، وذلك لنقص نجاعة وعمل هـ ت م، حيث كانت هذه الهيئة منعزلة في روشي نوار تفتقر إلى الشرعية التاريخية ولم يكن لها أية قوة سياسية نظرا لعهدتها العابرة[4].

وبالتالي فالمندوب السامي قلص صلاحيات هـ ت م، وجعل مجال عملها داخل البلاد فقط دون أن تتجاوز حدود ذلك، ولم تتم دراسة الطبيعة القانونية لهذه الهيئة لذا سيتم دمجها ضمن فئة قانونية عادية، فاختصاص هذه السلطة المستحدثة على عجل اداري عادي محض و حسب شهادة بلعيد عبد السلام: في الواقع كانت أداة إدارية تسير الجزائر وهمزة وصل بين فرنسا و ج ت و[5]، وقد مثلت علاقة وصل أيضا لنقل السيادة و أدواتها من إدارة الاحتلال إلى إدارة الجزائر المستقلة[6].

[1] - يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، عين مليلة، 2009، ص 494.
[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 141.
[3] - محمود الواعي، مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 186.
[4] - علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، تر: الصادق عماري، امال فلاح، دار القصبة للنشر، 2003، ص13
[5] - شهرزاد حامي ، المرجع السابق، ص135.
[6] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 741.

المطلب الثالث: نشاطاتها

كانت بداية عمل و نشاط هـ ت م في أفريل 1962[1]، حيث استغل عبد الرحمان فارس عمله على رأس هذه الهيئة بخطاب موجه للشعب الجزائري :"أيها الجزائريون، أيتها الجزائريات إن هـ ت م للدولة الجزائرية التي أتشرف وأعتز برئاستها مصممة على التغلب على آخر الهزات لكي تضمن مستقبل يسوده السلم و الأمان و الطمأنينة و الانشراح وكذا تحقيق المصالح بين جميع الجزائريين، كما خاطب الأوروبيين وألفت نظرهم إلى أنهم ضحايا الحسابات و المناورات السياسية التي تحاك في الظلام، وقال على وجه الخصوص: لقد فتحت صفحة جديدة في تاريخ بلادنا الجميلة وهي من الان فصاعدا خطوة نحو المستقبل لا رجعة فيه[2]، ومن هنا بدأت نشاطات هـ ت م في العديد من المجالات:

أولا: على الصعيد الإداري

في ظل الأوضاع التي كانت تعيشها الجزائر كان لا بد لـ هـ ت م إيجاد حل للعديد من المسائل خاصة الإدارية منها، حيث أصيبت العديد من النشاطات العامة بالشلل[3]، وهذا بسبب النزيف الحاد جراء اضطراب أحوال الأقلية الفرنسية[4]، حيث كان عبد الرحمان فارس يبحث عن حلول لهذه المسائل فباشر التنسيق مع المحافظ السامي خاصة فيما يخص توظيف الجزائريين في المناصب الإدارية وهذا كان بسبب رحيل العديد من الموظفين الأوروبيين الذين كانوا يمثلون 95% من السلك الإداري[5].

انتقل كل من مصطفاي وعبد السلام بلعيد إلى تونس لتقديم عرض حول نشاطات هـ ت م على أعضاء ح ج م لتقوم هذه الأخيرة بتجديد الثقة في أعضاء هـ ت م[6].

لقد كانت الحاجة كبيرة إلى شغل الفراغ الذي أحدثه مغادرة الموظفين الأوروبيين إما خوفا من منظمة الجيش السري أو تضامنا معها، لهذا كان تصور عبد الرحمان فارس وآخرون بأن عودة الموظفين إلى مناصبهم تكون بإعادة الثقة لهم، وذكر فكرة التفاهم و المصالحة مع الجزائريين لحل كل المشاكل

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص135.

[2] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص136.

[3] - شارل ديغول، المصدر السابق، ص 145.

[4] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 742.

[5] - حتى لاندلاع الثورة التحريرية كانت الادارة الجزائرية ذات طابع استعماري واضح، وكان دخول الجزائريين لها شبه مستحيل وكانت مهامهم تقتصر على الوظائف التنفيذية. أما مهام اتخاذ القرار فكانت مقتصرة على الأوروبيين فلم تكن الإدارة تخدم المواطنين بل مراقبتهم خاصة السكان الأصليون، ينظر: شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 137.

[6] - المرجع نفسه، ص 137.

واستغل أكثر من مرة الفكرة لطرحها على الطرفين لكن دون جدوى[1]، وكان الحل الوحيد للهيئة لسد الفراغ داخل المنظومة الإدارية، وكذا مشكلة شلل النشاط الإداري سوى عدد محدود من الموظفين الجزائريين، لكنها لم تلبث حتى تلقت الإدارة الجزائرية دعما غير منتظر من العمال والطلبة الجزائريين الذين أنهوا دراستهم آملين في المساهمة في بناء دولة جزائرية مستقلة، ومع كل هذا الدعم ظل ذلك الفراغ و العجز الفادح في تسيير المؤسسات الإدارية[2].

ونتيجة هذا الوضع قرر عبد الرحمان فارس تكليف أعضاء هـ ت م بمواصلة نشاطهم حيث كلف شوقي مصطفاي ممثل ج ت و، بالإشراف على الادارة و العمل بالاتصال المباشر مع قادة الولايات، كما أمر فارس بعقد اجتماع موسع بروشي نوار وذلك بحضور ولاة المقاطعات و المدراء بهدف دراسة الوضع الراهن واسداء تعليمات جديدة في المجالين الاداري و السياسي[3]، ولم تكن مهمة عبدالرحمان فارس وأعضائه سهلة على الصعيد الإداري، فالإدارة كانت لا تزال بيد المستوطنين وحتى العناصر الموالية لمنظمة الجيش السري تحديدا، والتي تعمدت عرقلة نشاط هـ ت م منذ البداية[4]، كما ذكر عبدالرحمان فارس أن كثير من الموظفين الأوروبيين العاملين في مقر الحكومة في الجزائر العاصمة يرفضون التنقل إلى مقر هـ ت م بروشي نوار بالرغم من توفر وسيلة نقل لهم، وهذا ما أدى به إلى تقديم شكوى لدى المحافظ السامي الذي اكتشف فيما بعد أن لهم علاقة بمنظمة الجيش السري[5].

ثانيا: على الصعيد الاقتصادي:

قبل التطرق للنشاطات الاقتصادية التي قامت بها هـ ت م، كان يجب التذكير بالخصائص الرئيسية للاقتصاد الاستعماري، الذي كانت تريد فرنسا منه تعزيز سيطرتها الاقتصادية ضمن استراتيجية ما بعد استقلال الجزائر في اطار اتفاقيات ايفيان واتفاقيات أخرى[6]، حيث أولت الحكومة الفرنسية اهتماما بالغا للجانب الاقتصادي خلال لقاء ايفيان الاخير فكانت المستفيد الأول من امتيازات كبرى

[1] - ليلى حمري، الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري، المجلة الخلدونية، المرجع السابق، ص 234.

[2] - هنري علاق، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص381.

[3] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 140،141.

[4] - محمد *عباس*، *نصر* بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 742 ،743.

[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 144.

بالرغم من كل هذه الأحداث فقد تم الابقاء على الجهاز الإداري الفرنسي ، كونه في الأصل مجهز لقمع الشعب، والابقاء عليه كان بالشيء المهم لفرنسا على مستوى الادارات العمومية.

[6] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 139.

حصلت عليها في مجال النفط و الموارد المعدنية[1]، فالفراغ الاقتصادي و الاجتماعي الذي سببه رحيل تسعة أعشار السكان الفرنسيين بالجزائر قبل الاعلان عن الاستقلال، بالإضافة إلى الهجومات المتكررة لمنظمة الجيش السري على المنشآت ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر العاصمة و العديد من الولايات، قد انعكس سلبا على البنية الاقتصادية للبلاد خلال الفترة الانتقالية[2].

وأمام هذا الواقع وجد عبد الرحمان فارس نفسه أمام تحدي كبير لإدارة وتسيير الوضع الاقتصادي والمالي[3]،حيث أسند مهمة الاشراف على الشؤون الاقتصادية إلى بلعيد عبد السلام لتنظيم هذا القطاع، وكلف السيد أمحمد الشيخ بإجراء اتصالات مع المؤسسات المالية التابعة للقرض الفلاحي قصد الوقوف على الوضعية المالية الحقيقية، كما كلف في ذات السياق السيد شارل كوينغ Koeing Charles بإعداد جرد شامل على كل المؤسسات التي تم تخريبها، فيما ينجز السيد جون مانوني Jean Manoni دراسة للوضعية المالية[4].

وعكفت هـ ت م على وضع إدارة اقتصادية جزائرية جديدة، تمهيدا لجزائر ما بعد الاستقلال في شكل مديريات: التخطيط، الصناعة، المالية ، الطاقة، و انشاء مكتب جزائري للبترول و الهيئة الصحراوية، وكذا مديرية التجارة ووضعت نصوصا تأسيسية تنظيمية وجمعت عدد من الإطارات المتخصصة التي لعبت دورا هاما في الحياة الاقتصادية للبلاد مما قلص الامتيازات الفرنسية بالجزائر[5].

وقد عملت هـ ت م تحت رئاسة عبدالرحمان فارس على ابرام العديد من الاتفاقيات فيما يتعلق بقضايا التعاون المنصوص عليها في اتفاقيات ايفيان، ومنها المسألة المتعلقة بالتنظيم التقني لاستغلال باطن الأراضي الصحراوية المبرمة بخصوص تجسيد الباب رقم 1 المتضمن التصريح المبدئي حول التعاون في استثمار الثروات الباطنية في الصحراء، وكذلك الاتفاق المتعلق بقانون البترول في الصحراء و التحول إلى تطبيقه، وأيضا البروتوكول الخاص بتنفيذ الالتزامات المشتركة ضمن الهيئة المشتركة الخاصة بمناطق

[1] - عمار ملاح، المصدر السابق، ص 266 .
[2] - أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص159.
[3] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 140.
[4] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 141.
[5] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 141.

الجنوب الجزائري، وصولا إلى البروتوكول المتعلق بوضعية الأعوان الفرنسيين العاملين في الجزائر والبروتوكول المؤقت المتعلق بترتيبات تنفيذ العمليات المالية بين فرنسا و الجزائر[1] .

ليتهم بعدها عبد السلام بلعيد بتقديم تنازلات خاصة للفرنسيين و برر هذا الأخير موقفه لعبدالرحمان فارس على خلفية تجديد العقد بين الحكومة الفرنسية والشركة الإنجليزية المتعلق بشركة كامال Camel الذي في الأصل اقترب من نهايته في الوقت الذي كانت فيه الشركة المعنية تترقب الانسحاب، قام بلعيد بتجديد العقد وبعد حفل التوقيع قال لي: "سوف يقال عنا بأننا امبراليون متطرفون وهذا لا يهم لأن المستقبل سوف يشهد بأن ما نفعله إنما هو بداية تصنيع بلادنا"[2].

كثف عبدالرحمان فارس من اتصالاته لايجاد حل وتدوير عجلة الاقتصاد، وتظافرت جهود مندوبي هـ ت م، حيث تولى السيد بن تفتيفة بمساعدة مدير ديوانه النشيط السيد زعبيك ايجاد حل للعديد من المسائل مثل مسألة البريد والمواصلات، حيث كان القطاع يعاني من الإضراب في حين أن السيد Manoni كانت له مهمة شاقة حيث عكف على تسيير الميزانية الضئيلة، بالتنسيق مع عبدالرحمان فارس، أما السيد روث Roth نائب عبدالرحمان فارس كان يطمئن الجموع من الأوروبيين المتوافدين على روشي نوار، في حين أن السيد حميدو[3]، أشرف بمساعدة الصليب الأحمر و المنظمة العالمية للصحة خصوصا في مساعدة الولايات على توزيع الأدوية و المواد الغذائية[4].

ثالثا: على الصعيد الأمني:

- **انهاء حركة العربي بن الشريف:**

بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان و الاعلان عن وقف اطلاق النار، وجد الكولونيل العربي بن الشريف[5]، نفسه بين خيارين إما الاستسلام مع فريقه أو التعرض للانتقام، سواء من طرف ج ت و أو من منظمة

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 186، 187.

[2] - المصدر نفسه، ص ص185، 186.

[3] -ولد في 25 ديسمبر 1926 بتلمسان التحق بثانوية صالان أين تحصل على شهادة البكالوريا شعبة آداب وفلسفة في 1943، درس سنة أولى طب بكلية الطب بالجزائر ثم انتقل إلى باريس ناقش الدكتوراه سنة 1951 ثم انخرط في صفوف الأفلان FLN شغل منصب ممثل جبهة التحرير بالدار البيضاء بالمغرب، عين خلال المرحلة الانتقالية كمندوب مكلف بالصحة والشؤون الاجتماعية، ينظر: مصطفى خياطي، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسيبة غربي، منشورات آناب للنشر و التوزيع، د س ط، ص ص 541 ،542.

[4] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 186.

[5] - كان العربي بن الشريف ضابط بالجيش الفرنسي وكان يقود مجموعة مسلحة مشكلة من 850 رجل وكان متمركزا في منطقة عين بوسيف بالمدية، ينظر: المصدر نفسه، ص149.

الجيش السري[1]، حيث أرادت المنظمة السرية في بادئ الأمر أن تكسب الكولونيل سي الشريف معها خاصة بعد الاعلان عن وقف إطلاق النار ذلك بعد زيارة قام بها أربعة من أعضائها إلى عين بوسيف، حيث طلب منه أن يضع رجاله و الأسلحة تحت لوائهم مقابل خيارين: إما البقاء تحت تصرفها وهو على رأس فريقه أو أن يقبض مئة مليون فرنك مع تقديم المساعدة له على الاستقرار في أي بلد يختاره، غير أن سي الشريف قرر الاستسلام، حيث كان له لقاء مع عبد الرحمان فارس في المدية بعد وساطة من طرف بعض أعيان المنطقة أين أكد على رغبته في وضع نفسه و جماعته تحت سلطة هـ ت م، فتعهد بالامتثال لأوامرها خوفا من أن يذهب رجاله ضحايا الانتقام، وهذا تم بعد أن قدم له رئيس هـ ت م فارس ضمانات كافية بعدم المساس به وبجنوده وحمايتهم[2].

- **انهاء حركة عبد الله سالمي:**

عبد الله سالمي أحد قادة الحركة الوطنية الجزائرية MNA [3]، في بوسعادة التي كانت تابعة إداريا إلى المدية، وكان يقود مجموعة متكونة من 800 رجل وبناء على معلومات قدمت إلى عبدالرحمان فارس مفادها أن العصابة الموالية لعبد الله سالمي معروفة بمساندتها لمنظمة الجيش السري، ويقول عبد الرحمان فارس: أنه حسب معلومات وردت الي من محيو فإن العصابة الموالية لعبدالله سالمي كانت متمركزة في منطقة زنينة (بوسعادة)، حيث كان بعض العناصر من الفيلق الأول للمشاة الجزائريين التابعة لفرقة الفيلق الأجنبي تشرف على معسكر تدريب الأوروبيين التابعين لمنظمة الجيش السري، ويقول عبد الرحمان فارس أنني قابلت السيد فوشي Fouchet وأبلغته عزمي على إرسال إنذار لعبدالله سالمي وأكدت له أنه في حالة رفضه التوجه إلى ولاية المدية للاستسلام مع فرقته، سأصدر أمرا للقوة المسلحة بمهاجمته وفي حالة الضرورة القصوى سأطلب منك التدخل بصفتك المسؤول عن النظام[4].

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص149.

[2] - المصدر نفسه، ص ص 150، 151.

[3] - ظهرت الحركة الوطنية الجزائرية MNA في بداية ديسمبر 1954، حيث وضع مصالي الحاج هذا الإسم لما له من شهرة ومكانة واسعة في أوساط الجماهير وكذلك الهدف منها مزدوج هو البحث عن حل سلمي بالتفاوض مع فرنسا ثم مواجهة جبهة التحرير التي اعتبرها متعصبة في مطالبها بأن تكون الممثل الوحيد للشعب الجزائري، ينظر: محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994، ص196.

[4] - عبدالرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 152، 153.

وفي 23 ماي 1962 الذي حدد كآخر أجل لاستسلام عبد الله سالمي، أتى محيو إلى عبدالرحمان فارس وقال له أن عبدالله سالمي ينتظرك منذ الحادية عشرة صباحا، فألتقى به عبدالرحمان فارس وأخبره بأنه يستسلم هو ومن معه وسيمتثل لأوامر ه ت م مقابل ضمانات[1].

رابعا: على الصعيد الاجتماعي:

- **التكفل بعودة اللاجئين الجزائريين لأرض الوطن:**

أجبرت السياسة الفرنسية خاصة بعد تضاعف العمليات العسكرية في الفترة الممتدة بين 1955و 1958 على رحيل ومغادرة آلاف الجزائريين من الجزائر إلى بلدان أخرى كتونس والمغرب، ومنهم من هاجر إلى ليبيا هروبا من القمع و الاضطهاد اللذان مارسهما المستعمر الفرنسي، وحسب احصائيات 1958 فقد كان في تونس و المغرب ما لا يقل عن 350 ألف لاجئ منهم 50% أطفال و35 % نساء و15% رجال[2]، ومن حسن حظهم أنهم تلقوا مساعدات عربية وأجنبية خلال إقامتهم بتونس و المغرب[3].

وكان عبد الرحمان فارس يرى بأن مشكلة اللاجئين تعتبر من أصعب وأخطر المشاكل المطروحة في تلك الفترة[4]، حيث بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان وإعلان وقف إطلاق النار كان لزاما على ه ت م أن تعمل على إعادة اللاجئين الجزائريين إلى داخل الوطن، لذلك اتخذت كل التدابير الأولية من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية وغيرها لضمان عودتهم كما تم الاتفاق عليه في ايفيان[5].

ومن بين الاجراءات المستعجلة التي اتخذتها ه ت م لضمان السير الحسن لعملية عودة اللاجئين اعداد حوالي ألف خيمة لهذا الغرض مع تجهيز واعداد مجموعة من المراكز بالمعدات الضرورية بالمناطق التالية:

---

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 158.

وذكر في مصادر أخرى بأن عبدالله سالمي تم تصفيته والقضاء عليه هو ورجاله بأمر من قائد تلك المنطقة، وقد تمت العملية بالتنسيق مع جبهة التحرير الوطني بناء على تعليمات من لويس جوكس وفوشي، ينظر:

Pierre Montagnon, La guerre d'Algérie genèse et engrenage d'une tragédie (1954-1962), éd Flammarion d'épartement pygmation,Paris, 2004, p 506.

[2] - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص ص542 ،543

[3] - المرجع نفسه، ص 547.

[4] - عبدالرحمان فارس ، المصدر السابق، ص، 142 .

[5] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 105.

القالة، سوق أهراس، تبسة بالنسبة للاجئين القادمين من تونس، أما عن اللاجئين القادمين من المغرب فأعدت لهم مراكز بـ: معنية، سعيدة، عين الصفراء، مشرية[1].

كما تم وضع تحت تصرف كل هذه المناطق لجنة مكلفة بمراقبة حالة المدنيين اللاجئين، وكان للهلال الأحمر الجزائري دور بارز في عملية تسجيلهم واعطائهم بطاقات ووثائق تمكنهم من الحصول على مساعدات مالية بعد عودتهم إلى أرض الوطن، وبالمقابل شرعت جمعيات الصليب الأحمر الدولي والمحافظة السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة بتقديم مساعدات لنقل اللاجئين بالتعاون مع هـ ت م[2].

فيما ذكر عبدالرحمان فارس: "إن الصليب الأحمر والمنظمة العالمية للصحة لهما دور كبير في مساعدة الولايات على توزيع الأدوية والمواد الغذائية"[3]، حيث تم نقل اللاجئين بالتعاون مع هـ ت م و اللجنة الجزائرية الفرنسية المختلطة وكلفت اثني عشرة فرقة طبية لفحص اللاجئين والتأكد من سلامتهم من الأمراض، وتفيد احصائيات الأمم المتحدة أنه كان هناك أزيد من مئتي ألف لاجئ جزائري في كل من تونس و المغرب قد تلقوا المساعدات الطبية و المادية و تم نقلهم إلى داخل الوطن، وكلفت هذه المهمة المحافظة السامية مالا يقل عن 1.24 مليون دولا أمريكي، وكانت مهمة التكفل بعودة اللاجئين الجزائريين إلى الوطن شاقة، فقد أكدت اللجان المشرفة على نقل اللاجئين من تونس و المغرب على الصعوبات التي واجهتها في انجاز هذه المهمة و التي تطلبت أمولا كبيرة، غير أن تكاتف الجهود بينها وبين قسم المواصلات التابع لجيش التحرير الوطني، قد سمح بعودة كل اللاجئين إلى الجزائر بسرعة وفي وقت قصير[4].

[1] - عمار قليل، المصدر السابق، ص 253.
[2] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 548، 549.
[3] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص186.
[4] - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 549، 550 .

المبحث الثالث: الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواجهة منظمة الجيش السري

المطلب الأول: نشأة منظمة الجيش السري

لم يستوعب الأوروبيون وبالأخص المتعصبين منهم زوال فكرة الجزائر فرنسية فتطور الأحداث التي عرفتها الجزائر ابتداء من سنة 1960 والتي كانت تسير يوما بعد يوم إلى حل يقوم على الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، وقد كان رد فعل الأوروبيين عنيفا وذلك من خلال تأسيس منظمة الجيش السري (O.A.S) [1].

لقد ولدت منظمة الجيش السري أول مرة في مدريد في أواخر جانفي 1961[2]، حيث استطاع الجيش الفرنسي أن يكسب أنصارا كالأقدام السوداء و المعمرين وأنصار الجزائر فرنسية[3]، وقد أسس هذه المنظمة الجنرال سالان و العديد من المعارضين لنظام ديغول بيارد لاغايارد Lagaillard وجون جاك سوزيني Jean Jacques Susini ، وقد اختاروا اسم لهذه المنظمة وهو "منظمة الجيش السري" [4]، وقد شكلت هذه الأخيرة قبل أن يقع تمرد على نظام ديغول في أفريل 1961[5]، وتم تأسيسها من جديد في الجزائر من أولئك الذين انتقلوا من مدريد إلى الجزائر بمناسبة محاولة الانقلاب ودخلوا في سرية، وقد زودها العقيد غودار Godard بهيكل تنظيمي غير مكتمل[6].

بدأت هذه المنظمة بأعمالها الإرهابية منذ بداية المفاوضات فكانت غايتها إضاعة الوقت على الطرفين الجزائري و الفرنسي، وقد عوضت هذه المنظمة كل التنظيمات السياسية الخاطفة لاستمرار المتاعب للسلطة المركزية، وكذلك خلق مشاكل لـ ج ت و و للجزائريين[7].

[1] - أحمد بداني، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس – 5 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران السانيا، السنة الجامعية: 2012-2013، ص 06.

[2] - ثينو سيلفي، تاريخ الحرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2013، ص131.

[3] - عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 131.

[4] - ثينو سيلفي، المرجع السابق، ص 209

[5] - عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص 131.

[6] - ثينو سيلفي، المرجع السابق، ص210.

[7] - محمد بن عبورة، المنظمة السرية المسلحة OAS اضطرابات وهران 1961-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القدس العربي للطباعة والنشر ،2013، ص ص 169، 170 .

و كان الامضاء على معاهدة وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 ، بمثابة صدمة للأوروبيين وأنصار الجزائر فرنسية و للمنظمة أيضا التي فشلت استراتيجياتها الأولى المتمثلة في محاولة ايقاف المسار التفاوضي، فظهورها وعملها في هذه الفترة يهدف الى استدراج الجزائريين إلى الفوضى، وكذا ارغامهم على التراجع عما اتفق عليه في مفاوضات ايفيان 1962[1]، حيث كانت منظمة الجيش السري معارضة لاتفاقيات ايفيان، و لم تتخلى عن غايتها مهما كانت الظروف، كل هذا لأجل أن تبقى الجزائر فرنسية، حيث ضاعفت من وحشيتها وذلك بالتصعيد في العمل الإجرامي داخل الجزائر وخارجها[2].

وكانت منظمة الجيش السري مشكلة من الماريشال جون والجنرال جوهو، الجنرال سالان والعقيد انطوان ايرغود وهو أكبر الضباط حيلة وذكاء، العقيد ايرواسا الذي كان يشغل منصب رئيس ديوان الجنرال ماسو، وكذا العقيد غودار المدير العام للأمن في الجزائر سنة 1957، العقيد ديقو الذي تولى عملية محاولة اغتيال الجنرال ديغول خلال زيارته للجزائر ،والتي باءت بالفشل، وكذا العديد من الضباط من فرنسيي الجزائر و أنصار الجزائر فرنسية[3].

وعلى مستوى درجات أخرى كانت المنظمة قد استنجدت بنفس التنظيم الذي كان قائما داخل المؤسسة العسكرية، وما يحمله من تقسيم على شكل مقاطعات ومناطق وقطاعات مسخرة وأحياء، وقد ركزت منظمة الجيش السري في عملياتها على المدن الكبرى: وهران، الجزائر، قسنطينة، وقامت بتقسيم الضباط ذوي الكفاءة على هذه المدن، فبالرغم من تعهد الفرنسيين للجزائريين في نهاية المفاوضات بالقضاء على منظمة الجيش السري الإرهابية، إلا أنها استمرت في عملياتها الإجرامية واعتبر وجودها كان للوقوف ضد استقلال الجزائر ومعارضة سياسة ديغول تجاه القضية الجزائرية وحماية المصالح الأوروبيين وبقائهم في الجزائر[4].

[1] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 70.

[2] - عمار عمورة ، الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى 1962 الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص ص 346، 347.

[3] - كريم مقنوش، جرائم المنظمة المسلحة السرية OAS في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 09 ، 2004/06/06، ص 14.

[4] - ليلى حمري، الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري، المجلة الخلدونية، المرجع السابق، ص 235.

وقد قامت منظمة الجيش السري بتقسيم ضباطها على كافة المدن خاصة الكبرى منها و المخطط الآتي يحدد التوزيع الجغرافي لمهام قادة منظمة الجيش السري في العديد من مدن الوطن:

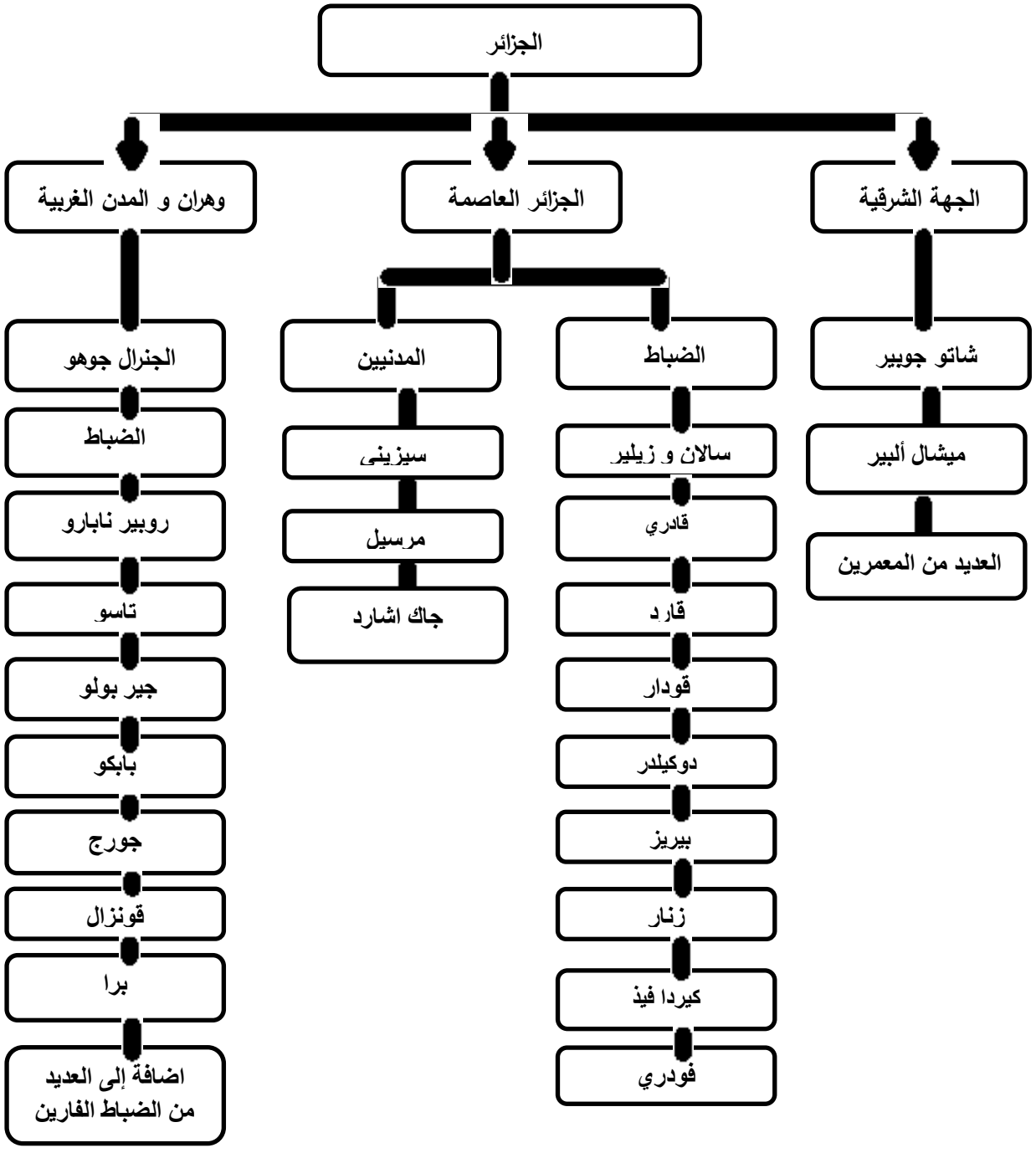

مخطط رقم (02): يوضح التوزيع الجغرافي لمهام قادة منظمة الجيش السري في العديد من مدن الجزائر:

ينظر: محمود الواعي، ملتقى حول انشاء منظمة الجيش السري و نشاطها، المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر باتنة، 28-29 أكتوبر 1992، ص 315.

لقد قامت المنظمة منذ بدايتها بعدة أنشطة ووضعت عدة فروع عبر عدة مدن جزائرية، فأرسلت المنظمة السرية الجنرال جوهو إلى وهران وتنقل بعدها سالان إلى قسنطينة ، عنابة، سكيكدة وباتنة وأسندت مهمة هذه المدن إلى العقيد شاتو وبقي الجنرال "ماسو" بالجزائر ليقوم بالتنظيم في مدينتي البليدة و الشلف وتجدر الاشارة أن الباشاغا بوعلام[1]، انضم إليهم و كانت أهداف هذه المنظمة منذ البداية ما يلي:

- التخريب [2].
- بقاء الجزائر فرنسية.
- تصعيد الأعمال الإجرامية [3].
- تصفية الإطارات الجزائرية .
- اغتيال الفرنسيين ذوي الأفكار الحرة و غير الموالين للمنظمة.
- تدمير المؤسسات الثقافية و الاقتصادية.
- تجنيد المتطوعين من الضباط و الجيش و "الحركى" لتكوين ميليشيات ووحدات مسلحة في الجبال[4].

- **مصادر تموين منظمة الجيش السري:**

كان الهاجس الأكبر و المشكلة العويصة لمنظمة الجيش السري هو التموين، حيث أنها كمنظمة ارهابية تحتاج إلى المال للاستثمار في المجرمين، الذين لا تكفيهم فكرة الجزائر فرنسية في إثارة وطنيتهم و التي لا تتحرك إلا عند رؤية المال[5]، حيث استعملت منظمة الجيش السري عدة طرق للحصول على الأموال منها:

- أخذ الضريبة مباشرة عند نهاية كل شهر و التي تتراوح بين 10 إلى 20 فرنك جديد.
- تحديد الضريبة بالإنفاق مع الدفع بالنسبة للمهن الحرة. (أطباء ومحامين).
- ضرائب على المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

[1] - ولد بوعلام سعيد المدعو باشاغا في 1906/10/02 بسوق أهراس وكان أبوه مجندا في الجيش الفرنسي فأدخله إلى مدرسة أشبال الجيش الفرنسي وعمره لم يتجاوز 13 عاما وأصبح بعد ذلك ضابطا بالجيش الفرنسي، ينظر الموقع: www.siliana-net.blogspot.com، يوم 25 أفريل 2023 على الساعة 13:18.

[2] - محمود الواعي، انشاء منظمة الجيش السري ونشاطها، المرجع السابق، ص 303.

[3] -أحمد بداني، المرجع السابق، ص 70.

[4] - محمود الواعي، انشاء منظمة الجيش السري ونشاطها، المرجع السابق، ص 303.

[5] - جريدة المجاهد، العدد 115، 1962/02/19، ص 05.

- الضرائب المفروضة على كبار المعمرين تمثلت في مبالغ باهضة وهذا ما أدى إلى فرار العديد من المعمرين و المستثمرين الأجانب من الجزائر.
- وكذلك ضرائب المناسبات اذ أنه كلما فجر فدائي قنبلة في متجر أحد أعضاء المنظمة، توضع حواجز في العديد من الأزقة و الأحياء المختارة ذات التعداد السكاني الكبير و أي سيارة تمر تدفع مبلغ مالي[1].
- بالاضافة إلى هذا العمليات المسلحة على البنوك حيث قامت المنظمة بالسطو على البنوك و الشركات و المحلات التجارية، ونذكر بعضا منها مؤسسة موسي (Mussee)، شركة أودري (audry)، البنك الشعبي التجاري، الشركة الجزائرية للقرض، بنك بئر خادم[2].

المطلب الثاني: العمليات الإجرامية لمنظمة الجيش السري

بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان وتنصيب هـ ت م، ظهرت العديد من القضايا العاجلة ولعل أخطرها الوضع الأمني الذي تعيشه الجزائر خاصة في الجزائر العاصمة ووهران بعد العديد من العمليات الاجرامية لمنظمة الجيش السري[3]، وزاد نشاط هذه المنظمة في 1962 وذلك في ظل المفاوضات بين ح ج م و الحكومة الفرنسية، فيما تم تسجيل 110 عملية في شهر مارس 1962 ، 230 عملية في شهر أفريل، 763 في شهر ماي، 970 عملية في شهر جوان و430 عملية في جويلية 1962 [4].

كانت البداية الأولى لعمليات المنظمة ليلتي الرابع و الخامس من شهر مارس 1962 ،حيث أطلقت عليها المنظمة اسم "الليلة الزرقاء"، إذ تمت 130 عملية تفجير في مختلف المناطق[5]، وفي 15 مارس 1962 اغتالت مجموعة دلتا ستة جزائريين بالمركز الاجتماعي بالأبيار منهم الأديب والمفكر مولود فرعون وعلي حموتان، وفي نفس التوقيت الذي تم فيه الاعلان عن وقف اطلاق النار أعلن الجنرال سالان في حصة إذاعية عن إعطائه الأمر لمناضلي منظمة الجيش السري بمكافحة جيش التحرير الوطني في كل أنحاء الوطن، وأمر الأوروبيين و الجزائريين بالانضمام إليهم[6]، وفي 20 مارس 1962 تم قصف ساحة الحكومة بالقصبة بعدة قذائف أودت بحياة 24 شخصا وأكثر من 59 جريح، وفي 23 مارس 1962 قامت المنظمة

[1] - جريدة المجاهد، العدد 112، 1962/01/08، ص07.
[2] - كريم مقنوش، المرجع السابق، 20.
[3] - عبدالرحمان فارس، المصدر السابق، ص 143.
[4] - محمد قنطاري، عيد النصر في ذكرى 19 مارس 1962،ملتقى حول المرحلة الانتقالية من 19 مارس 1962إلى سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر، جمعية أول نوفمبر باتنة، 28-29 أكتوبر1992، ص 172.
[5] - محمود الواعي، انشاء منظمة الجيش السري ونشاطها، المرجع السابق، ص 316.
[6] - كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 23.

بتجريد بعض وحدات الجيش الفرنسي من أسلحتهم ولم تجد أي مقاومة وكانت تقتل كل جندي يرفض تسليم سلاحه على الفور[1].

و كانت حصيلة هجومات منظمة الجيش السري في شهر مارس تجاوزت 102 قتيل وعدد لا يحصى من الجرحى، بل أن هذا الجهاز الارهابي تجرأ على تهديد المقاول المسؤول عن اعادة ترميم مقر الهيئة التنفيذية المؤقتة في روشي نوار[2]، كما أن من الطرق الاستفزازية التي كان يستعملها الارهابيون التابعون لهذه المنظمة في قتل الجزائريين هي طريقة قنابل الهاون، حيث كانوا يوجهون طلقات مدفعية اتجاه الأحياء السكنية المزدحمة وقد ذهب ضحية هذه العمليات الإجرامية أكثر من 1000 جزائري في مدة شهر واحد بعد وقف إطلاق النار[3].

كما قامت المنظمة بالعديد من العمليات ضد القوات الفرنسية المشكلة من الشرطة و الدرك بمدينة وهران، حيث كانت حصيلة هذه العمليات 10 قتلى و 16 جريح، كما قامت المنظمة بقصف حي بلانتير في وهران الذي كان ذا أغلبية جزائرية وخلفت عملية القصف الكثير من القتلى و الجرحى[4].

كانت الأوضاع تتنبأ بشر قادم من هذا الجهاز الإرهابي، الذي كان يزرع الرعب في الجزائر العاصمة و العديد من المدن الأخرى، حتى أن الصحافة الفرنسية وصفت العاصمة بالمدينة العفنة على حد تعبير فرحات عباس[5].

وفي السادس و العشرين من مارس 1962 قام القائد قاردي المسؤول السابق في مصلحة الحركة السيكولوجية في الجيش الفرنسي بمحاولة انشاء مقاومة في جبال الونشريس باسم منظمة الجيش السري بمساعدة بعض الضباط، وكذلك مساعدة الباشاغا بوعلام وتم فعلا التحاقهم ولكن كتائب جيش التحرير الوطني كانت بالمرصاد وقضت عليه ومن معه[6].

وفي الثالث من أفريل 1962 اقتحمت عناصر من فوج دلتا عيادة بوفريزي من أعالي الجزائر العاصمة، وبعد أن قامت بتخريبها قتلت تسعة جزائريين من بين المرضى، وفي منتصف شهر أفريل من

[1] - محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر،2010، ص578.

[2] -عبدالرحمان فارس، المصدر السابق، ص144.

[3] - عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 310، 311 .

[4] -أحمد بداني، المرجع السابق، ص71.

[5] فرحات عباس، تشريح حرب، تر: أحمد منور، المسك للنشر، الجزائر، 2010، ص 420.

[6] - محمود الواعي، انشاء منظمة الجيش السري ونشاطها، المرجع السابق، ص 319.

نفس السنة أخذت المنظمة في تطبيق سياسة الأرض المحروقة فتصاعدت بذلك عمليات النهب والسرقة بشكل مثير، وكان جليا للأعيان أن أطرافا في دوائر السلطة كانت متواطئة لسلب كل شيء وافراغ خزائن الدولة وبالتالي تحطيم مشروع البناء و التشييد للجزائر المستقلة[1].

وفي الثاني من ماي 1962 انفجرت سيارة مفخخة بميناء الجزائر في الوقت الذي كان يتم فيه توظيف العمال الجزائريين، كانت الحصيلة 62 قتيلا و110 جريح كلهم جزائريون، وفي نفس اليوم وجهت المنظمة ضربات مدفعية على حدود بلكور[2]، وفي اليوم الموالي حاولت المنظمة الهجوم على حي القصبة الذي كان تحت سيطرة جبهة التحرير الوطني، من خلال محاولة تفجير حافلة ذات صهريج معبأة بالبنزين لكن العملية باءت بالفشل[3].

وبعد كل هذه الأحداث يصف "بيرلان" المأساة قائلا: وتزاحمت جثث الجزائريين أمام مركز الشرطة بباب الواد مغطاة بالجرائد و الأغطية و الدماء تسيل على الرصيف، وكإعلان عن الحداد تم اضراب لمدة يومين عزلت الجزائر ووهران عن العالم، فتوقفت الرحلات الجوية وملأت القاذورات الشوارع وامتلأت حافظات الجثث في المستشفيات، وبدت الجزائر وكأنها مدينة اشباح[4]، فلم تتوقف عملياتهم الارهابية حيث تفشت الحمى الدموية فذهبوا يقتلون النساء و الشيوخ و الأطفال في كل مكان حتى في الأرجاء الأوروبية، أين كانت تشتغل معظم النساء الجزائريات كعاملات نظافة، حيث قاموا باغتيالهم صباحا عند توجههم للعمل[5].

قامت منظمة الجيش السري الارهابية في 07 جوان 1962 بحرق المكتبة في الجزائر بهدف اخفاء أي وثيقة تشير إلى المتعاونين مع فرنسا من الجزائريين الذين كانوا يخدمون مصالحها هذا من جهة، ومن جهة أخرى حرمان الجزائريين من وثائق وأرشيف يساعدهم على تنظيم شؤون الدولة عندما يستلمون نظام الحكم في بلادهم[6]، حيث التهمت النيران في هذه العملية 600 ألف كتاب وتدمير هذا المبنى تدميرا كاملا[7]، وقد وصل بهم الأمر إلى حرق مكاتب الضمان الاجتماعي والبريد وعشرات المدارس والمستشفيات

[1] - عبد المجيد عمراني، المرجع السابق، ص ص 136، 137.

[2] - محمود الواعي، انشاء منظمة الجيش السري ونشاطها، المرجع السابق، ص 306.

[3] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 81.

[4] - دحمان تواتي، منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962، دار قرطبة، الجزائر، 2008 ، ص 316.

[5] - محمد تقية، المصدر السابق، ص 583 .

[6] - عمار قليل، المصدر السابق، ص 318.

[7] - محمود الواعي، انشاء منظمة الجيش السري ونشاطها، المرجع السابق، ص 307.

"مصطفى باشا" والأسواق المغطاة[1]، ولم يسلم الفرنسيون هم أيضا خاصة القادة التابعين لديغول، ففي 13 جوان 1962 قتل المقدم ماريون في وهران رميا بالرصاص في الشارع أمام العامة، وفي 25 جوان 1962 وجهت المنظمة أنظارها إلى ميناء وهران حيث تم تفجير خزانات البنزين العملاقة بالميناء[2]، مما أدى إلى احتراق 100 ألف لتر من البنزين واحداث سحابة من الدخان الكثيف ظلت تغطي سماء وهران لمدة 3 أيام[3].

أما في فرنسا فكثفت مجموعات الكومندو من العمليات الاجرامية قصد زرع الرعب و الخوف في نفوس الفرنسيين الموالين لسياسة ديغول[4]، كما قامت المنظمة بالعديد من العمليات التي كانت الغاية منها استفزاز مناضلي ج ت و وادخالهم في مواجهة مسلحة مع ديغول، يتم من خلالها نقض وقف اطلاق النار وفتح المجال للدخول في حرب من جديد بين الجزائر و المستعمر الفرنسي، لكن حرص ج ت و وحنكة قادتها أفشلت خطة هذه المنظمة الارهابية[5].

[1] - محمد تقية، المصدر السابق، ص581.

[2] - انظر الملحق رقم 04.

[3] - عبد الناصر بختي، محمد العباسي، نشاط منظمة الجيش السري الفرنسية في مدينة وهران وانعكاساته 1961-1962، مجلة العصور الجديدة، المجلد 10، العدد 2، جامعة وهران1 احمد بن بلة، جوان2020، ص ص 348،349.

[4] - كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 25.

[5] - عمار عمورة، المرجع السابق، ص346.

المطلب الثالث: المفاوضات بين الهيئة التنفيذية ومنظمة الجيش السري

تعد هذه المرحلة من أهم المراحل خاصة بالنسبة لمنظمة الجيش السري الارهابية، بعد أن فقدت شعبيتها وآمالها في استدراج اوروبيي الجزائر الذين كانوا يرحلون تباعا تاركين كل شيء وراءهم، وكذلك فشلهم في القضاء على سياسة ديغول و الوصول إلى الحكم عن طريق الجزائر فرنسية، وهذا ما جعلها ترفع شعار لنتركها كما وجدناها في 1830[1]، حيث اعتبرت منظمة الجيش السري أنه تم التخلي عنها من قبل السلطة الديغولية، ولم يكن باستطاعة قادتها العودة إلى فرنسا أو قبول استقلال الجزائر وفي هذه اللحظة بدأت سياسة واستراتيجية منظمة الجيش السري تتغير وتتجه نحو الحل السلمي و السياسي لحفظ ماء وجهها أمام الفرنسيين بإجراء تفاوض مع الهيئة التنفيذية المؤقتة، قصد الحصول على بعض الامتيازات فقد كانت فكرة التفاوض و الاتفاق هي الخيار الثالث الذي كان عند المنظمة، فالخيار الأول كان الحفاظ على فكرة الجزائر فرنسية التي تجاوزتها الأحداث بمجرد الاعلان عن وقف اطلاق النار للمضي نحو الجزائر المستقلة، أما الخيار الثاني كان بتطبيق سياسة الأرض المحروقة[2].

اختلفت الآراء بين معارض ومساند لعملية التفاوض حيث أن جون كلود وبيريز الذين كانا يتحكمان في الجزائر العاصمة كانا متحمسين للمفاوضات وانهاء القتال إضافة إلى العقيد بروازا Broiza والعقيد غارد و العقيد فودري Voudry والعقيد ديفو Dufout وعارضها كل من الجنرال غاردي Gardy في وهران وشاتو جوبار Château Jobert في عنابة[3].

إن تعامل عبدالرحمان فارس مع الانفلات الأمني و الأوضاع المزرية كان بعمل اتصالات سرية مع زعماء المنظمة و التي كانت في سرية تامة لوضع حد لنشاطها الإجرامي الذي فاق الحدود[4]، وقد برز ذلك من خلال أنه يجب اتخاذ عدة قرارات حاسمة لإنهاء هذه المعضلة، خاصة بعد اللقاء الذي جمع عبدالرحمان فارس مع ديغول في أواخر أفريل حيث يقول فارس: أني شعرت باقتراب اللحظة التي تقتضي مني اتخاذ قرارات حاسمة، ولهذا كلفت صديقي السيد Capitant لترتيب لقاء مع الجنرال ديغول على أن يتم هذا اللقاء في سرية[5]، وبعد هذا اللقاء اقترح عبدالرحمان فارس على ديغول اقتراحين، الاقتراح الأول:

[1] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 154.
[2] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 744.
[3] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 86.
[4] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 744.
[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص164.

الاستفتاء يكون يوم 01 جويلية 1962، بينما الاقتراح الثاني: أن يطرح على الناخبين سؤال: "هل تريدون الجزائر مستقلة في إطار الشراكة مع فرنسا وذلك وفق الشروط المحددة في اتفاقيات ايفيان"، كل هذه الاقتراحات والمساعي من عبد الرحمان فارس كان الداعي منها هو تسريع الاستفتاء من أجل جزائر مستقلة بعيدا عن لغة السلاح، وبعد وساطة Baujard الصديق الشخصي لعبدالرحمان فارس والذي كان يشغل رئيس لبلدية البليدة تم ترتيب لقاء مع قادة المنظمة.[1]

بدأت المفاوضات في سرية حيث نظم Baujard موعد اللقاء الأول بين عبدالرحمان فارس وجاك سوزيني يوم 18 ماي1962[2]، في مزرعة "ألما في بودواو"[3]، وتمحورت المطالب في هذا اللقاء حول تقديم عفو شامل عن عناصر منظمة الجيش السري و اعتبار الأوروبيين جزائريين، بالإضافة إلى مشاركة الجيش الفرنسي في القوة المحلية تحت سلطة هـ ت م وتقديم ضمانات، فكان رد عبدالرحمان فارس على الضمانات التي قال سوزيني بأنه لا يملكها بقوله: "قلت لي أنه لا تتوفر لديكم ضمانات؟ يبدو أنك لم تطلع على اتفاقيات ايفيان فهي تتضمن الضمانات التي طلبتها الآن، وأنا بصفتي موثقا لقد تم المصادقة على هذه الاتفاقيات من طرف الشعب الفرنسي، وهذا ينطبق عليك أيضا كونك مواطن فرنسي."[4]

وفي المقابل طلب عبدالرحمان فارس من زعيم المنظمة إصدار أوامر بتوقيف الاغتيالات عبر كامل القطر الجزائري لمدة 15 يوما، وتم الاتفاق في نهاية اللقاء: المحافظة على السرية مع تعيين "جاك شوفالي" وسيطا بين عبدالرحمان فارس وجاك سوزيني قائد المنظمة[5].

حرص عبدالرحمان فارس خلال اللقاء الذي جمعه مع سوزيني على عدم اتخاذ أي موقف أو قرار من القضايا التي كان يطرحها سوزيني، خصوصا أن ذلك اللقاء كان سري ودون علم أعضاء هـ ت م[6].

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 165.

[2] - دارد أوليفي، في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، فاطمة بن شعلال، موسى اشرشور، طبعة من وزارة المجاهدين، 2013، ص280.

[3] - هي مدينة تبعد عن العاصمة بحوالي 30كم، ينظر: المصدر السابق، ص 280.

[4] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 169.

[5] - المصدر نفسه، ص170

[6] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص89.

تعقدت الأمور بالنسبة لعبدالرحمان فارس خصوصا حول كيفية تبليغ أعضاء هـ ت م من جهة ومسؤولي ج ت و من جهة أخرى، وكذا كيفية اقناعهم بضرورة اجراء اتصالات سرية مع منظمة الجيش السري، وفي اليوم الموالي من اللقاء حرر فارس مذكرة مفصلة عن هذا اللقاء الذي دار بينه وبين سوزيني وكلف السيد بوطالب[1]، بالتوجه مباشرة إلى تونس لتسليم الرسالة إلى سعد دحلب الذي كان وزير خارجية في ح ج م آنذاك، غير أن السيد بوطالب لم يجد كلا من سعد دحلب وأعضاء ح ج م الذين كانوا غائبين بسبب انعقاد دورة المجلس الوطني للثورة المنعقد في طرابلس الليبية[2].

لم تنقطع الاتصالات بين رئيس هـ ت م وزعيم منظمة الجيش السري، بل ظلت قائمة من خلال الوسيط شوفالي، الذي استطاع ترتيب لقاء ثاني في مقر إقامته الشخصية في برج بوعريريج يوم 01جوان1962 على الساعة السابعة مساء، بحضور ثلاثة أطراف: عبد الرحمان فارس، الكولونيل "غاردس" و "سوزيني"[3]، حيث خلال هذا اللقاء طرحت نقاط النقاش الخاصة باللقاء الأول دون تغيير باستثناء مسألة طرحها الكولونيل غاردس المتعلقة بقضية العلم الجزائري، فكان رد عبدالرحمان فارس قاسيا بقوله أن البلد المستقل يحمل علما واحدا لا غير[4].

و كانت منظمة الجيش السري تستغل هذه الاتصالات في حملة دعائية حاولت من خلالها إظهار نفسها على أنها ند لـ ج ت و، مع ايهام الأقلية الفرنسية المصممة على أنها في طريقها لإبرام اتفاقيات مع ممثلي ج ت و لا تقل أهمية عن اتفاقيات ايفيان[5].

بلغت أصداء هذه الدعاية مسامع جبهة ح ج م بتونس، فطلبت من عبدالرحمان فارس توقيف اتصالاته مع المنظمة وعقب ذلك طلب مصطفاوي شوقي ممثل ج ت و من عبد الرحمان فارس عقد اجتماع طارئ لتبرير فحوى الاشاعات الرائجة بخصوص اتصالاته مع منظمة الجيش السري، اعترف عبدالرحمان فارس بخصوص مباشرة الاتصالات مع المنظمة متحملا بذلك المسؤولية وبرر موقفه بأن ذلك في صالح الجزائر بقوله: صحيح فعلا التقيت بسوزيني مرتين ولكن بصفتي رئيس هـ ت م ولم يتم

[1] - بوطالب عضو في الفريق التابع للديوان الشخصي لعبدالرحمان فارس، ينظر: عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص171.

[2] - المصدر نفسه، 171.

يتضح لنا أن عبد الرحمان فارس، فضل الحل السلمي والجلوس على طاولة المفاوضات التي تجسدت في لقاء سري بينه وبين ممثلي منظمة الجيش السري، مما لقي معارضة تامة من جميع قادة جبهة التحرير الوطني ليصبح بعدها عبد الرحمان فارس محل شك ويتعرض لعدة مساءلات.

[3] - دارد أوليفي، المصدر السابق، ص 282.

[4] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 174 ،175.

[5] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 744.

أبدا توريط ج ت و في فحوى هذه اللقاءات، إني أتحمل المسؤولية وفي تقديري فأنا قمت بما فيه مصلحة للبلاد، ولم أسرب هذا الموضوع ولم أطلع عليه أحدا تحاشيا لتسريب الخبر ،لأن حياتي كانت معرضة للخطر[1].

رغم طلب ح ج م من فارس توقيف الاتصالات مع منظمة الجيش السري إلا أن هذا الأخير كان له لقاء ثالث مع ممثلي المنظمة السرية، فقد التقى كل من فارس و سوزيني والعقيد غاردس وجاك شوفالي يوم 05 جوان 1962 في برج بوعريريج، وكانت الوضعية تتسم بالانسداد خاصة أن فارس لم تكن له استطاعة التوقيع على أي اتفاق وذلك لغياب شخصية مفاوضة ممثلة من طرف ح ج م، بالإضافة الى ضغط شوقي مصطفاوي الذي كان رافضا لهذه الاتصالات[2].

مع اصرار ح ج م على عدم الامضاء على أي اتفاق كتابي بقولها:" إن الاتفاق الكتابي مع منظمة الجيش السري غير وارد على الاطلاق بالنظر إلى ما نحن عليه في الوقت الحالي"[3] ، أما بن يوسف بن خدة الذي كان متواجدا بتونس فكان رده ايجابي بقوله:" إنهم هم المسؤولون وعليهم التصرف بما فيه خدمة للشعب والبلاد رغم المجازفة التي قام بها رئيس هـ ت م"، ونتيجة لذلك قام بن خدة بتفويض شوقي مصطفاوي كممثل رسمي لـ ج ت و خلال اللقاء المنتظر، كما كلف كريم بلقاسم بالبقاء مع المجموعة لتقديم الدعم لها[4].

وفي 17 جوان 1962 جرى لقاء بين ممثل ج ت و شوقي مصطفاوي وجاك سوزيني ممثل منظمة الجيش السري، وكان هذا اللقاء على الساعة الثانية زوالا بمزرعة في أعالي العاصمة، فيما حضر اللقاء أيضا عبدالرحمان فارس ممثل هـ ت م وجاك شوفالي[5]، وفي هذا اللقاء أكد مصطفاوي على نقطتين:

- استحالة توقيع اتفاق كتابي بين ح ج م و منظمة الجيش السري، لأن اتفاقيات ايفيان نصت على كل الضمانات التي طالبت بها الحكومة الفرنسية للأوروبيين.

---

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 176.

[2] - دارد أوليفي، المصدر السابق، ص 284.

هنا يتبين لنا أن عبد الرحمان فارس قرر مواصلة اللقاءات والمحادثات مع ممثلي منظمة الجيش السري، رغم أن الحكومة الجزائرية المؤقتة أمرته بتوقيف هذه اللقاءات لأنها لا تتماشى مع ما ورد في اتفاقيات ايفيان، ومنه نستنتج أيضا أن فارس خالف اوامر الحكومة الجزائرية المؤقتة وانفرد بقراره القاضي بالحل السلمي مع هذه المنظمة لأنه كان يرى أن هذا السبيل سيوصل الى نتائج ترضي جميع الأطراف.

[3] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية1954-1962، المرجع السابق، ص 745.

[4] - عبدالرحمان فارس، المصدر السابق، ص 178.

[5] - المصدر نفسه، ص 180.

- تأكيد مصطفاوي على الضمانات المقدمة من طرف سوزيني وكل الشخصيات الأوروبية التي تم مقابلتها من خلال تصريح يكون على أمواج الإذاعة و التلفزيون، وفي المقابل يحق لسوزيني ذكر المحادثات التي سبق وأن أجراها مع عبد الرحمان فارس[1].

بعد نهاية اللقاء تم قراءة النص الذي وضع حدا نهائيا لمغامرة منظمة الجيش السري من قبل مصطفاوي على أمواج الاذاعة و التلفزيون ، لكن مسؤولوا المنظمة المتواجدين خارج العاصمة انكروا ما حصل وطالبوا باتفاق كتابي واستمر التخريب و التقتيل في كل من عنابة ووهران[2].

[1] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق ص ص 556، 557.

[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 184.

الفصل الثالث: التطورات السياسية في الجزائر

(27 ماي 1962 – 05 جويلية 1962)

المبحث الأول: مؤتمر طرابلس

المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962

المبحث الثالث: الاستفتاء وتقرير المصير

المبحث الرابع: تشكيل المكتب السياسي وانفراج الأزمة

بعد سير اتفاقيات ايفيان و المصادقة على وقف اطلاق النار في 19 مارس 1962، عرفت الجزائر مرحلة انتقالية توجب فيها تحديد المعالم التي سوف تسير عليها الجزائر المستقلة سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية ، وذلك ضمن المبادئ الاشتراكية لهذا عقد مؤتمر طرابلس الذي جاء من أجل بناء الدولة الجزائرية ، اذ نتج عن أخر دورة لهذا المؤتمر ظهور معالم أزمة و التي كانت بين قيادة الأركان و الحكومة الجزائرية المؤقتة ، حيث أصبحت هذه الصراعات تؤثر على مستقبل الجزائر المستقلة الى حين تنظيم الاستفتاء الذي أقر بالتصويت ب نعم أو لا لاستقلال الجزائر.

المبحث الأول: مؤتمر طرابلس

المطلب الأول: ظروف وأسباب انعقاد المؤتمر

يعتبر مؤتمر طرابلس[1]، أحد النوص الإيديولوجية المهمة لـ ج ت و، وثالث وثيقة بعد ميثاق مؤتمر الصومام، الذي رسم الخطوط العريضة لما ستكون عليه الجزائر المستقلة، تم تحريره من طرف مجموعة من المفكرين السياسيين، وطرح أواخر شهر ماي 1962 في الاجتماع الأخير للمجلس الوطني للثورة[2].

ساهمت عدة ظروف في انعقاد مؤتمر طرابلس ،1962 ولعل أهمها توقيع اتفاقية ايفيان التي وقعت مساء يوم 18 مارس 1962 ، بعد الاتفاق على كل الأمور السياسية والعسكرية[3].

ان اتفاقيات ايفيان كانت تخفي في طياتها صراع من أجل قيادة الجزائر المستقلة أو السباق نحو السلطة فبعد التوقيع عليها ، ظهر قطبين للتصارع الأول: وهو ح ج م التي بدأت تحركاتها، فقامت بإرسال أعوانها ومؤيديها من تونس الى الجزائر للقيام معهم بحملة دعائية لصالحها في أوساط الشعب

[1] - انعقد هذا المؤتمر بطرابلس الليبية وهو رابع مؤتمر للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، وقد كان هذا آخر مؤتمر لهذا المجلس، ينظر: عبدالوهاب اوسليم، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس ماي- جوان 1962، الأسباب المجريات القرارات، المجلة الخلدونية، العدد1، جامعة تيارت، 01-09-2013، ص155.

يذكر عبد الرحمان فارس في مذكراته أنه بعد سفره إلى طرابلس واقامته في الفندق الذي حجزته له الحكومة الجزائرية المؤقتة، التقى بن بلة الذي اعلمه عن التوتر الذي اصاب المجلس الوطني للثورة وتصادم الآراء خلال المناقشات، ينظر: عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص ص 177 ، 178.

وهذا ما يدل على عدم حضور عبد الرحمان فارس لمؤتمر طرابلس، ولهذا لم يتطرق له في مذكراته بل اكتفى بذكر ما قدم له من طرف بن بلة.

[2] - عاشور شرفي، المرجع السابق، ص226.

[3] - وهيبة بشرير، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد3، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 أبو قاسم سعد الله، 10-06-2015، ص134.

والمجاهدين، وقاموا بتجمعات واتصالات للوقوف مع حكومتهم المؤقتة، أما الطرف الثاني: فهو قادة الأركان الذين تحركوا من جهتهم أيضا وبعثوا أفواجا من المجاهدين بصفة لاجئين لاتصالهم بإخوانهم في الداخل[1].

كما أن ظهور العديد من التحالفات له دور في التسريع في عقد مؤتمر طرابلس ولعل أهمها ما عرف في تاريخ الجزائر المعاصرة بتحالف "بن بلة – بومدين"، ولم تكن الصراعات والتحالفات تنطلق من خلفيات وطنية و ثورية أو حتى من مصلحة الجماهير المسحوقة، بقدر ما كانت تعبر عن نزعة الاستيلاء على السلطة لا غير، ولقد أكد محمد بوضياف ذلك بعدما قامت هيئة الأركان بإرسال رسالة الى السجن الذي يقبع فيه السجناء الخمسة، وذلك لإقناع بوضياف بالتحالف معها، حيث أبدى بوضياف تمسكه بمبادئه ورفضه لأي نظام يتحكم فيه الجيش بعد الاستقلال[2].

ولم تكن تحظى الدعوة لهذا المؤتمر بإجماع لدى مختلف الأطراف الفاعلة في الثورة، فالحكومة الجزائرية المؤقتة رغم انقسامها لا زالت تتمتع بالشرعية خاصة بعد توقيعها اتفاقيات ايفيان[3]، حيث أن الصراعات الداخلية بين هيئة الأركان والحكومة الجزائرية المؤقتة هي صراعات على السلطة لا غير[4].

مع كل هذه الأسباب نذكر انتخاب قيادة سياسية لـ ج ت و، حيث أن هذا المؤتمر قرر اجراؤه من أجل المصادقة على برنامج يكون بمثابة المرجع الأساسي للخيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة الجزائرية المستقلة، ولتحقيق هذا الهدف تم تعيين لجنة تحت اشراف بن بلة[5].

كانت سياسة هيئة الاركان ترمي لضرب قوة ح ج م حيث لجأت الى معارضة اتفاقيات ايفيان واعتبرت 19 مارس 1962 يوما للحداد[6].

و خارجيا كانت هيئة الأركان العامة مدعومة من مصر ورئيسها عبد الناصر، لأنها تحالفت مع بن بلة كما حصلت على دعم المغرب الأقصى أيضا بسبب العلاقة الجيدة مع الملك الحسن الثاني[7]، حيث

[1] - السبتي بودوح، مذكرات المجاهد بودوح السبتي، بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها و سلبياتها 1955-1962، مطابع عمار قرفي، باتنة، د س ط، ص212.

[2] - ابراهيم لونيسي، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015، ص ص 100، 101.

[3] - علي هارون، المصدر السابق، ص12.

[4] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956-1965، ط1، دار قرطبة ، الجزائر، 2006، ص59.

[5] - المرجع نفسه، ص96.

[6] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 117.

[7] - المرجع نفسه، ص 119.

استطاع بن بلة في اجتماع الحكومة الجزائرية المؤقتة بتاريخ 18 ماي 1962، جمع الأغلبية لدعوة المجلس الوطني للثورة الجزائرية للانعقاد في 27 ماي 1962 بالعاصمة الليبية طرابلس[1].

اضافة إلى كل الأسباب المذكورة سابقا فإن كل العمليات و الطرق التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري المعارضة لحل المسألة الجزائرية و بناء دولة جزائرية مستقلة، والصعوبات التي كانت تواجهها ح ج م ، خاصة الأوضاع الكارثية التي كانت تعيشها الجزائر في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ، كان لها دور في تسريع انعقاد مؤتمر طرابلس لإيجاد حلول وبناء دولة جزائرية مستقلة[2].

المطلب الثاني: أشغال المؤتمر

إن الشروع في التحضير لهذا المؤتمر تم منذ بداية شهر أفريل 1962 ،من خلال ارسال استدعاءات لمختلف قادة الثورة التحريرية سواء بالداخل أو بالخارج، وحسب ما ذكر علي هارون فإن جدول أعمال المؤتمر الذي كان بطرابلس الليبية في الفترة الممتدة بين ماي وجوان 1962[3]، كان برنامج

ج ت و التمهيدي الخاص بتحقيق الثورة الديمقراطية الشعبية.

الملحق الأول: الحزب

الملحق الثاني: المهام العاجلة لجبهة التحرير الوطني

ضف الى ذلك تعيين المكتب السياسي الذي يشرف على المرحلة الانتقالية الي حين تنظيم مؤتمر تقييمي[4]، انطلقت أشغال مؤتمر طرابلس يوم 27 ماي 1962 في ظروف أمنية جيدة وحضور جميع القادة مع تسجيل غيابات قليلة[5].

[1] - محمد حربي، الجزائر 1945-1962جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ، 1983، ص270.

[2] - محمد العربي الزبيري و آخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007، ص278.

[3] -علي هارون، المصدر السابق، ص ص 11، 12.

[4] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 187.

[5] - تغيب عن الدورة الرائدين: عزالدين وعمر أوصديق، لحضورهما الوضع في العاصمة بسبب منظمة الجيش السري الارهابية، وكذا أعضاء مجلس الولايتين الثالثة والرابعة وأعضاء مجلس الولاية الأولى، ينظر: علي هارون، المصدر السابق، ص 19.

ترأس جلسات دورة انعقاد المؤتمر محمد الصديق بن يحي ونائبه العقيد علي كافي وعمر بوداود رئيس فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا[1]، حيث منعت السلطات الليبية الصحفيين من دخول المدينة وتمحور جدول أعمال الدورة حول نقطتين اساسيتين هما[2]:

النقطة الأولى: دراسة برنامج ج ت و، والذي يتمثل أساسا في الوثيقة الأساسية التي حررت بالحمامات بتونس، والتي حددت طبيعة الثورة الجزائرية و السياسة الاقتصادية للجزائر بعد استرجاعها لسيادتها الوطنية، وكذا تعرضت لعملية بناء الحزب وهي الوثيقة التي ستعرف فيما بعد بميثاق طرابلس، والتي قام بتحريرها كل من محمد الصديق بن يحي، محمد حربي ،مصطفى الأشرف بالإضافة الى رضا مالك[3].

النقطة الثانية : تتعلق بتعيين "ادارة" أو "مكتب سياسي" مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة الجزائرية اتخاذها، ويكون أيضا مكلف بتكوين حزب وتشكيلته والتحضير للاستفتاء وتنظيم انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية، كما يحل هذا المكتب محل ح ج م[4].

كما أنه تم التطرق في مؤتمر طرابلس الى تقييم أوضاع الجزائر من الاحتلال إلى غاية توقيع اتفاقيات ايفيان، مركزا على السيادة الوطنية و السياسية الفرنسية الهادفة الى تقييد الجزائر بما أن اتفاقيات ايفيان قد شكلت الفيصل في هذا المجال، ووقف البرنامج مطولا عند تحليل هذه الاتفاقية مبرزا مواطن الضعف فيها: فأشار إلى التعاون بين الجزائر وفرنسا، واعتبره قيدا من قيود التعبئة في الميدان الاقتصادي والثقافي[5].

تمت المصادقة على البرنامج بالإجماع دون أي اعتراض أو مناقشة حادة ولم يغير منه شيء، فتحدث علي كافي في قائلا: "وهكذا طويت وثيقة ذات أهمية قصوى في مستقبل البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بسهولة تامة"[6].

[1] - أنظر الملحق رقم 05.

[2] - محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص 304.

[3] - زيدان المحامي زبيحة، جبهة التحرير الوطني، جذور الأزمة FLN، دار الهدى عين مليلة، 2009، ص 146.

[4] - محمد عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، دار الهومة، الجزائر، 2001، ص ص 113، 114.

[5] - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص 279

[6] - علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص ص288، 289.

بالرغم من أهمية البرنامج إلا أنه لم يناقش بجدية تامة، ربما لأن بعض الأعضاء لم يكونوا في مستوى الخوض في مثل هذه المسائل، أو أن الأمر يعود إلى عدم الاهتمام بالمداولات ذات الطابع الايديولوجي أو الفكري"[1].

المطلب الثالث: قرارات المؤتمر

كان من ابرز القرارات التي صادق عليها المجلس الوطني للثورة في دورته الأخيرة هي المصادقة على برنامج طرابلس، في حين فشل في اختيار تشكيل المكتب السياسي، فبالرغم أن مؤتمر طرابلس قد أثار مجموعة من النقاط الاقتصادية و السياسية لجزائر ما بعد الاستقلال، إلا أنه لم يسلم من بعض النقائص لعل ابرزها هو عدم استناده الى وثيقة أساسية من مواثيق الثورة، ألا وهي الأرضية السياسية للصومام، والذي كان قد مثل أحد الأحداث الحاسمة خلال الثور التحريرية[2].

وقد قرر وقدم المجلس الوطني للثورة العديد من الحلول في عدة مجالات:

أولا: سياسيا:

- **داخليا:**

في هذا المجال ركز ميثاق طرابلس على تسطير أهداف ومبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية، وكان على رأسها تحديث الدولة الجزائرية بناء على أسس عملية وعصرية وتجارب الحركات الثورية، دون اهمال الواقع الجزائري بمعطياته الموضوعية ومطامحه الشعبية[3]، وكذا التعبير عن هذا الواقع من خلال الأخذ بكل متطلبات التقدم العصري واكتشافات العلم وتجارب الحركات الثورية الأخرى، ومحاربة الامبريالية في العالم[4].

ومن الوسائل التي وضعها ميثاق طرابلس لتحقيق أهدافه الداخلية تحويل ج ت و إلى حزب[5]، كذلك أوصى برنامج طرابلس بعد إغلاق جميع الأبواب في وجه ديمقراطية التعددية في جزائر ما بعد

[1] - علي هارون، المصدر السابق، ص 25.

[2] - عبد الوهاب أوسليم،المرجع السابق ، ص162.

[3] - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص 285.

[4] - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، تصدير: عبدالعزيز بوتفليقة، منشورات ANEP، د س ط، ص 75.

[5] - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص 289.

الاستقلال، أن تكون جبهة التحرير الوطني الحزب المهيمن كما أوصى البرنامج بأن تكون أغلبية أعضاء الحكومة وكذا أعضاء المجلس من ج ت و[1].

ليذكر أيضا برنامج طرابلس أن تشييد دوله عصرية وتنظيم مجتمع ثوري، يفرضان اللجوء إلى طريق ومقاييس عملية في المجالين النظري والعملي، فيجب أن يعتمد تصور وممارسة المسؤولية و السياسية بطريقة صحيحة وبوعي كبير، خاصة في ظل الأوضاع التي تعيشها الجزائر[2].

اقامة دولة جزائرية على اساس مناهضة الامبريالية ، وذلك بممارسة الرقابة المباشرة في جميع الميادين ووضع فكر سياسي واجتماعي يحقق طموح الجماهير، وذلك بواسطة طليعة واعية تتكون من عناصر منحدرة من فلاحين وعمال وشباب وثوريين ومثقفين، وكذلك تطوير الجيش الوطني بعد الاستقلال خاصة بعد الأعمال الارهابية التي تقوم بها منظمة الجيش السري[3].

- **خارجيا:**

دعا ميثاق طرابلس إلى محاربة كافة أنواع الاستعمار و الامبريالية في العالم، لأن الثورة التحريرية نجحت في تجسيد مبدئها الذي تمثل في الكفاح المسلح و البعد الانساني ايضا، في الوقت نفسه تمسك الفكر الوطني بمبادئ وأهداف الحركة الوطنية و الثورة التحريرية ، ولتأكيد البعد الاقليمي للثورة تم توظيف هذا البعد في تنظيم سياسة خارجية تحقق الأهداف الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة[4].

وأوصى البرنامج بدعم حركات التحرر من أجل الوحدة و المساعدة على وضع تقرير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير و الوطن العربي، وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة، وكذا خلق سياسة خارجية مبنية على التشاور و التضامن من أجل القضاء على الاستعمار، حيث ذكر في برنامج المؤتمر أن التعاون و التضامن الدولي أمر مهم في تحرر الدول المستعمرة وذلك بواسطة التعبئة الجماهرية، وقد جاء الميثاق بتصور و أبعاد إقليمية و انسانية للثورة التحريرية الجزائرية[5].

[1] - عبد الوهاب أوسليم، المرجع السابق، ص 163 .

[2] - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954، المصدر السابق، ص 79.

[3] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص ص 182، 183.

[4] - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص 291.

[5] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص 184.

ثانيا: اقتصاديا:

فيما يخص الاقتصاد الجزائري الذي كانت تسيطر عليه فرنسا، فإن برنامج طرابلس دعا إلى التخلص من جميع الأساليب الليبرالية التقليدية، حتى يتسنى للثورة إجراء تحول حقيقي في المجتمع والاقتصاد الوطني وعليه اتخذت مجموعة من الاجراءات:

- بناء اقتصاد وطني واحداث تطور بالكيفية التي تتماشى مع متطلبات التنمية، وذلك بانتهاج سياسة التخطيط، وتولي شؤون الاقتصاد بمشاركة علمية وذلك بإحداث ثورة زراعية تشمل اصلاح زراعي و الذي يرتكز على مبدأ " الأرض لمن يخدمها"، وكذا تطوير المنشآت بواسطة تأميم وسائل النقل[1].
- انتهاج سياسة اجتماعية تستفيد منها الجماهير، لرفع مستوى معيشة العمال والقضاء على الأمية وتحسين السكن و الوضع الصحي[2].
- تأميم الثروات المعدنية و الطاقوية وتوزيع شبكة الكهرباء وتكوين اطارات في مجال الهندسة[3]، وكذا زيادة حجم الانتاج الزراعي عن طريق توزيع التقنيات الحديثة وتوزيع الزراعات الغنية و التنمية المنهجية بتربية المواشي[4]، وكذا تأميم البنوك والتجارة الخارجية[5].

ثالثا: ثقافيا واجتماعيا:

احداث تطورات جديدة وفعالة، بحيث تكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية فدورها يتمثل في إعطاء اللغة العربية صبغة المعبر الوحيد و الرسمي عن القيم الثقافية للبلاد، كما أن الثقافة الثورية تساهم في تحرير الشعب الجزائري، لأنها تعتبر ثقافة علمية في وسائلها وأبعادها ويجب التذكير هنا بأن الفلاحين و الطبقات المهمشة و الفقيرة سوف تستفيد من رفع المستوى الثقافي[6].

[1] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 185، 186.

[2] - النصوص الأساسية لثورة نوفمبر1954، المصدر السابق، ص 85.

[3] - المصدر نفسه ، ص95.

[4] - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق ص 295.

[5] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص 186.

[6] - محمد العربي الزبيري وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، المرجع السابق، ص ص 297، 298.

توفير الصحة العامة بالتأمين الطبي و المنشآت الصحية لضمان مجانية العلاج وتكوين اطارات طبية وحية وفق مخطط التنمية، وكذا إعطاء حرية وحقوق للمرأة، ذلك نظرا لما تقدمه من تضحيات من أجل الوطن، وكذا المحافظة على التراث الثقافي للشعب الجزائري[1].

[1] - النصوص الأساسية للثورة، المصدر السابق، ص 71.

المبحث الثاني: أزمة صائفة 1962

المطلب الأول: أسباب الأزمة

لقد اختلف الباحثون و المؤرخون حول الأسباب الحقيقية التي كانت وراء أزمة صائفة 1962، فالغريب في الأمر أن الأعضاء الذين حضروا مؤتمر طرابلس وافقوا على برنامجه دون استثناء، غير أن بن خدة يرى أن هذه الأزمة هي فقدان الطرف الآخر لروح المسؤولية و المغامرة وغياب العقل والصراع حول السلطة بأي ثمن وبأي طريقة دون مراعاة للهدف الحقيقي[1].

ولقد وجدت العديد من الأسباب لهذه الأزمة نذكر منها:

- الطمع في السلطة دون تحمل العواقب حيث أن أزمة 1962، ليست انتصارا ايديولوجيا لفئة على أخرى أو سياسة على أخرى، فمشروع ميثاق طرابلس 1962 هو الذي حدد اشتراكية الجزائر وأحادية الحزب بموافقة الجميع دون استثناء، لكن عن المكتب السياسي تم الانقلاب على ح ج م، وكان من الأسباب الرئيسية في ذهاب شرعيتها وفتح الباب أمام المغامرين والانتهازيين للفوز بالسلطة[2].
- عدم الرجوع الى قادة الولايات بالداخل لإيجاد حل للأزمات الخطيرة التي كانت تمزق القيادة و هذا ما زاد الطين بلة[3].

لقد كانت الثورة تتوفر على مؤسسات شرعية كان بإمكانها بكل هدوء ووعي تسلم السلطة من المستعمر، فلم يكن من الضروري تعيين قيادة جديدة لقيادة هذه المرحلة في طرابلس قبيل الاستقلال التي تحولت الى مجابهة دامية بين المتصارعين على السلطة حيث فقدت الثورة مصداقيتها وتلاشت غايتها حيث قال زيغود يوسف:" الاستقلال سنحصل عليه أما الثورة فقد انتهت، وهذه كانت من أسباب الأزمة التي حلت بالجزائر عام1962 [4].

---

[1]-Ben Youcef Ben Khedda, L'Algérie à l'indépendance, La crise de1962, édition Dahlab ,Alger, 2000, p55.

لم يتطرق عبد الرحمان فارس في مذكراته الى أسباب أزمة صائفة 1962 بل تناول فقط زيارة وزير العدل المغربي إلى الجزائر يوم 18 جوان مبلغا إياه برسالة الملك الذي كان محتواها اعادة رسم الحدود الجزائرية المغربية وفق الوعد الذي تلقاه من طرف الحكومة الجزائرية المؤقتة خلال رئاسة فرحات عباس، ينظر: عبد الرحمان فارس ، المصدر السابق، ص188.

[2]- Ben Youcef Ben Khedda, op. cit, p40.

[3] - محمد بلعباس، الوجيز في تاريخ الجزائر ، ط1، دار المعاصرة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 278.

[4] - علي كافي، المصدر السابق، ص 292.

ومن أسباب الأزمة أيضا هو انتشار الفرق المتصارعة داخل العاصمة، خاصة بعد محاولة اغتيال كل من عمر اوصديق والنقيب سي علي والنقيب محمد هذا الأخير الذي ارسلته ح ج م لتسيير الجزائر بعد الاستقلال، في حين توفي النقيب محمد متأثرا بطلقات نارية[1].

وفي نفس الاطار ومخالفة للاتفاق المبرم مع فرنسا دخل السيدان محمد بوضياف وكريم بلقاسم الى الجزائر خفية يوم 19 جوان 1962، حيث كان دخولهم بالاتفاق مع رئيس ح ج م من أجل عمل الولايات على تنسيق حركتها وتكوين هيئة موحدة لمواجهة قيادة الأركان العامة التي رفضت الامتثال لقرار حلها وهذا كان من أسباب تفاقم الأزمة[2].

وكذلك أولوية العمل العسكري على السياسي حيث تعتبر ضربة أخرى لمؤتمر الصومام، الذي أقر أولوية العمل السياسي على العسكري في ظل الصراعات وعدم تقبل العديد لاتفاقيات ايفيان، واعتبارها تعاملا مع العدو واهدار سبع سنوات من العمل العسكري[3].

ويذهب سعد دحلب في معالجة أسباب الأزمة حول من تقع عليه المسؤولية في هذه الأزمة التي كادت أن تعصف بمستقبل الجزائر: "أن أحمد بن بلة هو المسؤول الأول عنها"[4]، ويصر على أن الخيبة كانت كبيرة حيث لم يأت الزعماء الخمس بشيء بناء ، فعوض أن يدعوا سلطة ج ت و في فجر الاستقلال لتجديد ثقة الشعب والبلدان الصديقة فقد، اجبروا المجلس الوطني للثورة على مناقشة مسائل زائفة في مؤتمر طرابلس وانشغلوا بالنزاعات الشخصية[5].

ان اختيار وزراء وكتاب الدولة الجدد دون الرجوع إلى قيادات الداخل الذين وجدوا انفسهم أمام الأمر الواقع فتقبلوا كل هذه الاجراءات للحفاظ على مسار الثورة، لكن هذه الاختيارات أظهرت العديد من الانفصالات بين الداخل والخارج[6].

[1] - علي هارون، المصدر السابق، ص 81.

[2] - محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، المرجع السابق، ص ص 204، 205.

[3] -حنيفي هلايلي، ازمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، العدد 128، تونس، 2007، ص163.

[4] - سعد دحلب، المصدر السابق، ص167.

[5] - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 165.

[6] - علي كافي، المصدر السابق، ص 225.

ويذكر عبد الرحمان فارس في مذكراته: "أنه بصفته مسؤولا على هـ ت م ما عليه سوى التحلي بالصبر هو ومن معه آملين خروج الجزائر من هذا النفق"[1]، (يقصد بالنفق: أزمة صائفة 1962).

المطلب الثاني: أطراف الأزمة

كان طرفي أزمة صائفة 1962 هما: الحكومة الجزائرية المؤقتة، هيئة الأركان وبن بلة.

- **أنصار الحكومة الجزائرية المؤقتة:**

ظهر في هذا الطرف معظم أعضاء ح ج م، وهم قدماء المركزيين : بن يوسف بن خدة الرئيس، سعد دحلب وزير الخارجية، محمد يزيد وزير الاعلام، الباءات الثلاث: كريم بلقاسم وزير التسليح والاتصالات العامة، بن طوبال لخضر وزير الدولة و عبد الحفيظ بوصوف، الذين فقدوا الكثير من سلطتهم وتقلص نفوذهم بعد ظهور هيئة الأركان العامة[2]، ونتيجة للصراع الدائم الذي كان دائرا بينهم وعرقلة كل واحد منهم لطموح الاخر، بالإضافة إلى ذلك نجد محمد بوضياف وحسين آيت أحمد الطامحين إلى السلطة بحكم امتلاكهما للشرعية التاريخية، ورافضين التصرفات التي يقوم بها أحمد بن بلة، وكانا يجعلان من التضامن الوزاري مبدأ لا يقبل المساس به[3]، حيث نجد أن صف ح ج م، كان يضم أعضاءها باستثناء (بن بلة، خيضر، بيطاط ومحمد السعيد)، الولايتين الثانية والثالثة و المنطقة المستقلة للجزائر وفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا وتونس والمغرب والقيادات النقابية في التنظيم العمالي والطلابي، أما الولاية الرابعة فكانت معارضة لبن بلة وهيئة الأركان وغير مؤيدة ح ج م[4].

حيث استطاعت ح ج م أن تكسب إلى صفها دعم فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا بقيادة عمر بوداود، وفي تونس بقيادة الطيب الثعالبي، وفي المغرب بقيادة نورالدين بوسالم، التي كانت تحت اشراف كريم بلقاسم الذي كان وزيرا للداخلية[5].

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 197.
[2] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 132.
[3] - محمد حربي، المصدر السابق، ص269.
[4] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 107.
[5] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص 837.

حيث كان موقع ح ج م على المستوى السياسي جيد وهذا نظرا لمكانة معظم قادتها الذين كانوا ضمن وزراء ح ج م، والذين كان لهم مكانة جيدة عند الجماهير بفضل الانجازات التي حققوها على مستوى المفاوضات مع فرنسا ووقف اطلاق النار[1].

أما في الجانب العسكري فلم تتمتع ح ج م بقوة كافية لمجابهة هيئة الأركان، في ظل سيطرة هذه الأخيرة على الجيش الخارجي ودعم الولايات الأخرى لها[2].

- **هيئة الأركان وبن بلة:**

في اطار استراتيجيتها المبنية على ايجاد غطاء سياسي للوصول إلى السلطة، استقطبت هيئة الأركان العامة بعض وزراء ح ج م وهم: محمد خيضر، رابح بيطاط ومن غير المستبعد أنها اتفقت مع بن بلة في السجن لأنه كان بحاجة اليهم لإحداث التوازن مع خصومه[3]، كما كانت قيادة الأركان مدعومة من جيش الحدود والولايات الأولى والخامسة والسادسة، وكانت الولاية السادسة طوال الحرب في خصومات مع جارتيها سيما الثالثة والرابعة، فرأت في تحالفها مع قيادة الأركان فرصة للانتصار وتصفية حساباتها السابقة[4].

و فيما يخص القوة العسكرية كان جيش الحدود تحت سيطرة هيئة الأركان العامة، التي قامت بتوحيده وتنظيمه وأصبح يضم ثلاث وعشرون فيلقا يرتبط بالحدود، أي حوالي 23 ألف جندي بالإضافة إلى خمس كتائب ثقيلة[5].

و كان العديد من القادة الذين يرون وجوب استعادة مكانتهم المفقودة في الجبهة أمثال: محمد البجاوي، بشير بومعزة، عمار اورقان الكاتب الرئيسي لوثيقة الصومام الذي أبعد على يد الباءات الثلاث، والعقيد أوعمران الذي أقصي من القيادة صيف 1958 وتصالح مع بن بلة والعديد من القادة، ونجد أيضا في صف بن بلة ياسف سعدي الذي سعى بعد خروجه من السجن إلى إحياء المنظمة المستقلة

[1] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 135.
[2] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 107.
[3] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص136.
[4] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 107.
[5] - علي كافي، المصدر السابق، ص 258.

لصالح قيادة الأركان، كما وجد في هذا المعسكر الحضور الملفت لكل من عباس وصديقه بومنجل وفرانسيس الذين أبعدوا من ح ج م في شهر أوت1961 [1].

ويذكر عبد الرحمان فارس أيضا: "وجدنا أنفسنا أنا وزملائي أمام أزمة ضمير إلى أي جهة نمتثل؟ هل نمتثل للحكومة الجزائرية المؤقتة أم هيئة الأركان وبن بلة"[2]

المطلب الثالث: اجتماع زمورة: 24. 25 جوان 1962

أمام الوضع الخطير الذي آلت إليه الثورة بسبب الصراع بين ح ج م وقيادة الأركان، خاصة بعد مؤتمر طرابلس وتدهور الاوضاع وردت المساعي والمساومات لكل طرف، فقررت الولايات بالداخل تنسيق العمل فيما بينها للخروج بقرار موحد بعقد اجتماع عام لكافة الولايات، ففي النصف الثاني من شهر جوان جرت لقاءات أولية من طرف السعيد حرموشة أحد ضباط الولاية الرابعة[3]، حيث أدت هذه اللقاءات إلى عقد اجتماع زمورة[4]، بالولاية الثالثة يوم 24-25 جوان 1962 ، وحضره ممثلي الولايات الثانية بقيادة صالح بوبنيدر، الثالثة بقيادة محند اولحاج والرابعة بقيادة يوسف الخطيب، اضافة إلى فيدرالية جهة التحرير بفرنسا بقيادة عمر بوداود، فيدرالية تونس، و المنطقة المستقلة بالعاصمة بقيادة الرائد عزالدين[5].

وقد كان جدول أعمال الاجتماع يدور حول الأوضاع التي آلت إليها الجزائر عشية الاستقلال وتطور الأزمة خلال وبعد مؤتمر طرابلس، وقد سجل الحضور أن الانقسامات داخل ح ج م قد مست هيبتها، وأن الصراع بين ح ج م وهيئة الأركان العامة زعزع ركائز السلطة وتم توجيه الانتقادات إلى كلا الطرفين فالحكومة الجزائرية المؤقتة أعيب عليها ضعفها وانقسامها وافتقارها لسلطة القرار واتهمت هيئة

[1] - صالح بلحاج، أزمات جهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 109.

[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 197.

ومن هنا نستنتج أن عد الرحمان فارس كان في حيرة من أمره وحاول مسايرة الطرفين قصد الوصول إلى حل عاجل.

[3]- Ben Youcef Ben Khedda , op, cit, p 22.

[4]- من أهم مناطق ومعاقل الثورة الجزائرية فهي من الناحية الجيو استراتيجية، تمتاز بموقع حصين تحيط به الجبال العالية والغابات الكثيفة، موقع محوري بالنسبة للولاية الثالثة الفاعلة في الثورة و تميزها بخاصية فريدة، أنها منطقة عبور واتصال وامداد فقد قدمت دعما لوجستيكي للثورة، وتقع في القبائل الصغرى شمال برج بوعريريج: ينظر: محمد تقية، المصدر السابق، ص 588.

[5] - محمد محمدي، الاجتماعات و المؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 "اجتماع منطقة زمورة انموذجا"، مجلة متون، العدد 4، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، 10-04-2020، ص11.

الأركان بالتمرد[1]، وقد قدم المشاركون تقريرا الى ح ج م يطالبون فيه:" اما ان تدخل قيادة الثورة ج ت و في اتحاد واتفاق والا فالأحسن أن تبقى حيث هي في الخارج"[2].

وحسب تقرير الحضور في الاجتماع، فإن الصراع بين ح ج م وهيئة الأركان أدى الى فراغ كبير فأصبحت الولايات تتصرف بمفردها كل واحدة على حدى، و حدق الخطر بوحدة البلاد لا بوحدة الأركان العامة[3].

وكان المجتمعون في زمورة مستائين من نشاط العربي براهم ورابح بلوصيف لصالح قيادة الأركان في شرق البلاد، ونشاط ياسف سعدي في العاصمة وزملائه ، بينما عارض الرائد عزالدين بن بلة، وكانت الولايتان الثانية والثالثة مرتبطتين ببن طوبال و كريم بلقاسم وبالتالي فهم أيضا كانوا معارضين لبن بلة وأنصاره[4]، أما الولاية الرابعة التزمت الصمت والحياد ومنعت بن خدة من عقد التجمعات خاصة في البليدة، وفي اليوم التالي من الاجتماع جرت الفكرة بعزل قيادة الأركان من تونس، حيث جرى اجتماع الحكومة لدراسة مسألة هيئة الأركان[5].

و ترتب عن اجتماع زمورة عدة قرارات منها:

- انشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات تتلخص مهمتها في الحفظ على وحدة البلاد واعداد لوائح المرشحين للمجلس التأسيسي[6].
- دمج وحدات جيش الحدود في الولايات.
- ادخال الأسلحة المخزنة خارج البلاد لمواجهة مناورات هيئة الأركان[7].

[1] - صالح بلحاج، ازمات جهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965،المرجع السابق، ص 123.
[2] - محمد عباس، فرسان الحرية، شهادات تاريخية، المرجع السابق، ص 115.
[3] - علي هارون، المصدر السابق، ص 71.
[4] - صالح بلحاح، ازمات جهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 123.
[5] - المرجع نفسه، ص 124.
[6] - علي هارون، المصدر السابق، ص 102.
[7] - محمد حربي، المصدر السابق، ص287.

- تكوين لجنة مكونة من الرائد عز الدين من منطقة الجزائر المستقلة، الرائد لخميسي ، والطيب أوصديق من الولاية الثالثة، الدكتور سعيد حرموش من الولاية الرابعة وعمر بوداود من فيدرالية جبهة التحرير بفرنسا، لتبليغ ح ج م بقرارات الاجتماع[1].
- توجيه نداء إلى كل أعضاء ح ج م للبلاد، ليحافظوا على وحدتهم إلى غاية انتخابات الجمعية التأسيسية، من أجل البقاء على وحدة التراب الوطني وحماية مصالح الأمة.
- ادانة قادة الأركان العامة للجيش[2].

وهكذا كانت قرارات اجتماع زمورة حافزا لـ ح ج م لاتخاذ خطوات عملية اتجاه هيئة الأركان العامة، والتي رفضت هذه الأخيرة القرارات لأنها كانت موجهة إليها بالأساس ولم يتردد علي منجلي في التأكيد على أن ذلك اللقاء قد تم بالتواطؤ مع الفرنسيين[3].

[1] - علي هارون ، المصدر السابق، ص172.

[2] - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص172.

[3] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص563.

المبحث الثالث: الاستفتاء وتقرير المصير

المطلب الأول: التحضير للاستفتاء

بعد أن تم القضاء على المنظمة العسكرية السرية، وفي ظل الصراع المحتدم على السلطة بين طرفي الصراع ح ج م وهيئة الاركان، وفي خضم الفوضى والأزمات المالية، الاجتماعية والأمنية، عملت الهيئة التنفيذية على التحضير لإجراء الاستفتاء[1].

حدد قيام الاستفتاء يوم 01 جويلية 1962، ولقد اتفق الطرفان الفرنسي والجزائري على وضع الشروط و الضمانات لتنظيم الأحكام العامة في الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية كما نص الجزء الثالث من بنود ضمانات تنظيم الاستفتاء على مبدأ تقرير المصير[2].

فكانت أول الخطوات لبداية التحضير للاستفتاء هو اعادة اللاجئين إلى أرض الوطن من أجل مساهمتهم في تقرير مصير البلاد، وذلك من خلال الانتخاب وإبداء التصويت لصالح استقلال الجزائر بالرغم من الصعوبات التي واجهتهم في عدم توفير وسائل النقل و المواصلات[3]، ومن هناك بدأت عملية إحصاء الهيئة الناخبة استعدادا للاستفتاء[4].

سعى عبدالرحمان فارس لتحديد صيغة الاستفتاء وتاريخ اجرائه، حيث وافق الجنرال ديغول على تاريخ 01 جويلية 1962 ، كموعد لاستشارة الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفق الصيغة: "هل تريدون جزائر مستقلة في اطار التعاون مع فرنسا[5]."

وهي نفس الصيغة التي اقترع عليها في 01 جويلية 1962، بعد تعديل طفيف حيث جاءت استمارة الاستفتاء كما يلي[6]:

[1] - عبدالرحمان بوقارة، مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1962-1989، اطروحة مقدمة لتيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، السنة الجامعية: 2020-2021. ص165.

[2] - عمار قليل، المصدر السابق، ص297.

[3] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص ص 173، 174.

[4] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 142.

[5] - المصدر نفسه، ص165.

[6] - أنظر الملحق رقم 06.

"هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس1962 : نعم ، لا."

"Voulez-vous que l'Algérie devienne un état indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962; Oui Non.[1] "

اضافة الى استعدادات الهيئة التنفيذية لضمان السير الحسن للاستفتاء، حيث قامت بتشكيل لجنة للإشراف عليه استنادا على القانون الانتخابي الصادر في الجريدة الرسمية، والذي ينص على تشكيل لجنة مركزية للمراقبة مكونة من الرئيس وستة أعضاء مقرها روشي نوار، مهمتها الاشراف على الجوانب التقنية لعملية التصويت والفرز[2]، برئاسة المحامي "قدور ساطور"[3]، ومجموعة أعضاء متكونين: الهادي مصطفى، ألكسندر شولي Alexandr Chouli ، عبد اللطيف رحال، أحمد هني وجون غيو Jean Gyo[4].

وحسب البنود المتفق عليها في ايفيان 19 مارس 1962، فإن الاستفتاء سيجري في كافة ربوع الوطن بولاياته الخمسة عشر وهم: الجزائر، باتنة، عنابة، قسنطينة، المدية، مستغانم، الواحات، وهران، الأصنام، سعيدة، ساورة، سطيف، تيارت، تيزي وزو وتلمسان[5].

وبعد تنصيب اللجان الولائية عملت اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات على فتح التسجيل في القوائم الانتخابية من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من المسجلين، وكما جاء في المادة الأولى من قسم شروط الاقتراع في الجزائر، حيث شارك في الاستفتاء جميع الأشخاص الحائزين على الأهلية

[1] -عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق، ص166.

أقر عبد الرحمان فارس أثناء حديثه عن الاستفتاء أن صياغة السؤال المطروح على مستواه كانت كما يلي: هل تريدون استقلال الجزائر في اطار التعاون مع فرنسا، وقد أكد عبد الرحمان بوقارة هذا القول لكنه أضاف أن هذا الاستقلال ضمن الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962.

[2] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[3] - ولد في 14 أفريل 1911 شارك في اصدار جريدة المساواة، عضو اللجنة المركزية لأحباب البيان والحرية، انتخب سنة 1948 ممثل للجمعية الجزائرية على الجزائر، والتحق بالجبهة سنة 1956، ينظر: ليلى حمري، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948و1956، المرجع السابق، ص 156.

[4] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 58.

[5] - بن يوسف بن خدة، نهاية حرب جبهة التحرير في الجزائر، اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص 88.

الانتخابية ويمكن الاقتراع بالوكالة أو المراسلة، وقد استمرت عملية التسجيل إلى غاية 16 جوان كآخر أجل للتسجيل في القوائم الانتخابية[1].

ولم يقتصر عمل اللجان المسطرة للاستفتاء على احصاء اللجان الناخبة داخل الوطن فقط بل خارجه أيضا، وأن الهاجس الوحيد الذي يؤرق اللجنة هو أن يفوق عدد المصوتين عدد المسجلين في القوائم الانتخابية، فقد كانوا يخشون أن يدفع الحماس بعض المواطنين لتسجيل أنفسهم في أكثر من مكان، مما يؤدي إلى الاشتباه في سلامة الاقتراع نفسه من الطرف الفرنسي[2]، حيث بلغ عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية 6549736 مسجل[3]، وعن اختصاص اللجنة المركزية لمراقبة الانتخابات فتجدر الاشارة إلى أنه اختصاص قضائي إلى جانب دورها الاداري، حيث لها أن تلغي كل الأحكام الادارية المتعلقة بالاقتراع ماعدا المراسم(المادة 36)، وتبث في الخلاف الانتخابي (المادة 42)، كما أنه لا يمكن الطعن في قراراتها[4].

أما من جانب الهيئة التنفيذية قام السيد مصطفاوي بالتحضير للاستفتاء، وكانت هذه المهمة تتطلب مهارة فائقة لأن مجرد توفير العدد الكافي من المصاريف يقتضي شجاعة كبيرة، ونفس الشيء بالنسبة لأوراق التصويت التي ينبغي إرسالها إلى الولايات والدوائر ثم توزيعها على البلديات، كما عكف السيد شنتوف على ضبط القوائم الإدارية والعدلية في اتصال مباشر مع الولاة وقادة الولايات[5].

المطلب الثاني: الحملة الانتخابية

لقد عرف استفتاء تقرير المصير حملة انتخابية حددت بثلاثة اسابيع، وصرح قدور ساطور رئيس اللجنة المركزية لمراقبة الاستفتاء يوم 08 جوان 1962، بأن سبعة أحزاب ستنخرط في الحملة الانتخابية وهي: الحزب الشيوعي الجزائري (PCA)، حزب الشعب الجزائري (PPA)، الحركة من أجل التعاون (MPG)،

[1] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 58.
[2] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962، المرجع السابق، ص747.
[3] - بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 586.
[4] - شهرزاد حامي، المرجع السابق، ص 175.
[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 185.

الحزب الاشتراكي الموحد (OSU)، الحزب الاشتراكي (SFIO)، لجنة البليدة، متيجة لمساندة اتفاقيات ايفيان وجبهة التحرير الوطني[1]، ولكن هذه التيارات غابت عن الساحة بعد الاستقلال[2].

بالنسبة لـ ج ت و، قامت بحملة انتخابية كبيرة جدا مستفيدة من عدم اهتمام فرنسا بهذه العملية لاقتناعها بأنها ستكون شكلية، وقد قامت الجبهة أيضا بأعمال خارج حدود الحملة الانتخابية[3]، ومن الأعمال التي قامت بها جبهة التحرير الوطني نذكر:

- احصاء السكان واعداد القوائم الانتخابية وتحضير البطاقات وتوزيعها.
- تحضير الصناديق وتعيين أعضاء المكاتب وتحديد المقرات التي ستجرى فيها عملية الاستفتاء وكل ما يتعلق بهذه العملية.
- طبع الملصقات والمناشير وتوزيعها على أوسع نطاق.
- تحضير وسائل النقل بالاستعانة بوسائل المواطنين المجندين لهذه العملية[4].
- أشرفت على العديد من المهرجانات التي أكدت فيها على أهمية النصر الذي جاء على حساب تضحيات الشعب[5].
- طبع وصياغة عبارة الاستفتاء بالعربية و الفرنسية.

أما الأحزاب الأخرى و اللجان الأوروبية فقد نظمت مداخلات في الاذاعة والتلفزيون حيث دعت للتصويت بنعم قصد إحداث مصالحة بين الأوروبيين والجزائريين[6].

---

[1] - سهام ميلودي، دور الهيئة التنفيذية المؤقتة ، المرجع السابق ص 243.

[2] - بشير كاشة الفرحي، مختصر وقائع وأحداث ليل الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار، 2007، ص 586.

[3] - سهام ميلودي، دور الهيئة التنفيذية المؤقتةّ، المرجع السابق، ص 243.

[4] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 61.

[5] - بشير كاشة الفرحي، المرجع السابق، ص 585.

[6] - أحمد بداني، المرجع السابق، ص 62.

نصت اتفاقيات ايفيان على أن تكون الهيئة التنفيذية المؤقتة هي المشرفة على عملية الاستفتاء، لكن الحقيقة أن الهيئة التنفيذية المؤقتة لم تكن الوحيدة التي سهرت على تنظيم الاستفتاء لأن معظم الأحزاب الوطنية وعلى رأسها جبهة التحرير الوطني هم من قاموا بالحملة الانتخابية وتقديم المساعدة للهيئة التنفيذية المؤقتة قصد انجاح الاستفتاء.

ومن هنا نستنتج أن كل الأطراف الفاعلة آنذاك ساهمت في انجاح الاستفتاء وليست الهيئة التنفيذية لوحدها، وهذا عكس ما تناوله عبد الرحمان فارس في مذكراته.

المطلب الثالث: نتائج الاستفتاء

في الفاتح من جويلية 1962، كانت جميع الأجواء مهيأة للحدث العظيم وقد كان اقبال الشعب الجزائري كبيرا على الاستفتاء وتقرير مصير البلاد، وقد فاق هذا الاقبال كل التوقعات[1].

وحسب تصريح عبدالرحمان فارس حول يوم الاستفتاء: " تابعت جزءا كبيرا من عملية الاستفتاء وأنا على متن الطائرة المروحية، فشاهدت أفواجا من الرجال والنساء متجهين بخطى حثيثة إلى مكاتب الاقتراع"[2].

وقد شارك الأوروبيون أيضا في الاستفتاء، رغم كونهم أقلية في الكثير من الولايات وصوتوا ب : نعم للاستقلال بالرغم أن أصواتهم لن يكون لها تأثير كبير في حالة التصويت بـ لا، ولذلك أرادوا مسايرة الأمور حتى لا يقفوا في الجهة المعارضة لغالبية الشعب الجزائري بعد أن بدأت ملامح الجزائر المستقلة تظهر للوجود[3]، وحرص الشعب الجزائري على التصويت ولم يتخلف أحد عن هذا الموعد، فحتى المعطوبين جاؤوا ليصوتوا ب نعم من أجل الاستقلال[4].

وفي تلك الأثناء كانت تتم معاينة العملية من طرف اللجنة المركزية للمراقبة[5]، وكانت نتائج التصويت حسب ما نشرته الجريدة الرسمية الجزائرية[6] كالتالي:

- عدد الناخبين المسجلين: 6549736.
- عدد المصوتين: 6017680.
- عدد الأصوات المعبر عنها: 5992115.
- عدد المصوتين بنعم: 5975581.
- عدد المصوتين بـ لا: 16534.
- عدد الأوراق البيضاء و الملغاة: 25565[7].

[1] - عمار قليل، المصدر السابق، ص 312.
[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 188.
[3] - عمار قليل، المصدر السابق، ص 312.
[4] - المصدر نفسه، ص 325.
[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 188
[6] - سهام ميلودي، دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر، المرجع السابق، ص243.
[7] - محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954-1962 ، المرجع السابق، ص 747.

وننوه هنا أن الأرقام المقدمة من طرف عبد الرحمان فارس في مذكراته، لم تكن مطابقة لما نشرته الجريدة الرسمية حيث: ذكر عبد الرحمان فارس أن عدد الناخبين هو 6000000 ناخب، وعدد المصوتين ب نعم 5975000[1]، بينما في الجريدة الرسمية جاءت الأرقام مفصلة كما تم ذكرها أعلاه .

وهنا نستنتج أن نتائج الاستفتاء التي قدمها لنا عبد الرحمان فارس في مذكراته لم تكن بتلك الدقة الكافية.

وبهذه النتيجة نرى أن نسبة التصويت بـ نعم من أجل الاستقلال كانت مرتفعة حيث بعد الانتهاء من معاينة اللجنة المركزية لمراقبة عمليات الاستفتاء والاعلان عن نتائج الاستفتاء[2]، و أدلى عبد الرحمان فارس بتصريح في نفس اليوم حيث قال: "ها هو ذا الشعب الجزائري وهو في تمام وعيه بسيادته يقرر مصيره بكل حرية، وقد حانت ساعة تحمل المسؤوليات من طرف جميع الجزائريين على اختلاف مستوياتهم في هذا الوقت الذي تم فيه الاعتراف باستقلالنا الوطني"[3].

كما لم ينس عبدالرحمان فارس الجانب الفرنسي بمساهمته في نجاح الاستفتاء حيث قال: "يجب أن لا ننسى الموقف الشجاع الذي اتخذه الديمقراطيون في فرنسا وغيرها، للوصول بالجزائر إلى هذه المرحلة، وكذا مساهمة ودعم كل الدول الصديقة العربية والغربية، حيث عبر عبد الرحمان فارس عن شكره باسم الحكومة الجزائرية المؤقتة و الشعب الجزائري لكل الدول التي ساندت الجزائر ودعمتها[4].

لتستقبل بعدها هـ ت م رسائل الاعتراف باستقلال الجزائر، من طرف العديد من الدول منها: الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، بلجيكا، ألمانيا الغربية، هولندا، السويد، الدنمارك وإسبانيا[5]، بالإضافة إلى الوزير الأول التركي، رئيس يوغوسلافيا، الصين، ايران، الكونغو، السنغال والفلبين، أما من الجانب العربي فذكر فارس أن الرئيس المصري والرئيس التونسي أرسلوا رسائل تهنئة واعتراف باستقلال الجزائر[6].

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 188.

[2] - سهام ميلودي، دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر، المرجع السابق، ص243.

[3] - عبدالرحمان فارس، المصدر السابق، ص189.

[4] - المصدر نفسه، ص 193.

[5] - احمد بداني، المرجع السابق، ص 69.

[6] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 191.

المبحث الرابع: تشكيل المكتب السياسي وانفراج الأزمة

المطلب الأول: تشكيل التحالفات

كان يجدر بالخصمين المتصارعين على السلطة أن يجدا في الاستقلال المعزز بوحدة الشعب ما يرضي الطرفين بطريقة ديمقراطية، لكن اختفاء المبادئ الأساسية التي كان من المفروض أن يحترمها الطرفان اللذان كانا على العكس في الصراع الخفي ثم الصراع المعلن[1]، وهذا ما أشار إليه عبد الرحمان فارس عندما قال في مذكراته: "أن الجزائر استقلت اليوم ولكن الكفاح لم ينتهي" [2] .

بمجرد إعلان الاستقلال في 03 جويلية 1962 ، بدأ دخول القوات والقادة من الخارج وتواصل التخطيط والتنفيذ للزحف نحو العاصمة، حيث شهدت الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية محاولات للتسوية لم ينجح أي منها[3]، لتظهر العديد من التحالفات المتصارعة على السلطة[4]:

1- مجموعة تلمسان (وجدة):

في الثالث من جويلية 1962 دخل بن بلة وخيضر الجزائر العاصمة، حيث استقبلتهم الجماهير بحفاوة، وفي نفس الوقت بدأت قوات جيش الحدود تدخل التراب الوطني، وقيل عنها قوات منظمة ومسلحة[5]، وبعد ذلك غادر بن بلة إلى القاهرة لكسب دعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ومن مصر توجه يوم 10 جويلية إلى وجدة المغربية، ومنها عبر الحدود ليدخل الى تلمسان عبر مغنية مسقط رأسه الأول، فاستقبلته كتيبة من الجيش وقدمت له التحية[6]، حيث كان برفقة محمد خيضر، بومنجل، عثمان قائد الولاية الخامسة وأحمد فرنسيس وللإشارة فإن الولاية الخامسة كانت تدعم كتلة بن بلة- بومدين،

[1] - مصطفى الأشرف، الجزائر: الأمة والمجتمع، تر: حنيفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص387.

[2] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 193.

وهنا نفهم من كلام عبد الرحمان فارس أن الدولة الجزائرية ما بعد نتائج الاستفتاء، لم تظهر معالمها بعد.

[3] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة1956-1965، المرجع السابق، ص128.

[4] - سليمان الشيخ، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة حول تاريخ الجزائر، تر: محمد حافظ الجمالي، ط 1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2003، ص479.

[5] - حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 176.

[6] - رشيد هيدوفي، احمد بن بلة ونضاله السياسي والعسكري 1916 – 1965، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية:2013-2014، ص 100.

ما عدا المنطقة السابعة بقيادة يحي غريب كانت بجانب الولاية الرابعة في محنتها[1]، حيث استطاعت مجموعة تلمسان السيطرة على قوات جيش الحدود والولايات الأولى بقيادة الطاهر الزبيري، الولاية الخامسة بقيادة عثمان، والولاية السادسة بقيادة محمد شعباني، واستقطبت الكتلة العديد من الأنصار والحلفاء بانضمام فرحات عباس، محمد خيضر و بيطاط، ولم يبقى لهذه المجموعة إلا السيطرة على الولايات الثانية، الثالثة والرابعة[2].

ان قدرة هيئة الأركان العامة في حشد الموالين و الأنصار يتضح من خلال احتوائها على قادة المناطق الحدودية، خاصة الحدود الشرقية التي ضلت لفترة طويلة بؤرة للاضطرابات، وكذلك احتوائها على مجموعة ضباط فارين من الجيش الفرنسي، الذين كانوا يشكلون النخبة المقربة من كريم بلقاسم[3].

إلى جانب دعم قوات الحدود لبن بلة، عمل هذا الأخير ومجموعة من مؤيديه على بث دعاية اعلامية واسعة، تمثلت في العديد من التصريحات التي تحمل مسؤولية الأزمة إلى ح ج م، حيث صرح

بن بلة خلال تواجده بمدينة وهران أن برنامج طرابلس الذي صودق عليه بالإجماع قضى بتعيين مكتب سياسي، وأن رئيس ح ج م و وزرائه هم المسؤولون عن عرقلته[4].

وتحدث عبد الرحمان فارس في مذكراته قائلا: "كان لي لقاء مطول مع بن بلة، خيضر وعباس في تلمسان، حيث عرضت عليهم وجهة نظري حول الوضع الحقيق السائد في البلاد، وأكدت لهم أنه على شفى حفرة من الفوضى وأنه ليس للهيئة التنفيذية امكانيات لحفظ النظام."[5].

[1] - مختار سالمي، اشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية: 2018-2019، ص 224.

[2] - رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر 2000، ص ص 62، 63.

[3] - كيمة شتواح، ازمة صائفة 1962 بالجزائر من خلال شهادات المعاصرين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، الجزائر 2016-2017، ص 160.

[4] - علي هارون، المصدر السابق، ص 117.

[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص198.

يقصد هنا عبد الرحمان فارس أن الأطراف المتصارعة هي من ستذهب بالبلاد إلى مالا يحمد عقباه، ولم يأبه بن بلة ورفاقه بوجهة نظر هذا الأخير وقلبوا الموضوع.

2- مجموعة تيزي وزو :

رغم كل الأسباب و الوسائل الدعائية الواسعة لبن بلة وحلفائه، ظلت تصريحات بن خدة وجماعته تميل للاعتدال وتدعو للوحدة الوطنية، نذكر على سبيل المثال تصريح محمد يزيد وزير الاعلام والصحافة و الذي أكد على ضرورة زيادة الوعي والمحافظة على الوحدة الوطنية[1].

بعد اعلان أحمد بومنجل المتحدث الرسمي باسم مجموعة تلمسان عن التشكيلة الجديدة للمكتب السياسي في ندوة صحفية بتاريخ 22 جويلية 1962، فإن السيد محمد بوضياف رفض ذلك وأعلن استقالته من المكتب السياسي وقرر انشاء لجنة وطنية للدفاع عن الثورة في تيزي وزو[2]، التي كانت تضم بوضياف، كريم بلقاسم ، بن خدة، الولاية الثالثة والمنطقة المستقلة للجزائر[3]، أما حسين آيت أحمد بالرغم من أنه معارض لمجموعة تلمسان، إلا أنه لم يتحالف مع كتلة تيزي وزو ،و كان يرى أنه لا حق بالزعامة لبوضياف وبن بلة[4].

وقد سعى بن خدة إلى التقرب من ولايات الداخل واستقطابهم لمواجهة خصومه، لذلك كان حريصا على دخول البلاد قبل بن بلة وهيئة الأركان، حيث عند استقبال بن بلة في تلمسان في 11 جويلية كانت أيضا تيزي وزو بنفس الحرارة، تستقبل كل من كريم بلقاسم ومحمد بوضياف[5].

قد كان تحالف تيزي وزو ضعيف مقارنة مع مجموعة تلمسان، وأن بداية هذا الضعف كان من خلال جلسات العاصفة للمجلس الوطني المنعقد في جوان 1962، وحتى وزراء ح ج م الذين عادوا من المنفى، فقد زادوا ح ج م ضعفا بدلا من أن يدعموها[6]، وإن ح ج م بتوقيعها لاتفاقيات ايفيان فقد رسمت الطريق لزوالها آجلا أم عاجلا، فمصيرها تحدد بالمصادقة على تشكيل المكتب السياسي[7].

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، 117.
[2] - مختار سالمي، المرجع السابق، ص ص 224، 225.
[3] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 567.
[4] - مختار سالمي، المرجع السابق، ص 225.
[5] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير وصراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 131.
[6] - سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 483.
[7] - المرجع نفسه، ص 484.

المطلب الثاني: تأسيس المكتب السياسي

كانت خطة بن بلة منذ بداية مؤتمر طرابلس اقناع ح ج م، و الولايات بالمصادقة على المكتب السياسي الذي اقترحه، وانصرف المؤتمرون دون تزكيته وبعد استقراره في تلمسان دعا قادة الولايات أن يأتوا ويتفاوضوا معه من أجل هذا الغرض[1].

ارتأت جبهة تلمسان أن تنطلق في وجهتها نحو العاصمة، بداية من تشكيل المكتب السياسي[2]، وكان اجتماع الأصنام[3]، يوم 15 جويلية 1962 هو الفاصل في قضية تنصيب المكتب السياسي[4].

فقد كان هذا الاجتماع في نظر مختلف الأطراف الفرصة الأخيرة لتسوية هذه الخلافات[5]، وحسب شهادة النقيب سي مراد المكلف بتنظيم هذا اللقاء، فقد حضرته جميع الولايات و المتمثلة في: الطاهر الزبيري على رأس وفد الولاية الأولى، صالح بوبنيدر ممثل الولاية الثانية، محند اولحاج عن الولاية الثالثة، سي حسان عن الولاية الرابعة، سي عثمان عن الولاية الخامسة، ومحمد شعباني عن الولاية السادسة وكان الهدف من هذا الاجتماع دراسة تطورات الأزمة، وايجاد حلول والأخذ بجميع الآراء للخروج بالحلول التي تضمن الوحدة الوطنية[6].

لكن هذا الاجتماع باء بالفشل حيث كان اخفاق ذلك الاجتماع متوقع[7]، حيث وافقت الولاية الثالثة على تأسيس وتنصيب المكتب السياسي بشرط أن يحل كريم محل محمدي السعيد، واقترح مجلس الولاية الرابعة خلق مكتب سياسي مؤقت مكون من قادة الولايات، تكون مهمته الدعوة إلى انعقاد المؤتمر[8].

وفي الحادي و العشرين من جويلية 1962 طلب العقداء: عثمان، الزبيري وشعباني مهلة للتشاور مع نواحيهم وذهبوا الى تلمسان، وفي نفس الوقت من أجل عقد اجتماع تاريخي يضم ابرز قادة الثورة

[1] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير وصراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص133.
[2] - مختار سالمي، المرجع السابق، ص225.
[3] - الأصنام: الشلف حاليا.
[4] - كيمة شتواح، المرجع السابق، ص 165.
[5] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص133.
[6] - كيمة شتواح، المرجع السابق، ص ص 165، 166.
[7] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص133.
[8] - محمد حربي، المصدر السابق، ص 294.

المتحالفين مع بن بلة، حيث جاء الاعلان الرسمي عن تأسيس المكتب السياسي يوم 22 جويلية 1962 عن طريق المحامي أحمد بومنجل الناطق الرسمي باسم جماعة تلمسان، في اطار ندوة صحفية حضرتها ابرز الشخصيات المؤيدة لبن بلة[1].

تم تنصيب المكتب الساسي واعطائه كافة الصلاحيات وتم تعيين أعضاء مشتركين من أنصار بن بلة والحكومة الجزائرية المؤقتة:

- محمد خيضر: الأمين العام للمكتب والمكلف بالمالية والإعلام.
- أحمد بن بلة: مكلف بالتنسيق الداخلي مع الهيئة التنفيذية المؤقتة.
- رابح بيطاط: مكلف بتنظيم الحزب والمنظمات الوطنية.
- حاج بن علة: مكلف بالشؤون العسكرية.
- محمد السعيد: مكلف بالصحة العامة والتربية.
- محمد بوضياف: مكلف بالتوجيه والعلاقات لكن سرعان ما استقال، في حين لم يلتحق حسين آيت أحمد بالمكتب السياسي[2].

وتم الاتفاق قبل تنصيب هذا المكتب على عدة اجراءات وهي:

- دخول العاصمة.
- دعوة المناوئين الى الدخول في النظام.
- عودة المكتب السياسي للنشاط في العاصمة بعد أن منعته قيادة الولاية الرابعة.
- المكتب السياسي ينفي مشكل الزعماء التاريخيين الخمسة بالإضافة إلى محمدي السعيد والحاج علا.
- تنظيم الانتخابات لتشكيل المكتب السياسي.
- توحيد القيادة والجيش.
- تنظيم مهرجانات شعبية لتوعية الجماهير بالقرارات التي تم اتخاذها[3].

[1] - كيمة شتواح، المرجع السابق، ص 168.

[2] - زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص 161.

[3] - سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان اسبابها ومضمونها وردود الافعال دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص 254.

ويقول عبد الرحمان فارس في خضم تشكيل المكتب السياسي بأنه أمر بإخلاء فيلا Joly، وجعلها مقرا للمكتب السياسي[1].

و بتاريخ الثلاثين من جويلية 1962، أصدر المكتب السياسي أول تعليمة ومن ضمن ما جاء فيها أن الحكومة الجزائرية المؤقتة مكلفة بضمان تمثيل الجزائر خارجيا، الى غاية تعيين حكومة رسمية من طرف المجلس الوطني، وهذا الدور الايجابي للمكتب السياسي وما مدى توخيه للعقلانية والمنطق في تسيير هذه المرحلة[2].

المطلب الثالث: الزحف نحو العاصمة وانتصار المكتب السياسي

كانت من اهم أسباب بداية الزحف العسكري نحو العاصمة من طرف مجموعة تلمسان هو اعتراض و عدم قبول الولاية الرابعة بالمكتب السياسي وقادته، لأن المكتب السياسي قام يوم 19 اوت 1962 بنشر قوائم المترشحين للانتخابات ولم يستشر أحدا[3]، وكانت الأحزاب أو الأحرار غائبة عن هذه القائمة، وهذا ما دفع الولاية الرابعة باستعمال العنف للاحتجاج على القائمة الانتخابية كما لوحظ استياء هيئة الأركان التي لم يتم استشارتهم أيضا[4].

بعد مواصلة الولاية الرابعة لتحديها في المكتب السياسي[5]، أعطى بن بلة الضوء الأخضر لقوات هيئة الأركان للتدخل ومواجهتها عسكريا بعد فشل الحوار بينهم[6]، فكانت بداية انطلاق القوات من الأوراس، بعد أن هيأهم العقيد الطاهر الزبيري قائد الولاية الأولى لينضموا الى جيش الحدود تحت قيادة هواري بومدين[7]، و قبيل زحف قوات الحدود إلى العاصمة جرت العديد من المواجهات العنيفة قادها ياسف سعدي من قوات الولاية الرابعة في القصبة[8]، وفي 24 أوت 1962 أعلنت الولايتين الثالثة والرابعة

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص199.

[2] - زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص 161.

[3] - صالح بلحاج، أزمات جبهة التحرير و صراع السلطة 1956-1965، المرجع السابق، ص 136.

[4] - مختار سالمي، المرجع السابق، ص 229.

[5] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 200.

[6] - مختار سالمي، المرجع السابق، ص 230.

[7] - زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص163.

[8] - سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان اسبابها ومضمونها وردود الافعال دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص 265.

أن مجلسيهما سيبقيان قائمين الى حين تشكيل دولة جزائرية منبثقة عن مجلس تأسيسي بشكل قانوني[1]، وفي 29 أوت خرج الجزائريون حاملين شعار "سبع سنين بركات"[2].

بتاريخ 30أوت 1962 تحركت اربع ولايات مدعمة بجيش الحدود و بقوات قاربت الأربعين ألف مقاتل، لمحاصرة الولاية الرابعة ودخول العاصمة وتحركت مجموعة تلمسان على ثلاث محاور:[3]

- المحور الأول: فيالق الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري مدعمة بكتائب جيش الحدود من مدينة المسيلة اتجاه العاصمة.
- المحور الثاني: أين توجه العقيد شعباني بجيش الولاية السادسة معززا هو الآخر بقوات الحدود عبر مسلك عين وسارة طريق الجلفة.
- المحور الثالث: حيث زحف العقيد عثمان من الجهة الغربية بقوات الولاية الخامسة بصحبة ضباط الولاية كقايد أحمد ، عبد العزيز بوتفليقة وشريف بلقاسم الذي قاد جيش الحدود اتجاه العاصمة عبر طريق الشلف[4].

أما هواري بومدين فقد عسكر بقواته في بوسعادة واتخذ من أحد الفنادق مقر للقيادة، حيث كان بومدين حريص على عدم اراقة الدماء، وذلك من خلال ما قاله خالد نزار: "كلفني بومدين للانتقال الى عين الحجل، حيث يوجد الطاهر الزبيري بقواته و أكدت عليه بالقول: لا أريد اراقة الدماء ولكن يجب أن تصلوا إلى العاصمة"[5].

[1] - محمد حربي، المصدر السابق، ص 303.

[2] زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص 163.

[3] - مختار سالمي، المرجع السابق، ص 230.

[4] - لخضر بورقعة، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، ط 2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000. ص ص120، 121.

[5] - خالد نزار، مذكرات خالد نزار، مطبعة الشهاب، الجزائر، 1999، ص ص 53، 54.

و في الثاني من سبتمبر 1962 وقعت العديد من المعارك بين وحدات الولاية الرابعة وقوات جيش الحدود والولايات المؤيدة لها[1]، ولعل من أهم تلك العمليات التي عمدت قوات الولاية الرابعة عليها هي تفجير خمس جسور، من بينها جسر على الطريق الوطني المؤدي إلى العاصمة (المدية قصر البخاري)[2].

وكذا العملية التي كانت في شمال قصر البخاري بين قوات الزبيري وقوات هيئة الأركان مع وحدات الولايتين الثالثة والرابعة، كما شارك في هذه العملية فيلق خالد نزار وكانت حصيلة المواجهات حوالي ألف قتيل وعدد كبير من الجرحى[3].

و بتاريخ الرابع من سبتمبر 1962 جرى اتفاق بين محند اولحاج وبن بلة، بطلب من العقيد سي حسان على تسوية الصراع بإنهاء القتال وخروج الولاية الرابعة من العاصمة، وأن تقدم كل ولاية فيلقا لتكوين القوة العسكرية للعاصمة، وبهذا الاتفاق استقر المكتب السياسي في فيلا جولي[4]، واعلن عبر الاذاعة وقف اطلاق النار[5].

و في الخامس من سبتمبر من نفس العام، تم الاتفاق بين الولايتين الثالثة والرابعة لوقف اطلاق النار، وفي السادس من سبتمبر تم وقف كل المعارك[6]، وفي 07 سبتمبر قبل آخر مجلس للولاية الرابعة بمبدأ تحويل جيش التحرير الوطني، وادمجت الولاية الرابعة قواتها في الجيش الوطني الشعبي[7]، وفي 09 سبتمبر 1962 سيطرت قوات جيش التحرير الوطني بقيادة بومدين على العاصمة[8].

وفي العاشر من سبتمبر 1962 تم الاتفاق على أن تاريخ 12 سبتمبر آخر أجل لتحديد وايداع القوائم الانتخابية، على أن يكون 20 سبتمبر هو يوم الانتخاب[9].

[1] - سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان اسبابها ومضمونها وردود الافعال دراسة تحليلية، المرجع السابق، ص 268.

[2] - زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص163.

[3] - صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص 584.

[4] - المقر الحالي لبنك الجزائر المقابل لقصر الشعب.

[5] - علي هارون، المصدر السابق، ص 209.

[6] - زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص ص 163، 164.

[7] - علي هارون، المصدر السابق، ص 210.

[8] - زيدان المحامي زبيحة، المرجع السابق، ص 164.

[9] - سهام ميلودي، اتفاقية ايفيان اسبابها ومضمونها وردود الافعال دراسة تحليلية ، المرجع السابق، ص 270.

تولى المكتب السياسي والمسؤولين العسكريين اعداد قوائم المترشحين لانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، بمعدل قائمة واحدة عن كل ولاية كما أشرفوا على الحملة الانتخابية[1]، حيث ضمت القوائم الانتخابية 196 مترشح موزعين على 16 عمالة، ومن بين 196 مترشح حذف 56 مترشح من قوائم 19 أوت الذين عرفوا بثقلهم الثوري ونذكر: عبد السلام، بن طوبال، بن يحي، بوصوف وغيرهم[2].

بعد انتخاب أعضاء مكتب المجلس، وانتخاب فرحات عباس كرئيس للمجلس، وبعد مصادقة المجلس بتاريخ 26 سبتمبر ،1962 تم انتخاب أحمد بن بلة بالإجماع رئيس الحكومة[3]، وبعدها أعلن برنامجه وأعضاء حكومته[4].

[1] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص 202.

[2] - علي هارون، المصدر السابق، ص 211.

[3] - عبد الرحمان فارس، المصدر السابق، ص203.

[4] -أنظر الملحق رقم07.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع و الاحاطة به من جميع الجوانب نستنتج أن:

- عبد الرحمان فارس شخصية سياسية كان لها مسار مهني حافل بالمناصب السامية في الجزائر، حيث يعتبر أول موثق جزائري مسلم .
- عبد الرحمان فارس لعب دورا هاما في الساحة السياسية و ذلك من خلال نشاطه في المجلس العام.
- التوجه السياسي لعبد الرحمان فارس الذي كان يغلب عليه طابع الادماج أخره على الالتحاق بالثورة التحريرية.
- اللقاءات التي أجراها عبدالرحمان فارس مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، كانت بداية لدعمه للثورة، وتجسد ذلك الدعم أكثر من خلال انخراطه في فيدرالية جبهة التحرير الوطني.
- مذكرات عبدالرحمان فارس و بغض النظر عن محتواها تبقى مصدر مهم يعالج التطورات السياسية في هذه المرحلة.
- اتفاقيات ايفيان كانت تتويجا لمسار المفاوضات بين الحكومة الجزائرية المؤقتة و الحكومة الفرنسية. وكانت المرحلة الانتقالية و كيفية تسييرها احدى بنود هذه الاتفاقيات.
- الهيئة التنفيذية المؤقتة كانت هي الوصية على تسيير المرحلة الانتقالية برئاسة عبد الرحمان فارس، الذي حرص بدوره على تنفيذ ما اوكل اليه من مهام في ظل توتر الأوضاع الأمنية بالجزائر بسبب تواجد منظمة الجيش السري.
- عمليات منظمة الجيش السري كانت من أسباب عرقلة عمل الهيئة التنفيذية المؤقتة، ولعل أكبر العمليات و أخطرها تفجير سيارة مفخخة في ميناء الجزائر خلفت 62 قتيل و ما يقارب 110 جريح.
- منظمة الجيش السري و بعد التأكد من فشل مساعيها و قرب زوالها، سارعت في ايجاد سبيل للمفاوضات مع الهيئة التنفيذية المؤقتة في صورة عبد الرحمان فارس الذي كان الوحيد المؤيد لهذه المفاوضات.
- عبدالرحمان فارس حاول بشتى الطرق ايجاد حلول مع منظمة الجيش السري، و كان ذلك من خلال لقاءاته السرية مع هذه المنظمة في ظل رفض جميع الأطراف الجزائرية لهذه المفاوضات.
- مؤتمر طرابلس نقطة تغير واضحة في تاريخ الجزائر، فهو بمثابة البرنامج السياسي الذي نوقش من أجل رسم معالم الدولة الجزائرية المستقلة.

- مؤتمر طرابلس عرف العديد من القرارات ذات الأهمية البالغة في عدة مجالات: اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، في حين لم يكن هناك اتفاق حول تشكيل المكتب السياسي.
- من أسباب أزمة صائفة 1962، هو عدم التوافق بين الحكومة الجزائرية المؤقتة وهيئة الأركان وبن بلة، حول تشكيل المكتب السياسي مما أدى إلى ظهور انقسامات .
- الاستفتاء كان نقطة تغير واضحة في مسار الجزائر حيث تم بواسطته تغير الوضع القانوني للجزائر من جزائر محتلة إلى جزائر مستقلة.
- تطور الأزمة أوصل الوضع إلى حد تشكيل تحالفات متناحرة من أجل السلطة.
- الصراع على السلطة كاد يؤدي بالجزائر إلى الدخول في حرب أهلية، وذلك من خلال الصراعات العسكرية بين مجموعتي تلمسان وتيزي وزو.
- بداية انفراج الأزمة كانت بعد تنصيب مجموعة تلمسان للمكتب السياسي، و انتخاب أحمد بن بلة أول رئيس للحكومة الجزائرية المستقلة.
- مذكرات عبد الرحمان فارس "الحقيقة المرة" بالرغم من كونها مصدر مهم يدرس فترة حساسة من تاريخ الثورة الجزائرية ألا وهي المرحلة الانتقالية، وباعتبار مؤلفها "عبد الرحمان فارس" شاهد على هذه المرحلة برئاسته للهيئة التنفيذية المؤقتة، إلا أنه تغاضى عن ذكر بعض الأحداث المهمة في هذه المرحلة، في صورة مؤتمر طرابلس وبعض أحداث أزمة صائفة 1962، وحتى في تطرقه لنقطة استفتاء تقرير المصير لم يفصل فيه كثيرا، ولم تكن النتائج المقدمة من طرفه بتلك الدقة الكافية.

وأملنا أن يكون عملنا هذا فاتحة للبعض من أجل التعمق والتحليل أكثر في محطات هذه المرحلة.

الملاحق

الملحق رقم"01": لحظة خروج عبد الرحمان فارس من قصر الإليزي بعد لقائه مع الجنرال ديغول

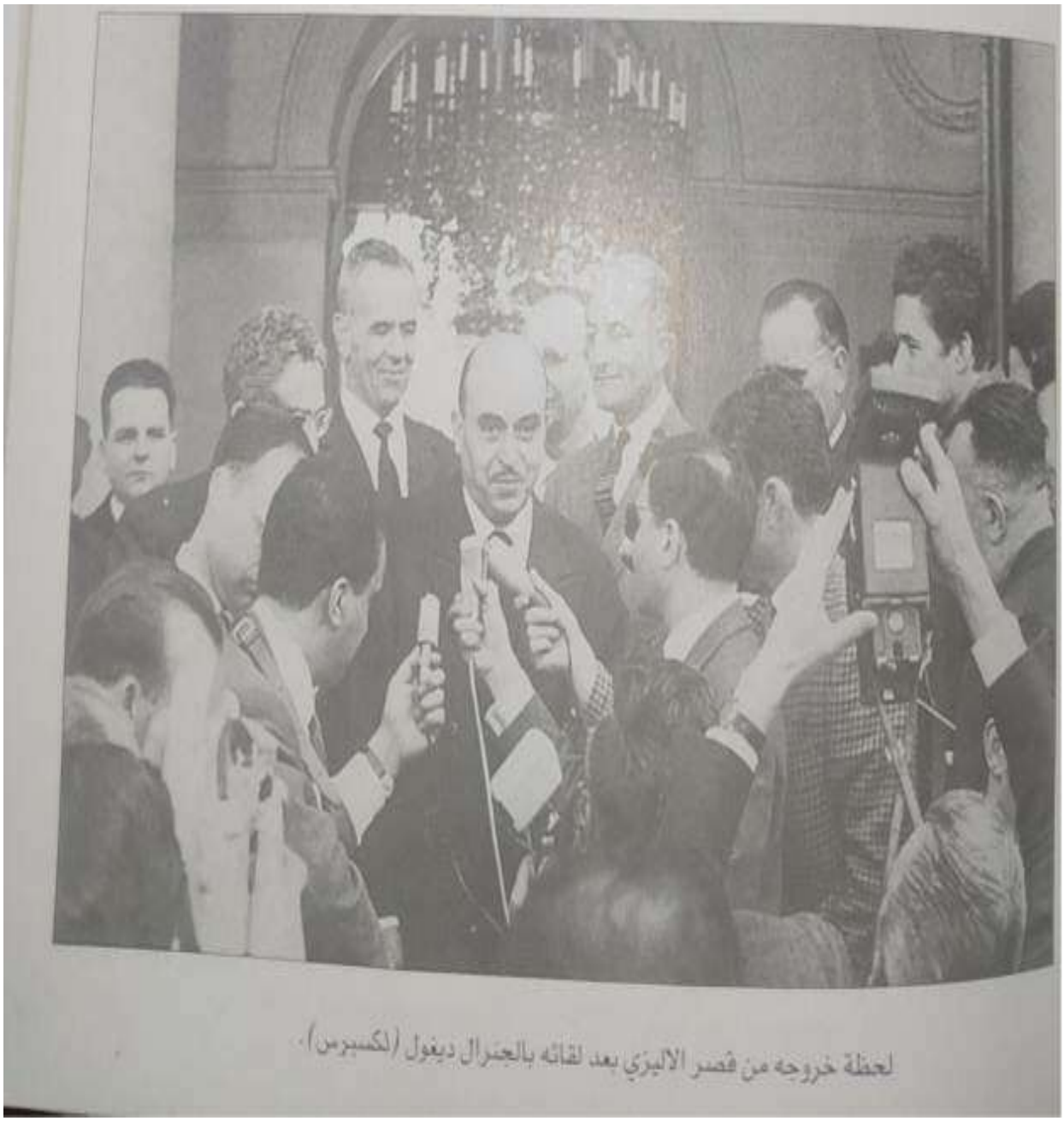

لحظة خروجه من قصر الاليزي بعد لقائه بالجنرال ديغول (لكسبرس).

المصدر: عبدالرحمان فارس، الحقيقة المرة، المصدر السابق، ص 76.

الملحق رقم"02: واجهة مذكرات عبدالرحمان فارس "الحقيقة المرة"

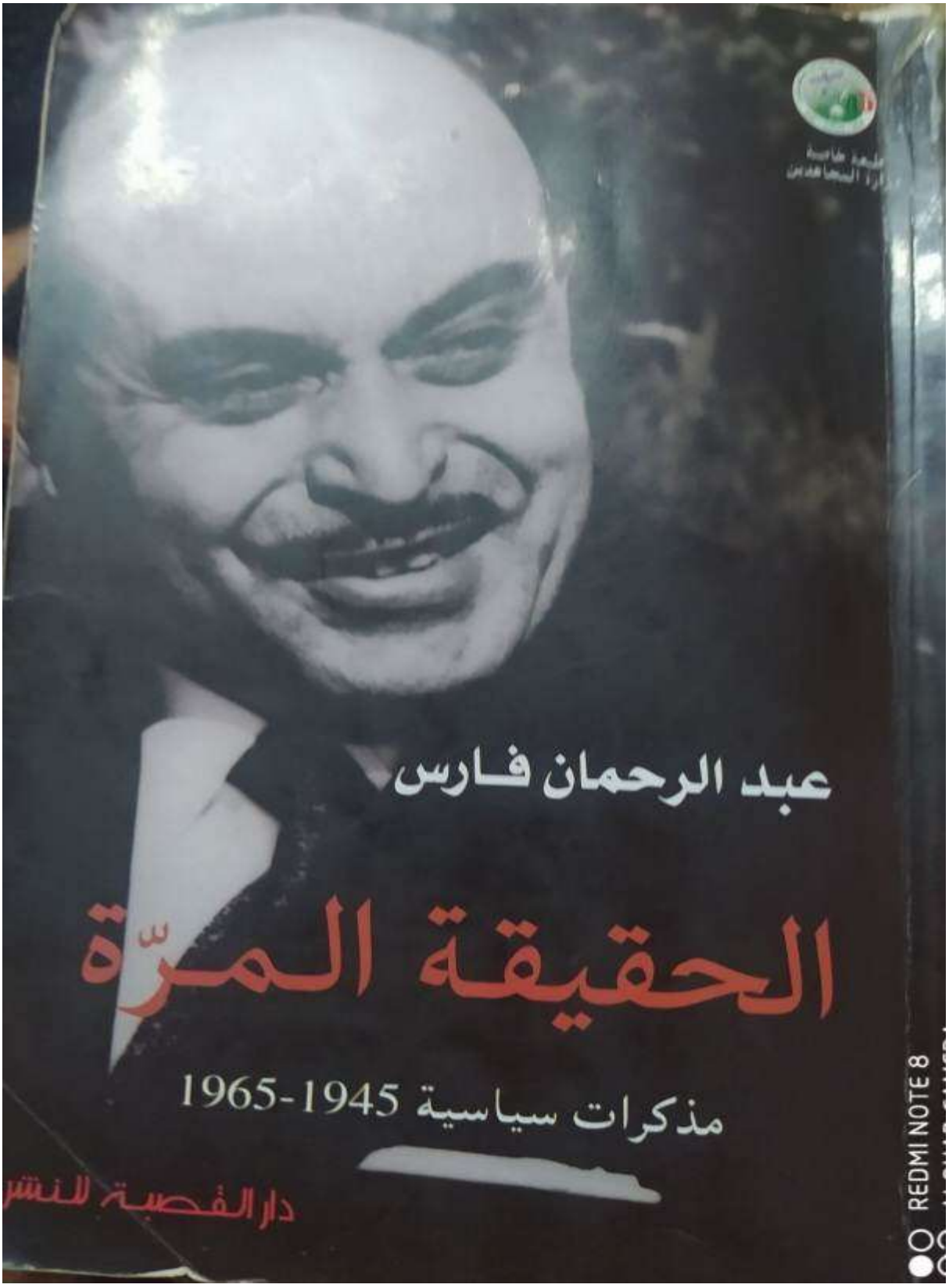

المصدر: عبدالرحمان فارس، المصدر السابق.

الملحق رقم"03: بعض المواد الخاصة باتفاقية وقف اطلاق النار

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :
– إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
– حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار ..
وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

المصدر: بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق، ص ص 85، 86

الملحق رقم"04": صورة توضح عملية تفجير براميل البنزين بميناء وهران 25 جوان 1962م

المصدر: عبدالناصر بختي، نشاط منظمة الجيش السري الفرنسية في مدينة وهران وانعكاساته (1961-1962)، مجلة عصور الجديدة، العدد2، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، جوان 2020، ص 336.

الملحق رقم"05": ترتيب المؤتمرون في قاعة مجلس الشيوخ بطرابلس

المصدر: علي هارون، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، المصدر السابق، ص 18

الملحق رقم"06": ورقة الاستفتاء على تقرير مصير الجزائر

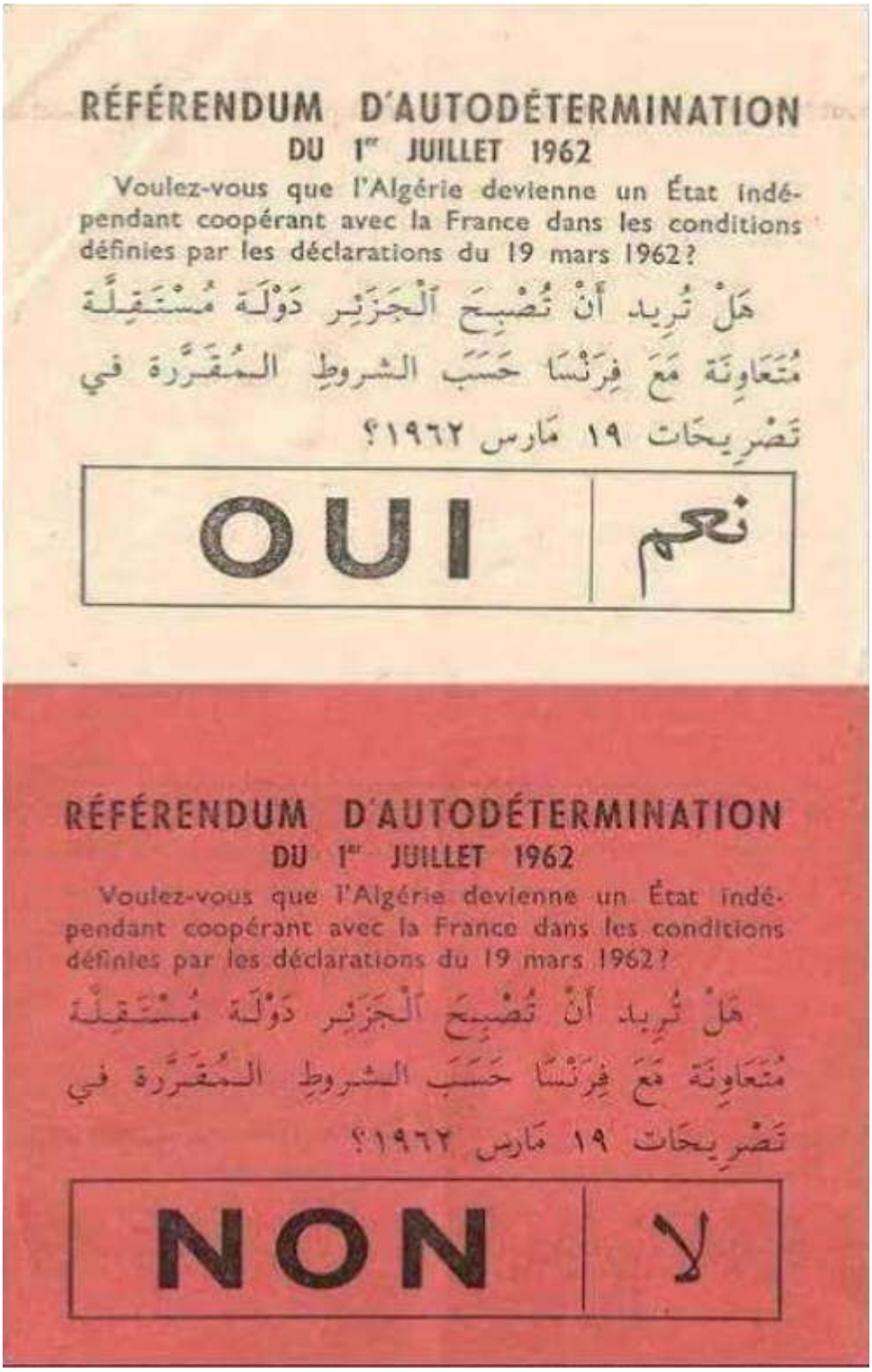

RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ ٱلْجَزَٰئِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ المُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟
OUI نعم

RÉFÉRENDUM D'AUTODÉTERMINATION
DU 1er JUILLET 1962
Voulez-vous que l'Algérie devienne un État indépendant coopérant avec la France dans les conditions définies par les déclarations du 19 mars 1962?
هَلْ تُرِيد أَنْ تُصْبِحَ ٱلْجَزَٰئِر دَوْلَة مُسْتَقِلَّة مُتَعَاوِنَة مَعَ فِرَنْسَا حَسَبَ الشروطِ المُقَرَّرة في تَصْرِيحَات ١٩ مَارس ١٩٦٢؟
NON لا

المصدر: www.echoroukonline.com، 06 ماي 2023، 15:19

الملحق رقم"07": أعضاء أول حكومة للجزائر المستقلة

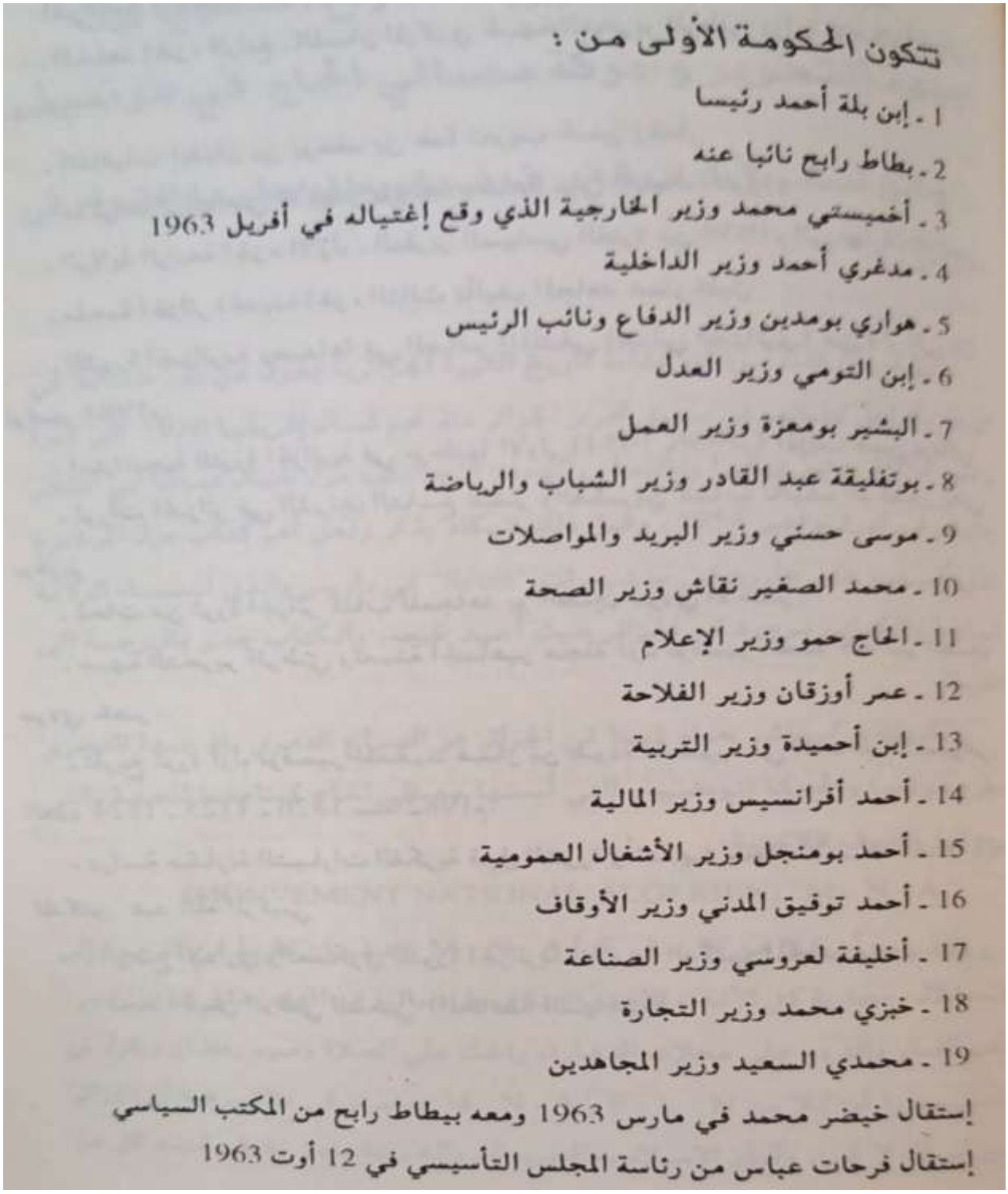

تتكون الحكومة الأولى من :

1 ـ إبن بلة أحمد رئيسا

2 ـ بطاط رابح نائبا عنه

3 ـ أخميستي محمد وزير الخارجية الذي وقع إغتياله في أفريل 1963

4 ـ مدغري أحمد وزير الداخلية

5 ـ هواري بومدين وزير الدفاع ونائب الرئيس

6 ـ إبن التومي وزير العدل

7 ـ البشير بومعزة وزير العمل

8 ـ بوتفليقة عبد القادر وزير الشباب والرياضة

9 ـ موسى حسني وزير البريد والمواصلات

10 ـ محمد الصغير نقاش وزير الصحة

11 ـ الحاج حمو وزير الإعلام

12 ـ عمر أوزقان وزير الفلاحة

13 ـ إبن أحميدة وزير التربية

14 ـ أحمد أفرانسيس وزير المالية

15 ـ أحمد بومنجل وزير الأشغال العمومية

16 ـ أحمد توفيق المدني وزير الأوقاف

17 ـ أخليفة لعروسي وزير الصناعة

18 ـ خبزي محمد وزير التجارة

19 ـ محمدي السعيد وزير المجاهدين

إستقال خيضر محمد في مارس 1963 ومعه بيطاط رابح من المكتب السياسي

إستقال فرحات عباس من رئاسة المجلس التأسيسي في 12 أوت 1963

المصدر: محمود الواعي، مهام جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني بعد ايقاف القتال، المرجع السابق، ص 207.

قائمة

المصادر والمراجع

اولا: المصادر و المراجع:

باللغة العربية:

- **المصادر:**

1- اوليفي لونغ، الملف السري - اتفاقيات ايفيان - مهمة سويسرية للسلم في الجزائر، تقديم ماكس بوتيتبيير، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

2- أوليفي دارد، في قلب منظمة الجيش السري، تر: عبد السلام يخلف، فاطمة بن شعلال، موسى أشرشور، طبعة من وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

3- بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة، تر: العفيف الأخضر، منشورات دار الآدب، بيروت، د س ط.

4- بن خدة بن يوسف، شهادات و مواقف، ط1، النعمان للبحوث و الدراسات، 2003.

5- بن خدة بن يوسف، نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تعريب: لحسن زغدار، محل العين جبائلي، مراجعة: عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ط.

6- بودوح السبتي، مذكرات المجاهد بودوح السبتي بعض حقائق الثورة المعاشة بايجابياتها وسلبياتها 1955-1962، مطابع عمار قرفي باتنة، د س ط.

7- بورقعة لخضر، مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة، تحرير: صادق بخوش، ط 2، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.

8- تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر: عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2010.

9- حربي محمد، الجزائر 1945-1962جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع، تر: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1983.

10-دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، 2007.

11-ديغول شارل، مذكرات الأمل – التجديد-، تر: سموحي فوق العادة، ط1،منشورات عويدات، بيروت 1971.

12-عباس فرحات، تشريح حرب، تر: أحمد منور، المسلك للنشر، الجزائر، 2010.

13-فارس عبد الرحمان، الحقيقة المرة مذكرات سياسية 1945-1965 ، تر: مسعود حاج مسعود، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

14-فايس موريس، نحو السلم في الجزائر مفاوضات إيفيان في أرشيف الدبلوماسية الفرنسية15 جانفي 1961 – 29 جوان 1962، تر: صادق سلام، عالم الأفكار للنشر و التوزيع،2003.

15-قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، الجزائر، 2009.

16-كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

17-مالك رضا، الجزائر في افيان تاريخ المفاوضات السرية (1956 – 1962)، تر: فارس غصوب، ط1، دار الفرابي ، لبنان، 2003.

18-المدني أحمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الاسلامية، مطبعة الشريف، تونس، 1948.

19-المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر، المطبعة العربية، مصر، د س ط.

20-ملاح عمار، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

21-نزار خالد ، مذكرات خالد نزار، مطبعة الشهاب، الجزائر، 1999.

22-النصوص الأساسية لثورة نوفمبر 1954 (نداء أول نوفمبر- مؤتمر الصومام – مؤتمر طرابلس)، تصدير: بوتفليقة عبد العزيز، منشورات ANEP، د س ط.

23-هارون علي، خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 62، تر: صادق عماري، امال فلاح، دار القصبة للنشر،2003.

- **المراجع:**

1- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956- 1962، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

2- الأشرف مصطفى، الجزائر: الأمة و المجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة، الجزائر، 2007.

3- براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية، 1958- 1999، ط1، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

4- بلحاج صالح، ازمات جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1956 – 1965،ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2006.

5- بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.

6- بلعباس محمد، الوجيز في التاريخ، دار المعاصرة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009.

7- بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار النعمان للنشر والتوزيع، 2012.

8- بن عبورة محمد ، المنظمة السرية المسلحة OAS اضطرابات وهران 1961-1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار القدس العربي للطباعة والنشر،2013.

9- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

10-بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج3، دار الهدى، عين مليلة، 2009.

11-بوعشة زين العابدين، رواق الموت سجن سركاجي شهادات وتأملات، منشورات ANEP، د س ط.

12-تميم آسيا، الشخصيات الجزائرية 100 شخصية، دار المسك، الجزائر، 2008.

13-تواتي دحمان، عبد الله مقلاتي، رموم محفوظ، دور اقاليم توات خلال الثورة الجزائرية 1956 – 1962، دار الشرق، الجزائر، 2008.

14-تواتي دحمان، منظمة الجيش السري ونهاية الارهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر 1961-1962، دار قرطبة، الجزائر، 2008.

15-جندي خليفة، حوار حول الثورة، ج3، موفم للنشر، الجزائر، 2009.

16-خياطي مصطفى، المآزر البيضاء خلال الثورة الجزائرية، تر: نسيبة غربي، منشورات آناب للنشر والتوزيع، د س ط.

17-زبيحة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور أزمة FLN، دار الهدى، عين مليلة، 2009.

18-الزبيري محمد العربي ، تاريخ الجزائر المعاصر 1954-1962، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.

19-الزبيري محمد العربي وآخرون، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954- 1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، دار هومة، الجزائر، 2007.

20-الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1994.

21-زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار هومة، الجزائر، 2012.

22-زوزو عبد الحميد، المرجعيات التاريخية للثورة الجزائرية الحديثة دراسات ومواثيق، دار هومة، الجزائر، 2009.

23-سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية 1960 – 1961، دار الحكمة، 2010.

24-سيلفي ثينو، تاريخ الحرب من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، 2013.

25-الشقيري أحمد، قصة الثورة الجزائرية من الاحتلال إلى الاستقلال، دار العودة، بيروت، د س ط.

26-الشيخ سليمان، الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين دراسة حول تاريخ الجزائر، تر: محمد حافظ الجمالي، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر،2003.

27-عباس محمد، خصومات تاريخية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

28-عباس محمد، فرسان الحرية شهادات تاريخية، دار الهومة، الجزائر، 2001.

29-عباس محمد، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية 1954 – 1962، دار القصبة، الجزائر، 2007.

30-عبد القادر حميد، فرحات عباس رجل الجمهورية، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

31-علاق هنري ، مذكرات جزائرية، تر: جناح مسعود، عبد السلام عزيزي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

32-عمراني عبد المجيد، جان بول سارتر والثورة الجزائرية، مكتبة مدبولي، القاهرة، د س ط.

33-عمورة عمار ، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلى 1962، الجزائر خاصة، ج2، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، 2006.

34-الفرجي بشير كاشة، مختصر ووقائع وأحداث لسلة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 – 1962، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع والاشهار، 2007.

35-لونيسي ابراهيم ، الصراع السياسي داخل جبهة التحرير الوطني خلال الثورة التحريرية 1954-1962، دار هومة، الجزائر، 2015.

36-لونيسي رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

37- مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د س ط.

38-منغور أحمد، مواقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954-1962، دار التنوير، الجزائر، د س ط.

39-هشماوي مصطفى، جذور نوفمبر 1954 في الجزائر، دار هومة، الجزائر، د س ط.

40-ولد خليفة محمد العربي، المحنة الكبرى مدخل لدراسة توصيفية عن معاناة شعبنا ومقاومته البطولية نصوص مختارة كرونولوجيا جزئية وثائق أساسية، دار الأمل، الجزائر، 2009.

باللغة الأجنبية:

1- Ben Youcef Ben Khedda, L'Algérie à l'indépendance, La crise de 1962, édition Dahlab, Alger, 2000.

2- Haroun Ali , La 7^{E} wilaya, La guerre du FLN en France 1954 – 1962, Ed, Casabah, Alger, 2006.

3- Malek Redah, L'Algérie à Evian, Histoire des négociations secrètes, 1945 – 1962, éd: ANEP, Alger, 1991.

4- Montagnon Pierre, La guerre genèse et engrenage d'une tragedie, éd: Flammarion d'épartement pygmation, Paris, 2004.

5- Morin Jean, De Gaulle et l'Algérie mon témoignage 1960 -1962, éd: Albin Michel, Paris, 1999.

ثانيا: القواميس:

1- شرفي عاشور، قاموس الثورة الجزائرية (1954-1962)، تر: عالم مختار، دار القصبة، الجزائر، د س ط.

ثالثا: الأطروحات و المذكرات:

1- إيدو شعبان، شبكات دعم الثورة الجزائرية في أوروبا الغربية (1957-1962)، اطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، السنة الجامعية: 2017-2018.

2- بداني أحمد، الجزائر خلال المرحلة الانتقالية 19 مارس – 5 جويلية 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر، جامعة وهران السانيا، السنة الجامعية:2012-2013.

3- بليل محمد، المجالس العامة للعمالات في الجزائر وقضايا الجزائريين ما بين 1947-1954، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2011-2012.

4- بن دارة محمد، السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية ما بين 1952-1962، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ تخصص تاريخ الثورة، جامعة الجزائر-معهد التاريخ-، السنة الجامعية: 1998-1999.

5- بوقارة عبدالرحمان، مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1962-1989، اطروحة مقدمة لتيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، السنة الجامعية: 2020-2021.

6- حامي شهرزاد، الهيئة التنفيذية المؤقتة والاستفتاء على استقلال الجزائر (19مارس 1962- 28 سبتمبر 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الجزائر الحديث و المعاصر، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية و الآثار، جامعة باتنة، السنة الجامعية: 2017-2018.

7- حمري ليلى، الجمعية الجزائرية وقضايا الجزائريين فيما بين 1948 – 1956، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاسلامية، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، السنة الجامعية 2014-2015.

8- حمري ليلى، عبد الرحمان فارس (1911-1991)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في اختصاص أعلام الجزائر (1830 -1962)، كلية العلوم الانسانية و الحضارة الاسلامية، جامعة وهران، السنة الجامعية:2005-2006.

9- سالمي مختار، اشكالية الصراع على السلطة في المؤسسات الانتقالية للثورة الجزائرية 1954-1962، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث و المعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الجامعية: 2018-2019.

10-شتواح كيمة، ازمة صائفة 1962 بالجزائر من خلال شهادات المعاصرين، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، الجزائر، 2016-2017.

11- فشار عطاء الله، النخبة الجزائرية جذورها تطورها اتجاهاتها (1914-1954)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، السنة الجامعية: 2008-2009.

12-قنانش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينيات (1929-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الحضارة والعلوم الانسانية، جامعة وهران، السنة الجامعية: 2006-2007.

13-مدور خميسة، الجزائريون المسلمون والمواطنة الفرنسية في الجزائر المستعمرة (1865- 1962)، أطروحة دكتوراه لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2، السنة الجامعية: 2017-2018.

14-ميلودي سهام، اتفاقية إيفيان: أسبابها ومضمونها وردود الأفعال – دراسة تحليلية - ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2015-2016

15-هيدوفي رشيد، أحمد بن بلة ونضاله السياسي والعسكري 1916 – 1965، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، السنة الجامعية:2013-2014.

رابعا: الجرائد و المقالات:

- **الجرائد:**

1- جريدة المجاهد، العدد 112، 1962/01/08.

2- جريدة المجاهد، العدد 115، 1962/02/19.

- **المقالات:**

1- اوسليم عبدالوهاب، مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية طرابلس ماي- جوان 1962، الأسباب المجريات القرارات، المجلة الخلدونية، العدد1، جامعة تيارت، 01-09-2013.

2- بختي عبدالناصر، محمد العباسي، نشاط منظمة الجيش السري الفرنسية في مدينة وهران وانعكاساته 1961-1962، مجلة العصور الجديدة، المجلد 10، العدد 2، جامعة وهران1 احمد بن بلة، جوان2020.

3- بشرير وهيبة، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962، مجلة تاريخ المغرب العربي، العدد3، قسم التاريخ، جامعة الجزائر2 أبو قاسم سعد الله، 10-06-2015.

4- بوعباش مراد، قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، اتفاقيات ايفيان انموذجا، مجلة الباحث في العلوم الانسانية و الاجتماعية، العدد 34، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة الجزائر، جوان 2018.

5- حمري ليلى، الهيئة التنفيذية في مواجهة منظمة الجيش السري، المجلة الخلدونية ، العدد2، جامعة تيارت،01 /2016/12.

6- عمران محمد، الهيئة التنفيذية المؤقتة بين النصوص القانونية وظروف الفترة الانتقالية مارس 1962 – سبتمبر 1962، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، العدد 02، جامعة الجلفة، 15 جويلية 2010.

7- غريس مبروك، الياس نايت قاسي، المفاوضات الفرنسية الجزائرية 1956-1962 من خلال الكتابات الجزائرية والفرنسية والوثائق الأرشيفية السويسرية، المجلة التاريخية الجزائرية، العدد 2، 2021/12/18.

8- محمدي محمد، الاجتماعات و المؤتمرات الثورية وأهميتها بالنسبة للمسيرة الكفاحية ابان الثورة التحريرية الجزائرية 1954-1962 "اجتماع منطقة زمورة انموذجا"، مجلة متون، العدد 4، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 10-04-2020.

9- مقنوش كريم، جرائم المنظمة المسلحة السرية OAS في الجزائر، مجلة المصادر، العدد 09، 2004/06/06.

10- ميلودي سهام ، دور الهيئة التنفيذية المؤقتة في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية من 19 مارس إلى 05 جويلية 1962 ، مجلة القرطاس للدراسات الفكرية والحضارية، العدد 02، جامعة تلمسان، 30 جويلية 2020.

11- هلايلي حنيفي، ازمة صيف 1962 بالجزائر من خلال كتابات بعض مسؤولي الثورة الجزائرية، المجلة التاريخية المغاربية للعهد الحديث والمعاصر، العدد 128، تونس، 2007.

خامسا: الملتقيات:

1- بوعزيز يحي، الهيئة التنفيذية المؤقتة في اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس - سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر باتنة، 28- 29 أكتوبر 1992.

2- قنطاري محمد، عيد النصر في ذكرى 19 مارس 1962، ملتقى حول المرحلة الانتقالية 19 مارس 1962- سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر باتنة ، 28- 29 أكتوبر 1992.

3- الواعي محمود، انشاء منظمة الجيش السري و نشاطها، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس - سبتمبر 1962، جمعية أول نوفمبر باتنة، 28-29 أكتوبر 1992.

4- الواعي محمود، مهام جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني أثناء المرحلة الانتقالية، ملتقى حول المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية 19 مارس– سبتمبر1962، جمعية أول نوفمبر باتنة، 28- 29 أكتوبر 1992.

سادسا: المواقع الالكترونية:

1-www. echoroukonline.com

2- www.marefa.com

3- www.siliana-net.blogspot.com

الملخص

يعالج هذا البحث فترة تاريخية حساسة من تاريخ الثورة الجزائرية ألا و هي المرحلة الانتقالية، و التي تناولناها من خلال مذكرات عبد الرحمان فارس "الحقيقة المرة"، حيث سلطنا الضوء على أبرز الأحداث و المحطات التي تخص هذه المرحلة

تطرقنا في البداية لنبذة عن حياة عبد الرحمان فارس و المناصب السياسية التي تقلدها، و لعل أبرزها رئاسته للهيئة التنفيذية المؤقتة التي نُصبت لتسيير المرحلة الانتقالية، و نخص بالذكر ظهور منظمة الجيش السري التي لم ترض ببنود اتفاقيات ايفيان و وقف اطلاق النار، و قد وضحنا كيفية تعامل الهيئة التنفيذية مع هذه المنظمة، و كذا استراتيجية عبد الرحمان فارس للحد من عملياتها الاجرامية، و مع مرور الأحداث و توالي التطورات السياسية و تحليلا منا لأبرز مجريات و قرارات مؤتمر طرابلس و الخلاف السياسي بين "الحكومة الجزائرية المؤقتة" و "هيئة الأركان مع بن بلة"، عجّل بظهور أزمة عرفت بأزمة صائفة 1962، ليتخللها اجراء استفتاء تقرير المصير في 01 جويلية 1962، و الإعلان عن استقلال الجزائر في الخامس جويلية من نفس العام، و مع التدرج الكرونولوجي لمحطات هذه المرحلة كان انفراج الأزمة بتشكيل مكتب سياسي متنازع عليه، تلته انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في سبتمبر 1962، الذي انبثقت عنه ميلاد أول حكومة للجزائر المستقلة بقيادة أحمد بن بلة.

الكلمات المفتاحية:

عبد الرحمان فارس - اتفاقيات ايفيان - الهيئة التنفيذية المؤقتة - منظمة الجيش السري - مؤتمر طرابلس - استفتاء تقرير المصير- أزمة صائفة 1962.

Abstract:

This study addresses a critical historical period of the Algerian Revolution, namely the political transition, which we examined through the memoirs of Abderrahmane Farès, "al-Haqiqa al-Murra" (lit. The Bitter Truth). In this study, we shed light on the most prominent events and milestones related to this stage.

Firstly, we provided an overview of Abderrahmane Farès' life and the political positions he held, most notably his presidency of the Provisional Executive Authority (PEA) which was established to manage the political transition in Algeria. Here we should mention the "Organisation Armée Secrète" (OAS, "Secret Armed Organisation") which did not accept the terms of the Évian Accords and the ceasefire. We explained, further, how the PEA dealt with this organization, as well as Abderrahmane Farès' strategy to mitigate its criminal activities. As events unfolded and political developments took place, we analyzed the proceedings and decisions of the Tripoli Conference and the political disagreement between the Provisional Government of the Algerian Republic and the Military Staff with "Ahmed Ben Bella." All these factors contributed to the emergence of a crisis known as the "Summer Crisis of 1962". Within this crisis, the "Algerian independence referendum" was held on July 1, 1962, followed by the declaration of Algerian independence on July 5 of the same year. With the chronological progression of the milestones during this phase, the crisis was resolved with the formation of a disputed Political Bureau, followed by the election of the National Constituent Assembly on September 20, 1962, which led to the birth of the first government of independent Algeria, presided by Ahmed Ben Bella.

Keywords:

Abderrahmane Farès, Évian Accords, Provisional Executive Authority (PEA), Organisation Armée Secrète" (OAS), Tripoli Conference, Algerian independence referendum, Summer Crisis of 1962.